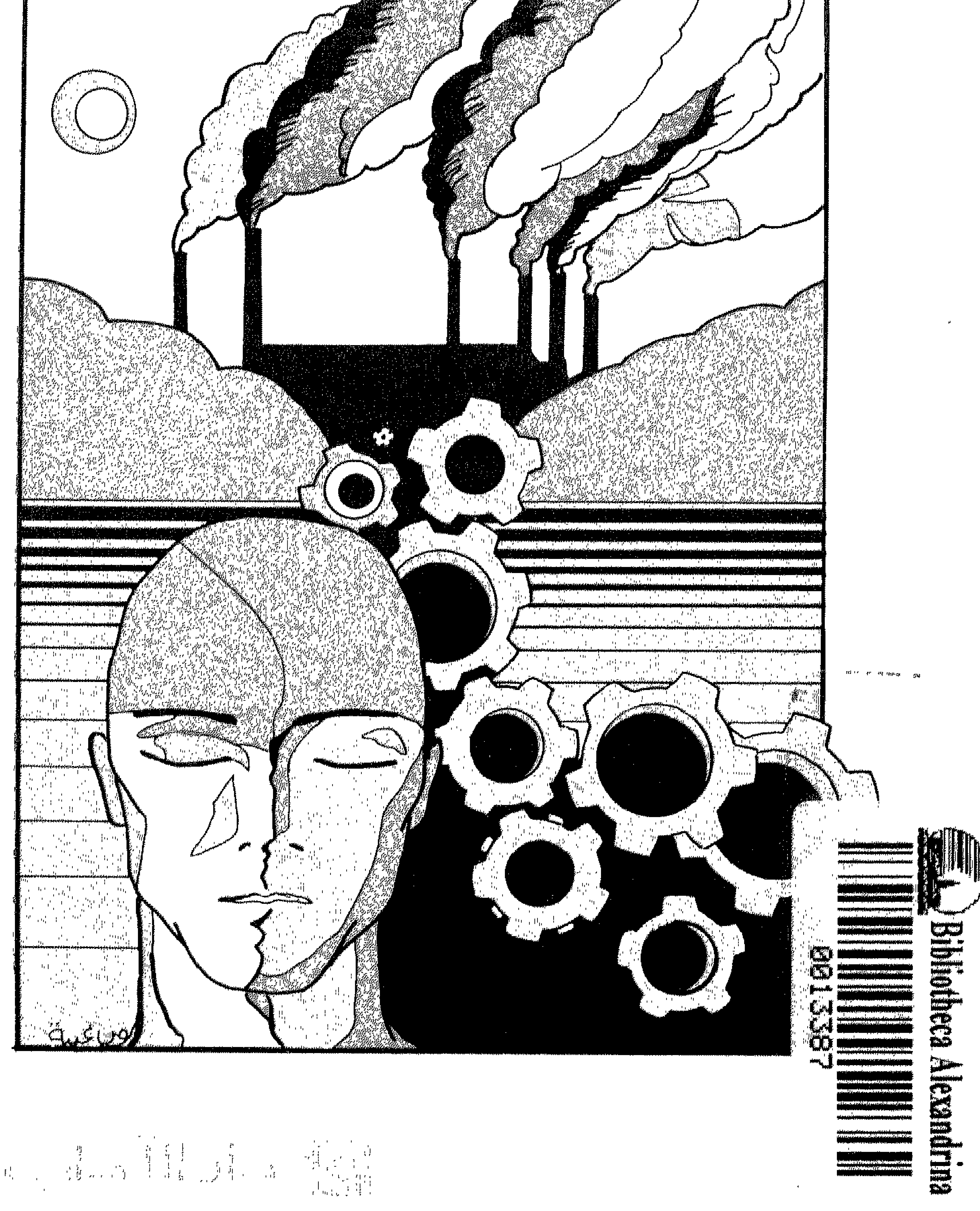
روجيه غارودي

مشروع الأمل



مشروع الامل

روجيه غارودي

مشروع الامل

دار الآداب - بيروت

الطبعـة الثـانيـة
١٩٨٨

تصميم الغلاف
مي غيبة

١

مأزق النمو الوحشي وأخطاره

النموّ هو إله مجتمعاتنا الخفيّ . وهـذا الاله الخفي هـو إله قاسٍ : انه يتطلب ضحايا بشرية . واليوم ، يثقل علينا لـون من القلق والضيق لم يثقل قطّ على البشر طوال تاريخهـم : هـو قلق بقاء الكرة الارضيـة وبقاء الذين يسكنونهـا .

واقعيا : يستطيع طفل ولد عام ١٩٧٠ ، ان يأمل ان تكـون لـه ، بفضل ما أحرزه علم الاحياء من نجاح ، حياة طبيعية تمتدّ الى زهاء مئـة عام ، ولكـن ألا يوشك النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، اذا لم تتغيّر نزعاته الحاليـة تغيرا عميقا ، ان يقلّص هذا الامـل بحيث لا يعيش ذلك الانسان اكثر من خمسين عامـا ؟

الا توشك قراراتنا اليوم ان تعرّض اولادنا وأحفادنا للموت ؟

ان أسوأ الاخطار ليس هـو حتى الحرب الذرية ، بالرغم مـن ان القوى الكبرى المصنّعة قد جمّعت منذ الآن متفجرّات نووية تكفي لابادة ما يساوي خمسين الف مرة مجمـوع سكـان الارض : فبامكان المرء ان يأمل أن يمارس تأثير «الكيد المرتدّ» الذي يقود الى تدمير المهاجِم والمهاجَم معا دورا كابحا ، بالرغم من ان الفرضية المجنونة غير مستبعدة على الاطلاق .

ولكن أليس العمل « الطبيعيّ » للجهـاز ، و « منطقه الداخلي » المحض ، اذا بلغا حدّا معينا ، مماثلين لأزماتهمـا واصطدامهمـا فـي القتل والتدميـر ؟

ان « ازمة الطاقة » الحديثة التي تأخذ ، في مرحلة اولى ، شكل ازمة « سعر » الطاقة ، هي مؤشر هام : فاستهلاك الطاقة ، بالنسبة لكل نسمة من السكان ، مرتبط ارتباطا وثيقـا بالمفهوم ، الـذي أصبح مألوفـا ، للنموّ . فليس هناك اي مركز للتقرير ، اقتصاديا كان ام سياسيا ، فكّر

لحظة واحدة بوضع طراز النمو موضع التساؤل . ان الهم الوحيد كان في ايجاد منتجات او تقنيات استبدالية للبترول ، وسرعان ما قرّر كل بلد من البلدان الكبرى المصنّعة اقامة محطات توليد ذرّية ، بكل « انشراح واطمئنان » .

ها نحن اذن مندفعون في سباق لخلق محطات التوليد الذرية . وهذا في الواقع ليس حلا على المدى القريب ، لان بناء وحدة هامة يتطلب خمس سنوات ، وعامة من سبع الى تسع سنوات . بالاضافة الى ذلك ، فان اكثر الفرضيات تفاؤلا يشير الى ان انشطار الطاقة النووية يستطيع ، من هنا الى خمسة وعشرين عاما ، ان ينتج زهاء ثلث الطاقة المستعملة حاليا في الولايات المتحدة واوروبا الغربية والشرقية واليابان واستراليا .ولن يغطّي مجموع الحاجات الا بعد خمسين عاما . وللوصول الى هذه النتيجة ، لا بد من بناء ٣٠٠٠ وحدة نووية من ثمانية مفاعلات ذات كهيربات سريعة ، ينتج كل مفاعل منها ٥ ملايين كيلوات . على ان تعمل هذه المفاعلات طوال ثلاثين عاما تقريبا ، مما يعني انه لا بدّ للحفاظ على الوتيرة نفسها ، من بناء مفاعلين كل يوم في العالم ، خلال مئة عام[1].

هذا يقتضي اولا ، على الصعيد الاقتصادي ، تخصيص ٦٠ بالمئة من الدخل العالمي ، على حساب اشباع جميع الحاجات البشرية الاخرى . ولكن ما هو أخطر ، ان مثل هذه المغامرة النووية يترتب عليها تحريك ونقل ١٥٠٠٠ طن من البلوتونيوم (تكفي كرة منه بحجم حبة شمّام لابادة البشرية كلها اذا وزعت اشعاعاتها توزيعا متساويا ، باعتبار ان جزءا من مليون من الغرام هو الحدّ الاقصى الذي يستطيع انسان ان يمتصه طوال حياته من غير ان يهلك) ويؤكد « جيسامان » ، من مختبر لورنس في ليفرنون (جامعة كاليفورنيا) ان « من الواقعية مواجهة احتمال تكوّن

---

(١) ارقام ماخوذة من تقرير وضعه في سالزبورغ ، في شهر كانون الاول ١٩٧٣ ، كل من « ميزاروفيك » و « بيستل » باسم « نادي روما » لحساب بضعة رؤساء دول او ممثليهم .

سرطـــان لكل ١٠٠٠٠ جزيء من البلوتونيوم » في حين ان وعاء مكسورا واحدا جدير بـــه ان يطلق منه كمية كافية لتكوين ٤٤٠٠٠ سرطان [1] .

الا ينبغي لنا ، قبل ان نأخذ مثل هذه المجازفـــة ، ان نطـــرح بعض الاسئلة حول طرازنا النمائي الحالي ، وان نتساءل اذا لم يكـــن ممكنا تصوّر طراز آخر قائم على تبذير للطاقة أقـــل ؟ ان مجرد استعمال ميـــاه نهري اللوار والرون لتبريد محطات التوليد الذريـــة المبنية على ضفافهما سيؤدي الى ارتفاع حرارتهمـــا التي ستبلبل حيوانها ونباتهـــا حين تبلـــغ ٣٠ درجـــة باستمرار ، وتحدث تغييرات لا يمكن التنبؤ بهـــا في منـــاخ

---

(١) ارقام ذكرها البروفسور « ريدنغ » في كتابه « كيف ننقذ كرتنا الارضية » منشورات روبير لافون ، ١٩٧٤ ، وفيه يذكـر ايضـا :

« ان البلوتونيوم اذا امتصته الرئة بشكل رذيذة من اوكسيد البلوتونيوم يحدث سرطانات رئوية ، واذا امتصه الدم (بواسطة جرح مثلا) يحدث سرطانات عظمية . ولكنه يوجد كذلك بشكل ذائب ويمكـن ان تمتصه آنذاك الكائنات الحية البحرية التي تلتهم ما تلفظـه مصانع التحويل : فبالامكـان اذن ، وفقـا للحلقات الغذائية ، ان يبلغ الانسان » .

ويصرّح المقدم « كوستو » في مجلس اوروبا الاستشاري بقولـه :

« ان استعمال المحيط كقمامة نووية هو حماقة . ولقد كنت عام ١٩٥٩ في أصل مبادرة تنزع الى منع افراغ النفايات الذريـة في البحر الابيض المتوسط . وقد نجح عملنا . ومنذ ذلك الحين ، تفرغ هذه النفايات في المحيط الاطلنطي ! ولئن كنت ما ازال مقتنعا بان ذلك خطر جسيم جـدا ، فهذا بسبب مدته الزمنية . ان غلطـة في الحساب غير قابلة للتعويض بالنسبة لعدة أجيال ، في حين ان الاخطاء الاخرى المتعلقة بصور التلويث الاخـرى يمكـن اصلاحهـا . والتدابير المتخذة ليست آمنة . ان اوعيـة النفايات الاشعاعية الواصلة الـى اعماق المحيطات تنسحق تحت الضغط . وقد صورت مفتوحة ، فاغرة كانهـا الصدف ! وان تربية الجمهور هي الامل الرئيسي في مكافحة التلويث . ونـداء حقيقـي للتمرد هـو امر ضروري . يجب ان نصبح جميعـا رافضيـن للتلويث وان تكـون جوقـة الاحتجاجـات مصمـة الآذان ! » .

وادي الرون واللوار (١)

ويجب ان يتضح للجميع ان « الصناعة النووية ، كما يحذّر العالم الذري جون غوفمان ، هي صناعة خطرة جدا .. واولئك الذين يتخذون اليوم قرارات في هذا الميدان يلزمون مصير البشرية برمتها ، وذلك لألوف السنين القادمة » .

وقد اوردت نشرة الاونسكو لشهر تموز ١٩٧١ « رسالة ماتنون » التي وقعها ٢٢٠٠ عالم بينهم اربعة علماء نالوا جائزة نوبل والتي تصدر تحذيرا وتورد توصية : « ان تكاثر محطات التوليد الذرية ... يهمل كليا النتائج الممكنة التي تخلّفها على البيئة » وتطلب الرسالة ارجاء « تطبيق التجديدات التكنولوجية التي لا نستطيع التنبؤ بنتائجها والتي ليست مما لا غنى عنه لبقاء البشرية .. وخصوصا اقامة مركّبات الطاقة الذرية » .

والحجة الجوهرية لانصار المغامرة الذرية « الرسميين » هي ان النشاط الاشعاعي الاضافي ، الذي تحدثه المنشآت النووية ، ليس الا حالة خاصة من النشاط الاشعاعي الطبيعي للتربة والماء والاشعة الكونية ، وهذا صحيح شريطة اسقاط فرقين جوهريين : اولهما ان النشاط الاشعاعي الطبيعي يبقى في حالة الانتشار ، وانه ليس محمولا (ولا مضاعفا) بالحلقات الغذائية التي تفضي الى الانسان . وهكذا فان دراسة لنهر كولومبيا (في الشمال الغربي للولايات المتحدة) الذي يجري قريبا من محطة توليد « هانفورد » ، تكشف ان النشاط الاشعاعي لعَلَقَة يبلغ الفي ضعف لنشاط الماء الاشعاعي ، ولسمكه ٤٠٠٠٠ ضعف ، ولدعاميص حشراته ٣٥٠،٠٠٠ ضعف ، وللطيور (التي تتغذى من هذه الدعاميص) ٥٠٠،٠٠٠ ضعف ، ويبلغ صفار بيضها نشاطا اشعاعيا يتجاوز بمليون ضعف نشاط الماء الاشعاعي . فليس هناك اذن من « تخفيف » ، بل هناك « تركيز » . بالاضافة الى ذلك ، كيف السبيل الى « تخفيف » غازات او

---

(١) راجع حول هذا الموضوع مقال السيد جاك بيل ، المدير السابق لغرفة وزارة البيئة ، المنشور في « لوموند » تاريخ ٢٧ حزيران ١٩٧٤ .

نفايات الوف محطات التوليد التي يراد تزويدنا بها ؟ ليس بالامكـــان التحدث في وقت معا عن « التخفيف » وعن « مضاعفـة » بناء محطـات التوليـد الى مـا لا نهايـة •

وهناك وهم آخر ، مرتبط بالاول ، هو وهم « العتبة المقبولـة » بلا شعـاع • فالحق ان لكل كمية من الاشعاع ، مهمـا كانت ضعيفـة، آثارا بيولوجية ضارّة ، بدءا من فساد الدم ولو كان عرضيا ، وألـوان الغثيان والارهاق والقيء ، حتى اصابات النخاع العظمي ، والجهـاز اللمفاوي ، والغدّة الدرقيّة ، والاعضاء التناسلية ، وسرطـان الرئـة ، وابيضاض الدم ، والتأثيرات الوراثية المؤديـة الى ولادة اطفال مسوخ •

كتب السيد جيرو المندوب السامي للطاقة الذرية في فرنسا (اذ كان يشغل منصبا اقل اهمية في التسلسل) يقـول في كتيب طبعته وزارة الداخلية برسم رؤساء فرق الكشف الاشعاعي : « ليس ثمة فـي النشاط الاشعاعي مقدار لا قيمة له ، فمهما كان المقدار ضعيفا ، فهـو يحتمـل امكانيـة التأثيـر » •

ومنذ ذلك التاريخ ، وأعمال « غوفمان » و « تامبلين » تميل الـى التدليل ، عن طريق الاحصاء،بأن ثمـة ، على وجه التقريب ، تناسبا بيـن مقادير الاشعاعات المتلقاة ونسبة زيادة السرطـان وابيضاض الدم •

وتجربة استعمال الطاقة الذرية ، على حداثة عهدها ، لا تكفّ عـن تأكيد ضررهـا على جميع المستويات •

على مستوى استخراج الاورانيوم : ان نصف عمال المناجم فـي مصانع « جواشيمستال » التشيكية سيموتون بسرطان الرئة ، و ٨٠ بالمئة من الباقين سيموتون بالتهابات رئويـة مختلفة • وتثبت دراسة قامت بها النقابات الاميركية ان مقدار الاشعاع في مصانع الاورانيـوم بالولايات المتحدة يبلـغ ٥٧ ضعف المقدار الرسمي « المقبول » •

على صعيد العلاج : في ندوة « الوكالة الدولية للطاقة الذريـة » لعام ١٩٧٠ ، أذيعت المعلومـات التالية : تشيع محطـة التوليد النووية ،

حتى في وتيرة عملها الطبيعي ، ما يساوي ٣٠ كوري (١) في كل ميغاوات سنويا • وهذا يعني ان مفاعلا بقوة الف ميغاوات يشيع في البيئة ٣٠٠٠٠ كوري من السموم الاشعاعية • ولكي نعطي سلّما للنسب ، نذكّر ان النشاط الاشعاعي الكلي لجميع كميات الراديوم المستعملة طبيا والموجودة في العالم كله لا يتعدى ٣٠٠٠ كوري •

والحال انّ انظمة السلامة التي يبلغنا المتحدثون باسمها انها تسمح بمراقبة الانتاج بمعدل ٩٩ بالمئة (لنسجّل بالمناسبة ان ١ بالمئة على هذه الدرجة من القوة يمثل خطرا كبيرا) لا تني تقع في الخطأ • وهذا مثل واحد : حين بني المولّد الاميركي الضخم « انريكو فيرمي » في « لاغونابيتش » (على بعد ٥٠ كيلومترا من ديترويت) أثبتت دراسة تمّت في جامعة ميتشيغان ان حادثا طارئا لهذا المفاعل يمكن ان يؤدي الى مقتل ١٣٣،٠٠٠ شخص والى اصابة ٤٢٥،٠٠٠ بجروح خطيرة • والذي حدث بعد وقت قصير ، اي في ٥ تشرين الاول ١٩٦٦ ، ان هذا المفاعل أخذ يحمى • واذ كفّت أجهزة السلامة (تبريد « قلب » المفاعل بادخال « قضبان مراقبة » من مادتي البور والكادميوم التي تمتصّ الكهيربات المحايدة وتعدل ردّ الفعل) عن العمل آليا ، استطاع المهندسون ان يتفادوا الكارثة بأعجوبة ، بالرغم من غياب جواب الجهاز المختص •

ونضيف الى ذلك ان بعض قراصنة الجوّ هدّدوا يوم ١١ تشرين الثاني ١٩٧٢ بأن يهاجموا محطة توليد « اواك ريدج » اذا لم يدفع لهم ١٠،٠٠٠ مليون دولار ••

صحيح ان بعض محطات التوليد مدفونة بشكل عميق بحبث لا يؤثر عليها حتى سقوط طائرة • ولكن فرقة من مغاوير الكاميكاز

---

(١) « الكوري » هي وحدة قياس النشاط الاشعاعي : وهي كمية من المادة الاشعاعية يتم فيها ٣٧ مليون انفلاق في الثانية . انه المقدار الذي يصدره غرام واحد من الراديوم. والمعادل الرونتجي العادي » يقيس الكمية المتصة : فالمقياس البيئوي الطبيعي ٥و١٥، معادل رونتجي . والكشف الشعاعي يحرر زهاء ٢ معادل رونتجي . اما المقدار القاتل فهو ٦٠٠ معادل رونتجي .

تستطيع مع ذلك ان تستولي عليها : وقد وقع الحادث فعلا يوم ٢٨ آب ١٩٧٣ في « اتوشا » ، وكان من حسن الحظ ان المتفجرات لم توضع في اماكـن حيوية من جسم المفاعل •

وقد نشرت الصحف العالمية يوم ٤ تشرين الاول ١٩٧٣ ان مصنـع « وينسكال » الذريّ (في شمالي انكلترا) قد شهـد ارتفاعـا فـي الضغط غير منتظر ، عند اجراء احدى عمليات الفصل ، فأدى ذلك الـى قلب نظام تكييف الهواء في الحجيرةالداخلية ، وتسرّبت الـى الخـارج جزيئات مرتفعـة النشاط الاشعاعي • وكان ان أصيب بالتلوّث اربعـون عالمـا وتقنيا ، بالرغم من ملابسهم الواقية • وتجارب الامن التي أجراها بعض البنائين الخصوصيين (في شركتي جنرال الكتريك ووستنكهوس) في خريف ١٩٧٠ ، بناء لتوجيهات « لجنة الطاقة الذرية » في الولايـات المتحدة ، تلك التجارب التي أجريت على تصدّعات الاوعية التـي تضم المفاعلات وعلى تبريد « قلب المفاعلات » في حالة احتدامه ، أظهرت الوان الغشّ التي ارتكبهـا الصانعون : ان ١٣٨ وعاء من اصل ١٤٣ تابعـة لشركـة « جنرال الكتريك » و ٨٤ وعاء من اصل ٨٨ تابعة لشركـة « وستنكهوس » استعملت معادن (فولاذ مقاوم للصدأ) لا تتناسب مع النماذج المطلوبة (خلائط بالزيركونيوم) ، فضلا عن ان درجات الحرارة المتوقعة لم تـبلغ ابدا ، امّا لأنّ الاوعية لم تسخّن ، واما لان أجهـزة التسخين أصيبت بعطل • وعادت « لجنة الطاقة الذرية » تجري سلسلـة من تجارب التبريد ، فأخفقت التجارب الخمس كذلك • وبلغت الامور الى حدّ ان اثنين من مديري قسم « سلامة المفاعـلات » همـا السيـدان « روزيـن » و « كولمـان » توصلا الى الاستنتاج التالي : « ان سلامة تشغيل الجهاز لا يمكـن ان تتأكد بصورة كافية من الحسم تسمح باعطاء قاعدة واضحة يتمّ على اساسهـا منح الرخص » على ان هذا لـم يمنـع « لجنة الطاقة الذرية » في ٢٦ حزيران ١٩٧١ ، من تبني « مجموعة مـن مقاييس الموافقة الموقتة »تسمح بمنح اذون البناء •

وبسبب تأثر الرأي العام بعد نشر وثيقة « اتحاد العلميين المعنيين في بوسطن » ،في شهر تموز ١٩٧١ ،التي تتناول النتائج السلبية لتجارب السلامة ، اضطرت « لجنة الطاقة الذرية » للجوء الى القضاء من اجل الابقاء على تشغيل او بناء ٦٩ مفاعلا نوويا • وبالرغم من ان محرّكي الدعوى ضاعفوا العقبات في طريق اجراء تحقيق كامل ، متسترين وراء « اسرار الصنع » ، فان القضاة اقرّوا وثيقة بوسطن • وفي حزيران ١٩٧٣ ، امرت محكمة واشنطن الاستئنافية بوقف مولّد « اواك ريدج » الاميركي ، في وادي التنيسي ، لوقت غير محدود ، « بسبب ان هذا المولّد يعرض البيئة والصحة الانسانية للاخطار بلا مقابل »

ولكن تجهيز جزء كبير من البرنامج الفرنسي لمحطات التوليدالنووية، بالرغم من التصريحات الرسمية عن « الاستقلال الطاقوي » ، أليس هو منوطا بالشركات نفسها ؟ (١)

ولكن اسوأ الاخطار لا تأتي حتى على هذا المستوى ، بل على مستوى التخزين ونقل النفايات الاشعاعية النشاط (اضافة الى ان المفاعل الذي يستهلك بعد ٣٠ عاما تقريبا يصبح بدوره نفاية) • والحال انهذه النفايات يجب ان تراقب خلال الآف السنين (مدة « حياة » الجزيء) • وانتشار اشعاع هذه النفايات يصيب الاجسام الحية مانعا الحامض الذي

---

(١) تحمل لنا « نشرة قسم العلاقات العامة لـ C.E.A بتاريخ ٢٥ تشرين الاول١٩٧٢، هذه المعلومات : « انجزت شركة « باكوك إتلانتيك » ، بناء على طلب الـ C.E.A بناء مولد بخاري بقوة ٤٥ ميغاوات بالاشتراك مع الـ . C.E.A . E.D.F .

ومنذ عام ١٩٦٩ تعمل شركات الكتريك ووستنجهوس وكامبستشون ، وباكوك ويلكوكس على بيع مفاعلاتها النووية في اوروبا ، خاصة في فرنسا . ودرجة نجاحها اصبحت معروفة : لقد انتصرت « الشبكة الاميركية» . ومنذ ذلك الحين تاكد الخطر . وبعد ان نشرت«المفوضية الاميركية للطاقة الذرية ، يوم ٢٨ ايار ١٩٧٤ تقريرا يعدد ٨٦١ انحرافا حصلت عام ١٩٧٣ في الاثنتين والاربعين محطة توليد العاملة وفي الاثنتين والعشرين محطة التي هي بصدد البناء ، أمرت في شهر ايار ١٩٧٤ بتقليص نشاط المحطات العشر التابعة لشبكة المياه الغالية التي هي أشد خطرا من شبكة المياه المكيفة الضغط لانها لا تحوي الا دارة تبريد واحدة . والحال ان محطتي التوليد الفرنسيتين الاوليين في « سان لوران ليزو » تستعملان الشبكة الاميركية الاشد خطرا .

يزيل اكسدة الفحم النووي من ان يلعب دوره كناظم بيولوجي •

وقد أرهفت حس" الرأي العام الفرنسي (ولو ارهافا نسبيا ضيّقا) قضية براميل النفايات الاشعاعية النشاط المخزونة في « ساكلاي » عام ١٩٧٢ • فقد ظهر آنذاك ان ٥٠٠ برميل ، من مجموع ١٨٠٠٠ برميل ، كانت متشقّقة • وبعد ان اعلن من جهة ان ذلك لم يكن يشكل اي" خطر ، وان نقل البراميل، من جهة اخرى ، كان يستغرق وقتا طويلا جدا ، نقلت البراميل خلال خمسة عشر يوما الى « الهاغ » ، وهي قمامة فرنسا الذرية ، حيث تقذف انابيب خاصة هذه النفايات الى اكثر من ٥ كيلومترات في البحر •

ذلك انه ليس ثمة حتى الآن اي" حل تقني" لمشكلة افراغ النفايات الاشعاعية النشاط •

ان بالامكان اغراقها في البحر ، وبذلك نحو"ل المحيطات شيئا فشيئا الى صحاري او الى بحار ميتة •.

وان بالامكان قذفها في اعالي السماء ، وتتصو"ر اذ ذاك تكلفة كمية الصواريخ التي تتناسب ونمو" الانتاج النووي •

وان بالامكان دفنها في الارض ، لنراقب طوال آلاف السنين الآثار الناتجة عنها •

وأيا ما كانت الطريقة المستعملة ، فان كل حادث في التحريك او في النقل ، حتى ولو كان مجر"د شق" في وعاء نفايات البلوتونيوم سيجبرنا على ان نحيط بالمراقبة لمدة ١٠،٠٠٠ عام (وهي مدة نصف حياة كل جزيء من البلوتونيوم) مساحات تبلغ مقاطعتين او ثلاثا من المقاطعات الفرنسية • وما يثير القلق ــ وغاية كتابنا هذا الاجابة على مثل هذا القلق بطرح اقتراحات حسّية للمستقبل ــ ان هذه القرارات تتخذ في وقت واحد خارج كل رقابة من الشعوب ، ومن قبل « مقررين » اقتصاديين او سياسيين هم سجناء المنطق القاتل لهذا النمو الذي يفقد كل غاية انسانية •

اما آخر حجة للتكنوقراطي (اي للذي يطرح دائما سؤال الـ

« كيف » ولا يطرح ابدا سؤال الـ « لماذا ») فهي انـه لا خيار لنـا الا بيـن المغامرة الذريـة والعودة الى عصر الكهوف ..

من الخطأ الفادح ، هنا ايضا ، الاعتقاد بانه ليس بالامكان اشبـاع حاجات الطاقة (اذا افترضنا اننا لا نريد ان نضع موضع الشك نموذجـا للنمو يحتمل مثل هذا التبذير للطاقة) من غير اللجوء الى الحل الانتحاري باقامة محطات التوليـد الذرية .

في الحالة الحاضرة ، ومن اجل اتاحة الوقت للعودة الـى الوضـع السابق ، لا بدّ من اللجوء الى جميع الوسائل : استعمال الفحم الى اقصى حد (بعد ان أدت السهولة التي كان يتمّ بهـا الحصول حتى الآن على البترول المنخفض السعر من البلدان العربية المستعمرة سابقا ، الى اغلاق آبار البترول بعد الحرب العالمية الثانيـة اغـلاقا طائشا) ، استعمال التضيد (1) الى اقصى حد او الرمال الزفتيّة ، ولكن على الاخص التمهيد للمستقبـل لتكريس اهم اعتمادات البحث لاستخدام الطاقة الشمسية ، وطاقـة المحيطات وسباخها ، والطاقة الحرارية الجوفيّة ، وطاقة الرياح، التي اثبتت معاهد البحث الرياحيّ في الولايات المتحدة انها يمكن ان تشبع اكثر من نصف حاجات بلادها (١٠٠٠ مليار كيلوات سنويا من مجموع ١٧٥٠ مليارا من الكهرباء المنتجة) ولكن شركـة « راندكوربوريشن » ذات العلاقات الوثيقـة بالسلطة السياسية وبالبانتغون تقتـرح تشجيـع استعمال الطاقة الشمسية. ان تغطيـة ٧٠ بالمئة من الحاجـات بواسطـة الشمس هـي فـي متناول اليـد .

وليس ذلك بالتقاط الطاقـة الشمسية بواسطة الكواكب ، اي بشكل مكلف للغاية ومركّز ، بل على العكس بتوزيع مراكز الالتقاط : فبالنسبة لفرنسا وجميع البلدان ذات خطوط العرض المماثلة (من غيـر ان نتحدث عن بلدان العالم الثالث) يمكـن الحصول ، بواسطـة صفائح معدنيـة

---

(1) التضيد : مرادف عربي محدث للحجر المتبلر الذي ينفلق الى طبقات ، وهـو بالفرنسيـة والانكليزيـة Schiste

سوداء توضع على السطوح والجدران الاكثر تعرّضا لأشعة الشمس ،على مساكـن تؤمن الطاقة الشمسية تدفئتهـا مع التجهيز المنزلي كلّه ، وحدة وحدة ، اي بطريقـة ذاتيـة مستقلـة •

وليس هذا هو وحده ينبوع الطاقـة « النظيف » • فقد ذكرت مجلة TECHNISCHE RUNDSHAU بتاريخ ١٣ شباط ١٩٧٣ ان «والتر ج هيكال» وزير داخلية وزارة نيكسون الاولى كان يقترح خطة طامحة وواقعية في الوقت نفسه لاستغلال الطاقة الحرارية الجوفية ، اي الطاقة التي يمكـن سحبهـا من درجات الحرارة المرتفعـة التي تخرج مـن طبقات الارض العميقـة •

ومبدأ ذلك بسيط : فاذا ثقبت بئران حتى الطبقات الارضية الحارة بمـا فيه الكفايـة ، واذا ضخّ في احداهمـا ماء مضغوط لتلقي أبخرة مرتفعـة الحرارة في البئر الاخرى ــ كما يتم ذلك واقعيا منذ اعوام في ايطاليـا والمكسيك ونيوزلندا وكاليفورنيا ، باستثمار مالي قدره ٦٨٥ مليـون دولار ، فـان محطات التوليد ستنتج ابتداء من عام ١٩٨٥ طاقة تسـاوي ١٣٢ مليار كيلوات و٣٩٥ مليار كيلوات عام ٢٠٠٠ •

والحال ان ٦٨٥ مليون دولار تساوي ، من وجهة النظر المالية ، اكثر قليـلا من ثمن زهاء مئة قاذفة قنابل ب ٥٢ (ثمن القاذفة ٦ ملايين) كانت تقصف الفيتنام ،وزهاءخمس عشرة قاذفة ب ١ (وهي نموذج القاذفة المهيأة لتحلّ محل القاذفة ب ٥٢ ، ويبلغ ثمنهـا ٤٥ مليون دولار) •

ولكن القضية الجوهرية تبقى : تصوّر نموذج لمجتمع ونمـوذج لنموّ لا يرتكزان على مثل هذه النفقات المجنونة للطاقة ، ويوجهّان نحو ترقيـة انسانية للجميع ، لا نحـو زيادة لنفع البعض وسلطتهم •

وبوسعنا ان نضاعف الامثلة لضرورة تصحيح مثل هذه الانحرافات • ولعلّ السيارة واحد من أهم هذه الامثلة•فان الاكثار من هذه الآلة القديمة (التي لم تتـح المجال لاي تجديد اساسي منذ خمسين عاما) قد تمتـع

منذ نهاية الحرب العالمية الاولى بجميع الامتيازات التي تفرضها جماعات الضغط القائمة على صناعتها ، وهو امر يبدو اليوم ، في جميع البلدان المصنّعة ، انحرافا وشذوذا .

اولا من وجهة نظر اقتصادية : فمنذ تشرين الاول ١٩٧٢ ، تتجاوز حركة السير على الطرق حركة السكك الحديدية . وقد فاخر الناقلون عام ١٩٧٤ بأنهم استهلكوا بواسطة سياراتهم الثقيلة التي يبلغ عددها ٢٨٠،٠٠٠ سيارة ما معدله ١،٥٧ ٪ من الطاقة المستعملة في فرنسا (١). ومن ١٩٥٨ الى ١٩٧١ ،ارتفعت نسبة حركة الطرق البرية من ٢٧ بالمئة الى ٣٣ بالمئة ، بينما هبطت نسبة السكك الحديدية من ٦٢ بالمئة الى ٣٧ بالمئة (٢)

والحال ان السكك الحديدية تتطلب من الطاقة خمس مرات أقل . ويجب ان نضيف الى ذلك ان تكاليف الطريق السيار يبلغ ثمانية اضعاف تكاليف السكة الحديدية لنفس معدّل المرور ، وان محورا يحتمل ١٢ طنا يحتّ الطريق ٨٣ مرة اكثر من سيارة بيجو ٥٠٤ (في حين ان رسم المرور ليس الا ضعفين فقط) ولكن المكلف والمستعمل هما اللذان يدفعان عجز السكك الحديدية وكذلك رسم المرور على الطرق السيارة . وبكلمة واحدة ، فان التعرفات والاثمان والضرائب قد حددت بحيث ان الافراد والمؤسسات تستقل وسائل النقل الاكثر نفعا للصنّاع والناقلين والمتعهدين ، ولكن الاعلى ثمنا للامة ولكل مواطن فرديا .

والامر كذلك بالنسبة للنقليات المدينية حيث تشجع وسائل النقل التي تحتل الحيز الاكبر ، ملحقة الضرر المنظم بوسائل النقل المشتركة (كالمترو والاوتوبيس وسيارات الاجرة) ، ومسّهلة وصول السيارات الخاصة الى قلب المدينة من الطرق المركزية .

ولم يطرأ ايّ توسيع لشبكة المترو حتى عام ١٩٦٢ ، بحيث ان

---

(١) تصريح السيد جاك روبير ، المندوب العام الوطني ، في مؤتمر الناقلين على الطرق في فرانسا (نيسان ١٩٧٤) .

(٢) راجع كتاب م . شابو « سوق النقل في فرنسا » داربسوي ١٩٧٠ .

الحافلات نفسها التي كانت منذ ثلاثين عامـا تنقل ٧٧٥ مليونا من المسافرين في العام ، تحمل اليوم مليارا ونصف المليار من الركاب المتكوّمين • وقد كـان عدد الاوتوبيسات ٣٧٠٠ في عام ١٩٣٨ ، واصبح عددهـا ٣٥٠٠ فقط عام ١٩٦٧ ، وكان عدد سيارات الاجرة ٢٠٠٠٠ عام ١٩٣١ ،واصبح العدد ١٣٥٠٠ عام ١٩٦٧ (١) •

لنحاول الآن ان نوضّح التكلفـة الاجمالية للنقل السيّار في فرنسا، بينمـا كانت الآليات السيارة تعدّ ١٥ مليون وحدة عام ١٩٧٠ ، وكـان ٦٠ بالمئة من العائلات تملك عام ١٩٧١ سيارة واحدة على الاقل •

اولا ، مجموع مبيعات الشركات • ان هناك عمليا اربع شركـات تتوزع الاسواق كلهـا تقريبا : رينو ١٤ مليارا ، بيجـو ٤،٥ مليارات ، سيتروين ٥،٣ مليارات ، كرايزلر ــ فرانس (سيمكا سابقا) ٣،٣ مليارات•
هناك اذن اكثر من ٢٨ مليارا لصناعة السيارات • ويجب ان نضيف ١٩ مليارا للادوات (عجلات ، اجهزة كهربائية ، زجاج ، نسيج الخ) •

كما يجب اضافة ٢٠ مليارا للوقود (العام المعنيّ : ١٩٧٠) •
ويجب اضافة١٥ مليارا لخدمةالصيانة (مرائب ، محطاتخدمة ،الخ•)
نبلغ حتى الآن ٨٣ مليـارا (على سبيـل المقارنـة ، نذكّر بان ميزانية فرنسا العامة في الفترة نفسهـا تبلغ ٢٦٠ مليارا) •
ولكن هذا ليس كل شيء •

ففي عام ١٩٧٠ ، أنفق في فرنسا اكثر من ١١ مليارا للطرق : ٤،٤ مليارات دفعتها الدولة ، ٦ مليارات دفعتها البلديات والمقاطعات ، و ٧٥٠ مليونـا دفعهـا القطاع الخاص !
ولا بدّ من ان نضيف ما تكلّفه شرطـة السير من مجموع المليـار والنصف الذي تنفقـه الشرطـة •

---

(١) ارقام اوردها ا . سوفي في كتابه « دواليب الخلف الاربعة : دراسـة عن السيارة » منشورات فلاماريـون ١٩٦٨ .

وحول مجموع المسالة راجع كتاب جوليان فافر وهيرفيه ميكائيل : « قف ، او قضيـة السيارة » منشورات مركور دوفرانس ١٩٧٣ .

وتكلف الاضرار المادية الناتجة عن حوادث الطرق ٩ مليارات ، و٤٠ بالمئة من التأمينات (وهي ١١،٥ مليارا عام ١٩٧٠) متعلقة بقطاع السيارات .

وبكلمة واحدة ، يكلفنا نظامنا النقلي اكثر من ١١٠ مليارات ، في حين ان الميزانية العامة لفرنسا للسنة نفسها هي ، كما سبق ذكره ، ٢٦٠ مليارا .

ومن وجهة نظر العائلات ، تشكل السيارة بالنسبة لـ ٦٠ بالمئة من السكان الذين يملكون سيارة ، ٢٣ بالمئة من نفقات العائلة (١) .

لقد ضحي بكل شيء من اجل السيارة الخاصة التي يستولي راكبها على ٣٠ ضعفا من المكان المخصص لراكب الاوتوبيس . وكل متر من الضواحي التي يخنق بناؤها رئتي باريس ، اذ يغطي بالاسمنت والزفت مسافات عريضة خضراء من « غابة بولونيا » و« غابة فانسين » وجميع الارباض ، يكلف ٥٦٠٠٠ فرنك (اي ثمن مسكن) والنتيجة العملية الاولى لهذا التوجيه ، الذي يضحي بكل شيء في سبيل السيارة الخاصة، ان الاوتوبيسات التي كانت ما تزال تسير بسرعة ١٤ كيلومترا في الساعة عام ١٩٥٢ ، وبسرعة ١٠ كيلومترات في الساعة عام ١٩٧٠ ، كما تشير « شبكة النقليات العامة » ، تماثل بذلك سرعة مركبات الخيل التي عرفها القرن الماضي ! (٢) .

---

(١) تهتم الشركات اهتماما بالغا بالاستهلاك المبكر للسيارات ، ليس استهلاك المحرك او الكوابح ، بل استهلاك الهياكل ، وذلك باستعمال صفائح اقل سماكة ومتانة ، ومخمدات ومفصلات للابواب ضعيفة المقاومة .. بحيث ان الصيانة تصبح مدمرة بعد ٦٠ الفا او ٧٠ الفا من الكيلومترات .هذا، من غير اشارة الى الشيخوخة « النفسية » الناتجة عن التجددات الكاذبة التي تزعمها « صالونات السيارات » وعن الدعاية والاعلان ..

(٢) يقدر السيد بورغين ان ضياع الوقت (عام ١٩٦٧) من جراء انسداد الطرق وزحام السير في المنطقةالباريسية كان يمثل ١٠ مليارات من الفرنكات ، و٤٠ مليارا لمجموع البلاد (اي ٨ بالمئة من الدخل القومي) .

وانها لديماغوجية محضة ان يقال « يجب تحسين النقليات العامة » اذا لم يقل في الوقت نفسه : « يجب خفض انتاج السيارات الخاصة خفضا كثيفا » • وفي هذا الميدان ، أعطى الحزب الشيوعي الايطالي مثالا في رفض الديماغوجية : فحين كان استخدام عمال شركة « فيات في تورينو ، مهدّدا تهديدا خطيرا ، لم يتردد انريكو برلنغر ، السكرتير العام للحزب الشيوعي ، في طرح المشكلة الحقيقية ، مشكلة « الاستعمال غير الطبيعي للسيارات الخاصة » المؤدي الى « وضع لا يحتمل في المراكز المدينية » • وقد انتهى الى القول ان هذا الوضع يتطلب « اعادة تنظيم جذرية لنظام النقليات العامة » بمنع وصول السيارات الخاصة الى المراكز المدينية • وقال : « ليس هناك من يقترح وقف انتاج السيارات الخاصة واستعمالها ، ولكن كميتها لا يمكن ، في مجتمع حضاري جيد التنظيم، ان تبقى كما هي اليوم » (ملحق جريدة « اونيتا » يوم ١١ كانون الاول ١٩٧٤) • ونضيف ان رفض الديماغوجية هذا لم يمنع الحزب الشيوعي الايطالي ، بعد ذلك بقليل ،من ان يحرز اكبر نصر انتخابي احرزه حزب شيوعي غربي ، اذ حصل على ٣ بالمئة من الاصوات •

وبالطبع ، فان الدولة ، يعني هنا ايضا المكلفين ، تدفع ٧٠ بالمئة من العجز في موازنة « شبكة النقليات العامة » ، وكذلك عجز « الشركة الوطنية للسكك الحديدية » •

ولكن ذلك ضئيل بالنسبة للخسائر البشرية • فقد سبق للرئيس جونسون عام ١٩٦٥ ان لاحظ ان الولايات المتحدة قد فقدت في الفيتنام ذلك العام ١٧٢٤ قتيلا و٦٠٠٠ جريح ، وفقدت في حوادث الطرق ٤٩،٠٠٠ قتيل وثلاثة ملايين ونصف المليون من الجرحى • وخلال خمسين عاما ، قتل ٣٨٠،٠٠٠ اميركي في الحروب ، وخلال خمسة وعشرين عاما ، قتل مليون ونصف المليون على الطرق •

والمعدّل السنوي لبلدان السوق الاوروبية المشتركة يرتفع في ضحايا السير الى ٥٠،٠٠٠ قتيل و١،٢٠٠،٠٠٠ جريح •

وبالنسبة لمجموع البلدان المصنّعة ، يبلغ معدل الوفيات في حوادث السير ٢ الى ٣ بالمئة من عدد السكان .

اما في فرنسا ، فقد بلغ مجموع قتلى الطرق ١٧،٠٠٠ عام ١٩٧٢ ، ومجموع الجرحى ٣٨٠،٠٠٠ . وكان عدد الضحايا خلال عشر سنوات، من ١٩٦٢ الى ١٩٧١ ، ١٢٩٦،١١١ قتيلا على الطرق و٢،٦٩٤٤،٠٦٥ جريحا . (١)

ومعظم الضحايا في فرنسا من الشبان : فمن مجموع ١٠٠٠ قتيل من الشبان والشابات الذين تتراوح اعمارهم بين ٢٠ و٢٤ عاما ، يموت ٣٦٦ على الطرق ، و٢٦٢ تتراوح اعمارهم بين ٢٥ و٣٠ عاما ، و١٧٥ بين ٣٠ و ٣٥ عاما ، وتهبط النسبة باستمرار حتى تبلغ ٣ بالمئة لمن كانت سنّهم ٨٠ عاما . ومن مجموع ٩٠٠ يموتون بين ٢٠ و ٢٥ عاما ، ٤١٣ هم من ضحايا الطرق .

ولا مجال لانكار فعالية الحدّ من السرعة : فهو قد خفض في السويد عدد الحوادث الى ٥٥ بالمئة ، وخفضها في انكلترا الى اكثر من ٥٠ بالمئة (٢)

واذا كانت الدولة شديدة « المجاملة » لهذا المخدّر ، وهو أقتل مخدّر للبلاد ، وتبدو شديدة التأثر بجماعات الضغط التابعين « لاتحاد الطرق » ، فلانها تنتزع متهم الحد الاقصى من « الضرائب غير المباشرة » واكثرها ديماغوجية : فالتصدير وحده جلب بالقطع النادر فائضا مقداره ٤،٥ مليارات في عام ١٩٧٠ . ولكنها خصوصا حصلت في العام

---

(١) اذا كان معدل ضحايا الطرق في فرنسا وحدها ١٦٠٠٠ قتيل و٣٥٠،٠٠٠ جريح سنويا ، فان معدل الضحايا في جميع وسائل النقل الاخرى مجتمعة (القطارات الحديدية التقليات العامة الخ) هو ٤٠٠ قتيل و٤٠٠ جريح ، وبالايقاع الحالي ، فان ٢ بالمئة من اولادنا يقتلون في السيارات ، و١٥ بالمئة يصابون بعاهات و٣٥ بالمئة بجروح اقل خطورة (المجموع ٥٢ بالمئة) .

(٢) ان امهر السائقين الخطرهم .. فان عددا من اشهر سائقي السيارات قد انتزعت منهم اذون السواقة بعد ان ضربوا الرقم القياسي .. في كوارث الطرق !

نفسه على ٣٦ مليارا كعائدات من امتلاك السيارات واستعمالها • اي اكثر من ٢٠ بالمئة من عائدات الموازنة ، بدءا من ٨٠ سنتيما على كل ليتر من البنزين و٩٠ على كل ليتر من الممتاز •

ولا يتوقف الضرر هنا• فان السيارة ، هذه « البقرة المقدسة » لبلادنا المسماة « المتطورة » ، هي مصدر للغازات الخانقة • فهي تنفث :

١ ـ غازات من اوكسيد الفحم تقتل بمقادير بسيطة (١ بالمئة من نسبة التركيز في الهواء)وتولّد امراض فقر الدم حتى بمقادير دقيقة جداً•

٢ ـ غازات من الهيدروكاربور غير المحترق ، تسبّب السرطان •

٣ ـ غازات من اوكسيد الازوت ، تسبّب اضطرابات تنفسية •

٤ ـ غازات من الرصاص ومشتقاته (اضافيات البترول) وهي سموم بطيئة •

ويرفض المكررون ازالة هذه الغازات ، محققة بذلك ارباحا اضافية ، ومتيحة لصانعي أوعية الانفلات فوائد جوهرية •

ان ٢٥٠،٠٠٠ طن من الانهدريد الكبريتي تسقط سنويا على باريس، ويجب ان يضاف اليها الرصاص والبنزوبيرين (المسبّب للسرطان) • وبكلمة واحدة ، فان السيارة تشكل من ٢٠ الى ٣٠ بالمئة من نسبة تلويث الهواء في فرنسا و٤٠ بالمئة في الولايات المتحدة •

والاقتراحات تصدر بوضوح عن هذه الوقائع الاساسية التي تخفيها عن الحملات بعناية جماعات الضغط المرتبطة بالصناعات السيارة وبتمعهدي الطرق وشركائهم ، الخاصين او العامين ، في الصحافة او الادارة •

لا بد من اتخاذ سلسلة من التدابير الانتقالية او المباشرة :

١ ـ ترميم وتوسيع خطوط السكك الحديدية الثانوية وتنمية وتجديد آليات وتقنيات الخطوط الكبرى بقصد منع النقليات البرية ذات المسافات الطويلة التي ترفع بمقدار ٢٠ بالمئة (نسبة الى نقليات السكك الحديدية اذا اصلحت وكيّفت) ثمن الخضار مثلا بين « شاتوبريان »

وسوق الخضر في باريس (١) .

٢ ــ اتباع سياســة مالية مناصرة كليا للنقليات العامة بمضاعفتهــا وبتخفيض تكاليفها (مترو ، اوتوبيس ، سيارات اجرة) وبجعلهــا اكثر راحة بقصد منع دخول السيارات الخاصة الى المدن التي يزيــد عــدد سكانها على ١٠٠،٠٠٠ نسمة .

٣ ــ مطالبة شركات السيارات بمخططات للعودة الى انتاج الناقلات العامــة ، والبحث عن اشكال اخرى من المحركات اللاملوّثة .

٤ ــ ايقاف شق الطرق السيارة التي بلغ اتساع شبكاتها حدا كافيا بمجرد ان تكــون محررة من النقل البري ذي المسافات الطويلة ومخففة بالعودة الى توسيع النقل الحديدي . ان تكاليف شق الطريق السيار هي ثمانيــة اضعاف السكــة الحديدية بالنسبة للعدد نفسه مــن الركــاب المنقــوليــن .

ولكن المشكلــة اشد اتساعا على المدى الطويل . ان مدننا والبلاد كلهــا قد ضحي بهــا في سبيل السيارة ، ليس فقط ماديا ، بل معنويــا ، اذ اتخذت السيارة وسيلة تعويض عــن المكبــوتات . فالانسان المقهور بالعمل او بالمدرســة او بالاهل « يطلق مكبوتاته » عند المقود او علــى الدراجــة البخاريــة اللذيــن يصلحان كمخدّر تعويضي يصعّد الطبقات المخيّــة « الزواحفية » الاشدّ تخلّفــا ، طبقات انسان الكهوف ، ويعمل على مسخ الفرد الى مريض عقلي عدواني بمجرد ان يكون تحت يده مقود سيارة او دراجة بخارية ، وان يكون تحت قدمه آلة مسرّعة .

ولكن كيف نتحرر من السيارة ؟

---

(١) في عام ١٩٧٣ ، تحدثت جريدة « اوتوجورنال » عما اعتبرته انتصارا بالسبق الذي احرزه النقل على الطرق (٣٨،٧ بالمئة من اجور الشحن) نسبة للنقل بالسكك الحديديــة (٢٨ بالمئة) . والحال ان نقل ٥٠٠ طــن من بضاعة مــا ، وهو مــا يساوي حمولة شاحنــة حديدية تجرها قاطرة واحدة يقودهــا رجلان يتطلب ٥٠ شاحنــة سيارة ، اي ٥٠ محركا يسبب التلوث ، و ٥٠ سائقــا علــى الاقــل .

انه مشروع ممكـــن تمامـــا شريطة الا نستسلم بعد للآلية العمياء التي لا تؤسس الا على منافع البعض وعلى التكييف النفسي لاكبر عدد ممكـــن ، وشريطـــة ان ننشّط الخيال الخلاّق ، كما هو الشأن بالنسبة للمولدات الذرية ، لتوجيه البحث العلمي توجيها مختلفا وتكييف الانتاج في الفروع الصناعية الرئيسية (١) .

هناك اولا وسائل اخرى للنقل لا بدّ من اختراعها او تطويرهـــا ، تتلاءم كل منهـــا مع حاجة خاصة معينـــة .

فبالنسبة للتنقليات المدينية (ومن ثم للمسافات المحدودة) يمكن في مركز المدن الكبرى المحررة من السيارة ان تنمو وتتطور التنقليات المتواصلة من طراز الارصفـــة الآليـــة المستعملة منذ عام ١٩٦٤ في مترو «شاتليه» بباريس ، والقطارات الصغيرة ذات المحرك الكهربائي (وذلـــك بتجويـــد مختلف النماذج المستعملة في المعارض الدولية الكبرى ، في مونتريال او اوساكا مثلا ، او في ديزنايلاند بكاليفورنيـــا) .

اما بالنسبة للمسافات الاطول ، فهناك قطـــارات المترو السطحية او الجويـــة (بعد ان أصبحت قطارات المترو تحت الارض اجبارية لافساح المجال للسيارة على الارض ، مكلفـــة بذلك اعتمادات باهظة) التي تجري على وسادات هوائية او على حقول مغناطيسية ، وليس على عجلات ، او التي تنزلق على دعامـــات اسمنتيـــة او معدنيـــة ، وبامكانهـــا ان تسير بسرعـــة ٦٠ او ٨٠ كيلومترا في الساعـــة .

وقد اقترحت حلول اخرى مثل « السيارة المبذولة » اي التي يمكن ان يستعملهـــا عدة اشخاص (من طراز المهندس مارتان) ويبلغ ثمـــن ١٥٠٬٠٠٠ سيارة من هذا الطراز مليار فرنك ، اي تكاليف ١٠ كيلومترات من الطرق السيارة المدينيـــة !

هذه المجموعة الاولى ، التي ستغيّر طراز الحياة تغييرا جذريا ، اذ

---

(١) ان السيارة ، بصناعتها وصيانتها ، تشغل اليـــوم مليونيـــن مـــن العمـــال ، اي ١٠ بالمئـــة مـــن السكـــان الناشطيـــن .

تقلّص مدة النقليات وتحدّ من تعب ملايين العمال وعدم راحتهم ،يمكن ان تتحقق لصالح ثمانية ملايين شخص في المنطقة الباريسية مثلا ، بالاعتماد المالي نفسه والعلمي الذي تبتلعه منذ سنوات أثمن آلاتنا واقلها فائدة : طائرة الكونكورد وموكبها « رواسي لانفير » . لقد كان بالامكان اختراع خدمات كثيرة اخرى وتشجيع البحث العلمي والتقني بشكل اقوى .

ولمزيد من جعل امكانية التنقل اكثر فردية ، وضعوا في الدراسة سيارات اجرة (بمحرك كهربائي او هيدروجيني) مزودة بجهاز ارسال للنداء او الدعوة ، وبطرق سهلة للقيادة ، وببرمجة لخطّ سير الرحلات على أشرطة ممغنطة ، وبحماية بواسطة العيون الالكترونية ،للتجوّل حتى بدون سائق . والواقع ان هذا الطراز من القيادة قد نفّذ تقنيا منذ عام ١٩٧٠ ،على يد « مختبر ابحاث الطرق » .

اما بالنسبة للمسافات الطويلة ، فمن الممكن اولا تجديد شبكة السكك الحديدية وتوسيعها بواسطة القطار العَنفي او القطار الجوي، بسرعة تفوق ٢٠٠ او ٣٠٠ كلم في الساعة (وهناك نموذج مستعمل في محطة اورليان) وفي الاتحاد السوفياتي طراز آخر يعمل على سلك هوائي بسرعة ٦٠٠ كلم (١) .

ومن اجل العطل والاجازات (ومن اجل تنقلات عمل فردية اخرى) يبدو من الملحّ مشركة المشاريع الكبرى لتأجير السيارات باستبدال المحركات النفطية بمحركات اخرى ، وبخلق اجهزة للادارة والتنسيق لا تكون حكومية ولا خاصة ، بل اجهزة من طراز مشترك وتعاونيات يديرها المستعملون .

ومشكلة السيارة ، كمشكلة الطاقة ، ليست فقط مسألة تقنية واقتصادية ، بل هي اولا مسألة سياسية ، اي مسألة غاية اجتماعية .

ويحسن بمن يود ان يتعلّم ان يفكر على مستوى الكرة الارضية (اي بالنسبة لبقاء او لفناء اولادنا واولاد الاطراف الاخرى في العالم)

---

(١) بشان هذا كله ، راجع كتاب جوليان فابر وهيرفيه ميكائيل السابق ذكره .

ان يتذكـر امرين هاميـن :

١ ـ ان كل سيارة خصوصية تصنع ، تحرم سكان العالم الثالث من الفولاذ الذي تحتاجه عدة محاريث •

٢ ـ ان كل صبّة اسمنت او زفت لمسافة كيلومتر من طريق سيّار، تغطي قبر ٥٠٠ نسمة من سكـان العالم الثالث فوق ارض فلحت اراضيها القابلة للفلاحـة بنسبة ٤٤ بالمئة ، ولا يمكـن لمساحتهـا الزراعيـة ان تمتد بفعل جثّ حراجها ، او ان تصبح اكثر انتاجا بالتـ ريع الكيماوي ، من غير ان تخلق خطرا هائلا لتحويل المناخات او استنفاد الاراضي •

اما اولئك الذيـن لا يتأثـرون باعتبارات التضامـــن البشري او الاخلاقي ، فنذكرهم فقط بأن سكـان العالـم سيتضاعف بعـد خمسة وعشرين عامـا ، في اكثر التقديرات تفاؤلا (١) ، فيرتفعـون من ثلاثـة مليارات نسمة الى ستة مليارات ، وان خمسة من هـذه المليارات الستة سيكونون في آسيـا وافريقيا واميركا اللاتينية ، مـع ٢٠ مليونـا من الاولاد الميتين جوعا كل عام • ويستحق الامر التفكير حول الوان التوتر التي ستنتج عن هذه الوقائع •

ونستطيع ان نضيف بعض الامثلة المؤثرة عن أضرار النموّ الوحشيء وأحد الموضوعات النموذجيـة هو التحضير السرطاني الذي ينتج عـن « حرية » المضاربة الماليـة والعقارية • ويكفي ان تترك الارض ، كمـا يحدث ، لـ « قوانين السوق » للوصول الى هـــذه الآلية الشديـدة البساطـة :

١ ـ تشتري شركة او « متعهّد » ،على بضعة كيلومترات منمدينة، حقول فلاّح محروثة ، وهذه الاراضي القرويـة تباع بثمن منخفض جدا، لان « خطط تنظيم المدن » تمنع البناء عليها •

٢ ـ بعد بضعة اعوام ، يحصل « المتعهد » نفسه او الشركـة نفسها، بالتواطؤ مع ادارات الدولة ، على « خرق » للقانون ، هو الطريق الملكي

(١) بناء على احصاليات منظمـة الامـم المتحدة •

للمضاربة ، يسمح بالبناء على الارض القروية • وسرعـــان مـا تنقلب « الشركـة الزراعيـة » الى « شركـة عقارية » كما حدث فعـلا فـي « البيافـر » قرب « باريزون » • وتتضاعف اسعار هـذه الارض ٣٠ او ٤٠ او حتـى ١٠٠ مـرة •

ويوضّح فيليب سان مارك (١) ان ٢٠،٠٠٠ مخالفة اعطيت بين ١٩٦٠ و١٩٦٤ ، و٨٠،٠٠٠ بين ١٩٦٥ و١٩٧٠ • وظل المدّ يرتفع ، فأصبح مجموع المنافع التي حققتهـا الشركات العقارية فيفرنسا ٤٥ مليار فرنـك (اي معادل موازنة وزارة التربية الوطنية) •

والفضائح الصغيرة التيتنفجر دوريا ليست الاّ صنعالحمقى الرعناء، لان « قانون السوق » يسمح بتدبير هذه الجرائم بطريقـة « شرعيـة » تمامـا • وقد أصبحتِ الفضيحة « الشرعية » من شدة الوضوح بحيث ان « البان شالاندون » قد كتب يقول ، حيـن كان وزيرا للتجهيز والاسكان: « أخشى الاّ نستطيع ان تتجنب ، وربما بطريقة فظّة ، طرح مسألة حق الملكيـة نفسـه » •

وقد طالبت مجلة « ريسبونسابل » التابعة « لحركة الاطـارات المسيحية » في عدد آذار ١٩٧٤ ، بوضع حد للمضاربة العقاريـة ، لان مسألة الاراضي الريفيـة التي يبلغ ثمن المتر المربع منها ١٠٠٠ الى ٢٠٠٠ فرنك واحيانا ١٠،٠٠٠ فرنك تعني « اثراء غير مشروع يفاقم الظلـم في مجتمعنـا » ، وليس ذلك فقط ،بل ان من المستبعد الاحتفاظ ، على مثل هذه الاراضي التي يزداد ثمنهـا بمعدل ١٥ بالمئة سنويا والتي تشكل بعد بضع سنوات ٨٠ بالمئة من سعر تكلفة عقار ــ مـن المستبعد الاحتفاظ بمسافات خضراء يصبح ثمن كل شجرة كبيرة فيها مليون فرنك (٢) •

---

(١) الرئيس السابق لبعثة « تنظيم شاطىء الاكويتانيا » في ترئاسته « مشركة الطبيعة ».

(٢) انظـر كتاب ميشال باتاي « بلا سقف ولا قانون » منشورات كالمان ليفي ، ص ١١٠ ، ١٩٧٢ . ان ثمن الارض في باريس يشكل عادةً ٤٠ الى ٥٠ بالمئة من سعر تكلفة عقار. انظـر كتاب كلود بورديه : « باريس لمن ؟ » منشورات سوي ١٩٧٤ ، وهـو يثبت خصوصا ان « مصرف باريس والبلاد الواطئة » قد ابتنى لنفسه امبراطورية في باريس ..

واذا أريد وضع حدّ للمضاربة العقارية ولنتائجها : التمييز الاجتماعي وتخطيط المدن الفوضوي الخانق وعجز التجهيزات الجماعية ، واذا تذكرنا ان المضاربة هي الامتياز الخاص لفوائض القيمة المنسوبة لزيادات الاسعار في الاملاك العقارية والتي لا تمثّل اية خدمة ، فلا مجال امامنا الا لحلّ جذري • ان هذا الاثراء غير المشروع هو مناهض للمجتمع • ولا يمكن وضع حد له الا بتجنيب الاراضي « قوانين السوق » ، وذلك بجعلها اراضي بلدية وبمشركتها ، من غير مساس بالتحقيقات وبالعقوبات بحق العملاء الاقتصاديين الذين حصلوا على مخالفات وبالاجهزة الادارية او السياسية التي منحتها •

وحتى في اقتصاد السوق ، اذا كان طبيعيا ان يرفع عمل الفلاح في الارض المغذية سعرها لان هذا العمل قد استصلحها وأثراها ، فانه لأمر فظيع ان يزداد سعر الارض المعدّة للبناء قبل ان يصيبها اي عمل بالتغيير (١) •

ان المضاربة العقارية تحول دون اي تطور عضوي او بشري لتخطيط المدن ، اي كل خلق لبيئة بشرية للناس : انها تلخص وترمز الى

---

(١) هناك عدة مقاربات محسوسة لهذه المسالة :

ـ اولا اشكال تعاونية للبناء العقاري (تمديد لمبادرة « القنادس » التي تمت عقب الحرب العالمية الثانية ، وهي حركة مجموعات تشترك في بناء بيوتها ، على ان تتجاوز الان مرحلة الحرفية) تتيح الافلات ، ولو جزئيا في النظام الحالي ، من مضاربات المتعهدين.

ـ وبعد ذلك ، محاولات مختلفة لخلق مساكن « بيئوية » من اجل التحرر (ولو جزئيا ايضا في النظام الحالي) من الضغوط ومن تكثيف المدن المجسية . وهناك مثل نموذجي هو مثل المهندس المعماري الانكليزي « كاين » الذي بنى في الضاحية اللندنيةغرينوش جناحا مساحته ١٢٠ مترا مربعا لشخصين باقل من عشرة الاف فرنك على ارض مساحتها ٥٠٠ متر مربع. وفي الجناح قاعة جلوس من البلاستيك الشفاف تستعمل ايضا مصرى بعدة مستويات (مجموعها ٤٠٠ متر مربع) لحديقة بقلية قادرة على انتاج خمسة كيلوغرامات من الخضر او الفاكهة يوميا .وتؤمن الامطار ثمانية ليترات من الماء يوميا ، ويسمح الجهاز الشمسي بتجميع الحرارة لتامين حرارة دائمة في المسكن .ويمكن ان يضاف الى ذلك محرك هوائي لانتاج كهرباء المنزل بطريقة ذاتية .

مساويء المفهوم الفردي المنحط للملكيـة الخاصة • والحق ان مهمـة الاستثمار في هذا الميدان ، اكثر منه في اي ميدان آخر ، لا يمكـن ان تكـون مهمـة فردية، بل هي وظيفة اجتماعية • فمن المهم اذن ان تمر كل معاملة تجاريـة بشـأن الاراضي بمكتب عقاري بلدي او وطنـي يديره المستعملون ويعلن اولا عـن مشاريع تخطيط المدن وعن الشروط التقنية والماليـة لتنفيذ هذا التخطيط ، على ان تكـون اسعار الاراضي محددة خارج السوق ، وفي صالح مجمـوع المستعملين والمجتمع كله •

والامر كذلك بالنسبة للتسليح • لقـد أدان الرئيس ايزنهاور سابقا المركّب العسكري الصناعي ، وأثبتت حرب الفيتنام الدور الذي قامت به جماعات الضغط التابعـة لمنتجي السلاح ، هذا الدور الـذي ادى الـى مذبحة كبيرة للشعب الفيتنامي ، والى التواء ، في اميركا نفسها ،للاقتصاد الذي ضحّى من اجل منافع بعض الافراد بالتجهيزات الجماعيـة للامة • ولنذكر اولا ، بشكل عام ، بأنه يخصّص سنويا ، في العالم ، ٢٠٠ مليار دولار للتسليـح •

واذا راجعنا ارقام بعثة التسليح الوزارية في فرنسا نفسها ، فـان مجموع مبيعات المصانع المرتبطـة بالتسليح قد بلغ عام ١٩٧٣ عشريـن مليار فرنك ، منهـا ٥٠٠ مليـون لشركات خاصة (١) حوّلت فرنسا الى تاجر سلاح : ففرنسا هي ثالث بائع سلاح في العالم (بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي) وتمثل صادرات السلاح ٢٥ بالمئة من صادراتهـا كبضائع تجهيز ، و٨ بالمئة من صادراتهـا الكلية (ستـة اضعاف قيمـة صـادراتنا من الآلات) والحق ان هذه التجارة تشجّع رسميا (كالمضاربة العقاريـة) ، اذا حكمنا على ذلك من الاعفاءات الضريبيـة التي تتمتـع بهـا المنشآت المعنيـة (٢) •

ومن المهم ان يعرف الجمهورمدى اتساع هذه التجارة ، والتواطؤات

---

(١) عن مجلة « انتربريز » العدد ٩٦٦ تاريخ ١٤ ــ ٢٠ اذار ١٩٧٤ ،ص ٥٤ .

(٢) راجع تقرير « ديوان المحاسبة » الوارد ذكره في جريدة « لوموند » ٤ تموز ١٩٧٢ .

التي ترتبط بها ، وتخصيصات هذه الاسلحة ، والارباح التـي تحققهـا لمصانعها الخاصة ، والضرر الخطير الذي يلحق بالامة من جراء ذلك (1) ويسهل ايجاد الحلول بمجرد ان يعي كل فرد الخطر الذي يشكّله تسليم المصالح الحيوية لشعب برمته في الداخل والخارج الى المصالح الخاصة .

فيحسن اذن ، هنا ايضا ، مطالبة المعنيين بخطـة لتقويم الانحراف على ضـوء همّين أساسيين :

١ ــ ان الاسلحة التي يمكـن لدواعي الدفاع العسكري للامة ان تجعلها ضرورية لا يمكـن بأي حـال ان ترتبط بمصالـح خاصـة . ان الترسانات يجب ان تتحرر من هذه التبعية . والمؤسسات التي تنتج ادوات اخرى ينبغي ان تخضع للتشريع الوطني نفسه .

٢ ــ ان الترابطات الحالية ، على السلّم العالمي ، قد جعلت الحروب المحليـة من شدة التفجر ، وجعلت تجهيز العالم الثالث من الضرورة بحيث لا يمكـن ، من جهة ، التساهل بتوزيع السلاح لصالح بعض الافراد ،ولا يمكـن ، من جهة اخرى ،نسيـان ان اسواقـا هائلـة يجب ان تفتـح لتقديم تجهيزات (وخاصة زراعية) تكون متناسبة مع حاجات دول هـذا العالم الثالث في اطار علاقات جديدة بصورة جذريـة (انظـر الفصل الخاص بالترابطـات) .

اننا لـم نقدم حتى الآن الا امثلة مميزة عن « النمو الوحشي » ،اي نموّ مجتمعات تتطور بشكـل فوضوي ، محتقـرة الطبيعـة والبشر ومستقبلهم ، من غير ايـة رؤيـة متكاملة للحفاظ على الكرة الارضية وتفتّح البشر ، ومتنامية سرطانيا وفق شهوة الربح او ارادة القوة لدى الاقوى . وقـد بيّنا بعض النتائج المادية ، من حيث التبذير الاقتصادي والخسارة في الارواح البشرية . ومن المهم ان نحدد كذلك النتائج المعنوية لمجتمع النموّ هذا ، وللانسان الذي تميل الى خلقه .

نعود فنذكّر بنقطـة انطلاق فكرتنا : ففي نهايـة القرون الوسطى،

---

(1) راجع « فرنسا متاجرة بالاسلحة » منشورات ماسبرو ١٩٧٤ .

وفي بدايـة « النهضة » (اي بدايـة ميلاد الرأسمالية والاستعمار ـ مما نبعت دينـا يعلّم الخضوع اثارة منهجية للشهوة .

هذه الاثارة ، التي هي اليوم روح مجتمع النموّ الاعمى الغربي، قد قلبت في نهايـة هذا القرن العشرين نظام مجتمعات العوز الذي سـاد قرونا عديدة . فليست القضية اليوم ان ننتج لنستطيع اشباع حاجاتنا ، بل انهم على العكس يقنعوننـا بأن نستهلك ونبذر حتى نستطيع ان ننتج . وكل شـيء يجري كمـا لو كنا خاضعين لآلة تنتج بضائع وتخلق اسواقا وتصنـع او تكيّف المستهلكين ، لاشباع حاجات هذه الآلـة الكليـة القـدرة ، قبل كل شيء (١) .

وتلعب الدعايـة والاعلان دورا رئيسيا كطقس جنونيّ في ديانـة النمو هذه .

وهو اولا طقس مكلف : ٢٠ مليار دولار سنويا (٢) ، وهو خصوصا طقس مبذّر : فهذه الدعايـة تلعب دورا مخرّبا بالنسبة للطبيعة والبشر كذلـك . فان عدد الأحد من جريدة « نيويورك تايمس » مثلا ، الذي يحتوي ٩٠ بالمئة من الاعلانات يمثّل في عجينة الورق قطـع ١٥ الى ٢٠ هكتارا من شجر الغابة الكندية ، ويمثل عددهـا اليومـي ٦ هكتارات ، وهذا يفوق كل ما يتطلبه في العام طبع جميـع الكتب المدرسية فـي الكامرون . وهذه الدعايـة مرتبطـة داخليـا بالتبذير ، لان مهمتهـا الاساسية ابطال دُرجة (٣) ثوب او سيارة او تلفاز او جهاز منزلـي في عام او عامين ، خالقة « الدّرجة » التي كان اوسكار وايلد قد وضع لهـا تعريفا رائعا : « هي ذلك الشكل من القبح الذي لا يحتمل بحيث يجب تغييره مرة كل ستةاشهر ! » والحق ان العملية الاعلانية تزاوج العمليـة

---

(١) انظر بخاصة مؤلفات فانس باكار ، ابتداء من كتابه « فـن التبذير » الذي نشر في الولايات المتحدة وفي فرنسا ، منشورات كالمـان ليفي ١٩٦٢ ، وكذلك كتاب جالد نيرانسك وولتر هيلجرز : « المستهلكفي الفخ ـ الملف الاسود للاستهلاك » منشـورات « اوفريير » بروكسـل ـ بـاريس ، ١٩٧٤ .

(٢) رقم اوردته جريدة « انفورماسيون » تاريخ ١٦ تشرين الاول ١٩٧٢ .

(٣) ترجمة لكلمة « موضـة » الاجنبية (عن قاموس « المنهل »).

الصناعية والتجارية التي تتلخص بوضع المنتجات خارج التداول قبل استهلاكها التقني ، سواء كان الامر يتعلق بالسيارات او بالمصابيح الكهربائية او بجوارب النايلون ، التي يكلف منتجها نفسه بتقصير المدة الممكنة لاستعمالها .

وتلعب الدعاية ، بسبب من طابعها التنويمي ، دورا اكبر في تبليه الانسان وتكييفه . فان اللافتات الاعلانية (٢٠٠ مليون دولار سنويا في الولايات المتحدة) تشوّه المناظر (وقد أتلف طلاب ميشيغان منها بآلات تقطيع ، في امسية واحدة ، اكثر مما أتلفت الحكومة الاتحادية في خمسة اعوام) (١) من ذلك ان « صالونات السيارات » تقدم كل عام تغييرات تافهة على أنها تجديدات تقنية من الطراز الاول . من اجل ان تبطل بشكل اسرع درجة سيارات جُعل استهلاكها بالتصليح اسرع او اكثر كلفة ، في حين انه كان موجودا منذ ثلاثين سنة واكثر تقنيات ومواد تسمح للسيارات بأن « تدوم » ٥٠٠،٠٠٠ الى ٦٠٠،٠٠٠ كيلومتر ، بل حتى مليون كيلومتر ، من غير ان تتطلّب في شيخوختها صيانة مدمرة التكاليف . وتُعد سباقات السيارات التي تحوّل السائقين الى رجال ــ مشطّرين (٢) دعاية للعلامات الصناعية ، مظهرا آخر لهذه الدعاية « البافلوفية » التي تنزع الى ان تضاعف ، على الطرق ، من أسميناهم المتوهين العدوانيين الذين يسيل لعابهم امام الادوات والآلات او امام اجسام « السيارات السريعة » كما يسيل لعاب كلب بافلوف امام المصباح الكهربائي الذي يعد بكتلة اللحم المألوفة (٣) .

وهناك ايضا تمزيق برامج الراديو والتلفزيون بالاعلانات الدعائية ،

---

(١) اورد ذلك كلود جوليان في كتابه « انتحار الديموقراطيات » منشورات غراسيه ١٩٧٢ ص ٨٦ .

(٢) الرجل المشطر Homme - sandwich رجل يحمل لوحتين اعلانيتين على ظهره وصدره)

(٣) دافيد رايسمان ، مؤلف كتاب « الجمهور المتوحد » ، يتبين في كتابه « الوفرة لماذا ؟ » (منشورات دابلداي ، نيويورك) كيف ان السيارة تمنح لاكثر الناس تجردا من الانسانية وهم قوة كانت ، لعجزها عن التعبير عن نفسها بالشخصية او السماحة او الابداع ، تجد بديلا سهلا في مسرع السيارة . .

والتأثير الذي تمارسه هذه الاخيرة على الصحافة سياسيا : فكيف تستطيع جريدة يومية او اسبوعية او شهرية ان تفلت من هذه الضغوط حين تكون ٨٠ بالمئة من مواردها آتية من الاعلانات ؟ (١)

ان الدعاية تشكل عدوانا دائما على الانسان الذي تخضعه لقصف من الانباء الكاذبة وتثير فيه شهوات وهمية غير محدودة ، سواء بشكل مباشر كالاعلان بالنيون وكتكييف السلع ومستهلكيها ، او بشكل غير مباشر في الفيلم او الرواية او الاذاعة المتلفزة ، حين تقدم نماذج من السلوك المترف السهل الذي يقاد المشاهد ، على نحو خفي ، الى تقليده او الحصول عليه بكل وسيلة ،حتى ولو بالجريمة .

في هذا العالم « الاستهلاكوي » ، كما يقول ادغار موران ، « لا يقاد مجتمعنا بعقلانية اقتصادية ، وانما يقاد مدفوعا ، كأنما بالروبصة ، بجدلية الحاجات التائهة والقوى العمياء » (٢)

والمسألة هي ان نستبدل بدعاية غايتها اطلاق فعل الشراء لصالح المنتج ، اعلاما غايته الترقية الانسانية لحاجات المستهلك .

وفي الفصل الذي خصصناه للتربية بدء اجابة على هذه المسألة .

مجتمع النمو هو مجتمع جرائمي (٣)

واللااخلاقي الذي يصرح ، في رأي افلاطون ، ان الفضيلة هي في ان يكون للمرء أشد الشهوات التهابا وان تكون له القدرة على اشباعها ، يكتفي بان يجعل من قانون المدينة (وهو قانون الامبريالية الأثينية النهابة) القانون الداخلي لحياته الخاصة . وليست الاشكال الجديدة للجريمة ولعنف الافراد في ايامنا الا تعبيرا نفسيا لدى الفرد

---

(١) انظر فيما بعد الفصل الخاص المكرس للراديو والتلفزيون .

(٢) مقدمة لكتاب اندريه كاديه وبرنار كاتولا « الاعلانات » منشورات بايو ١٩٦٨ ، وفيه يبين المؤلفان انه في اللحظة التي بدا فيها الانتاج يفوق الطلب ، اصبح الاعلان ضرورة ملحة الى ابعد حد .

(٣) راجع كتاب العالم الجرائمي الفرنسي جان بيناتيل « المجتمع الجرائمي » « منشورات كالمان ـ ليفي ١٩٧١ .

عن قانـون مجتمع النمو الوحشي نفسه .

ويشير « نادي رومـا » الى ان « باستطاعتنا ان نعزو الى النمو .. انحرافات اجتماعية من مثل ادمان المخدرات السامة ، وازديـاد نسبـة الاجرام ، وخطف الطائرات ، والمذابح وتذر حرب عالمية ثالثة » (١) .

كلمة واحدة في هذه العبارة تبدو لي غير دقيقة ، هـي « انحرافات اجتماعيـة » في حين ان هذه الاشكال الجديدة مـن الاجـرام ليست « انحرافات » الا بالنسبة لحكم اخلاقي قائم على مقاييس تختلف عـن مقاييس مجتمع النمـوّ : انها ، بالعكس ، فـي الخط المستقيم لمنطـق النظـام الداخلـي .

كان الاجرام التقليدي مرتبطـا على العموم بالفقر : كان ثمة علاقات وثيقـة بيـن البؤس وادمـان الكحـول والسلّ والبغاء والسرقـة والاستعطاء والتشرّد .

اما الاشكال الجديدة للاجرام التي تظهر في منتصف القرن العشرين: اجرام منظّم ، اجرام بـ « ياقة بيضاء » ، عنف مجانيّ ، فهي على العكس مرتبطـة بالنمو ، وليس بالعوز (٢)

فهي اما اندماج بالحركة من اجل الدخول الى « مجتمع الاستهلاك» وذلك بطرق غير شرعية ، لعجـز عن تنفيذ ذلك ، كالآخرين ، بالطرق الشرعية ، او هي رد فعل للحرمـان والنبذ تجاه هذا المجتمع .

وطراز « الابتزاز » بالتهديد الذي كان رائده آل كابون في اميركا، والذي يقوم على اقتطاع جزء من مال الصناعيين او التجار بتهديد الانتقام، ليس الا شكـلا آخر ، خارج الشرعية ، من العُشر الذي تقتطعه المضاربة العقـاريـة .

وليس « السلب بالقوة » الا شكلا آخر ، يكاد يكون حرفيا ، من سلوك الدول المصنّعة تجاه بلدان العالم الثالث التي تجرّد من ثرواتهـا

---

(١) « اية حدود ؟ نادي روما يجيب » منشورات سوي ١٩٧٤ .

(٢) انظر « اشكال العنف والمجتمع ، فـي « الاقتصاد والانسانية » منشورات « اوفرببر » ١٩٦٩ .

بقوة السلاح • فكيف يطلب من الصبي الذي كان آلة لهذه السياسة الرسمية ، في الجزائر او الفيتنام مثلا ، ألا ينقل هذه الطرق الى حياته الخاصة واليومية ، حين يعود الى الحياة المدنية ، بلون من العنف ، مجاني بقوة العادة ، او منحاز بضغط قانون النظام ؟

أتكون تجارة المخدرات ، والمقامر السرية ، وتنظيم البغاء ، واستغلال الرجل للمرأة ، مختلفة بطبيعتها عن التجارات الاخرى الضارة، كتجارة الاسلحة ، او عن الوان القمار الاخرى كقمار البورصة ، او عن استغلال الانسان للانسان بصورة عامة ، او عن الدعارة الاقتصادية والصحفية والفيلمية والتلفزيونية ؟

ان تأثير الجريمة والسياسة والاعمال التجارية ، في مثل هذه المجتمعات يظهر كل يوم ، منذ علاقات آل كابون مع الاعيان السياسيين الذين كانوا يشاركون في جنازة اللص الشقي ، ومنذ ستافيسكي في فرنسا الذي كانت اعمال النصب والاحتيال التي كان يرتكبها مرتبطة بأعمال عدة وزراء ورجال اعمال ينتمون الى الطبقات العليا ، وقد نال جميعهم أوسمة ، حتى أحدث الوقائع المتصلة بالاوساط نفسها ، الاوساط الرئاسية في اميركا ، والبترولية في ايطاليا ، والبرلمانية والعقارية في فرنسا ، اذا اردنا ان نقصر الحديث على القسم المغمور وحده من الجبل الجليدي •

من رالف نادر الذي يذكّر في الولايات المتحدة ان مكان عدد كبير من رجال الاعمال ومن الشخصيات السياسية يجب ان يكون في السجن، حتى الشبّان الذين يستعملون المخدّر « كطريقة للاحتجاج على قوانين مجتمع لا يتقبلونه » (كما ذكر وزير فرنسي عام ١٩٧٣ بقوله : « ان المخدر هو داء المجتمعات الاستهلاكية ذات النظام الليبرالي [1] • ان هناك استمرارية كاملة بين قانون مجتمعات النمو وقانون الجريمة •

---

(١) ربما كان اصح ان يقال ان استعمال المخدر يعبر عن رغبة الفرد في ان يشعر انه مختلف عما هو. انه طريقة وهمية بالخروج من الذات ، بالحصول على « مكان اخر » للتخلص من مشاعر فقدان الهدف ، والعجز امام عالم ساحق ، والانسلاب والارتهان.

ولا بد ان تعاني اقتصاديات وطنية عديدة من بطء استهلاك الكحول او التبـغ • وصحيح ما يشير اليـه « سوفي » في « المركز الدولي لعلم الاجرام » في مونتريـال من « ان السرقة ليست الا تحويلا لا ينقص الانتـاج الوطنـي الخـام ! »

ان النمو هو ، اساسا ، نموّ العدوانية • ضد الطبيعـة • ضـد الانسان • والواحـد يفترض الآخر : فليس بالامكـان شنّ هذه المعركة الوحشية العميـاء بدون تنظيم البشر وفق نظام ووحشية يكونان علـى مستوى مثل هـذا الهجـوم •

والحق ان هناك امراضا أخرى سمّيت بـ « امراض المدنية » سبّبها مجموع طرائق العيش في مجتمعاتنا •

والمثال الاشد نموذجية هو ما سمّاه « سايـــل » عام ١٩٣٦ بـ « الضغط » ، ذلك الاضطراب الذي تحدثه في الجسم العضوي الوطـأة او الصدمـات او الاعتداءات التي لا يستطيع ان يواجهها • ففي ظروف الحياة الراهنة ، بالايقاع والتوتّر النفسي المفروضين علينـا ، تبـدو الضغوط والحالات الطارئة وألوان القلق والحصر شديـدة التخريب ، يموت في فرنسا كـل عام ٢٢٥،٠٠٠ شخص بأمراض القلب العرقيـة ، منهم ١٥٠،٠٠٠ بسداد نسيج القلب العضلي (فرنسي واحد كـل ربـع ساعـة) و٢٠ بالمئة من الامراض معزوة الى ذلك • (تقرير الدكتور بولار عن « تصلّب الشرايين » في المؤتمر الثانـي لرابطـة دراسـة امراض المدنية • محضر نشرته دار بايير ، باريس ١٩٧٣) • وهذا يمثل اكثر مـن ٢٠ بالمئـة مـن الوفيّـات •

والاسباب الرئيسية هي التبغ ، الذي يضاعف أربـع مرات تواتر الامراض القلبية ، والقعود المستمر والاخطاء الغذائية (زيادة الوحدات الحراريـة الاجماليـة ، والسكـر والدهـن (١)) • واذا لم نذكـر الا مثال التبغ ، فان خطـر الوفاة بسرطـان الرئة هـو حوالـي ١ بالالف

---

(١) الدكتور اسكوفيه ـ لامبوت : « القلب والحياة العصرية » جريـدة « لوموند » ٢٥ نيسـان ١٩٧٢ •

بالنسبة لمن لا يدخن ، ويبلغ ١٠٠ بالألف بالنسبة لمن يدخّن ٤٠ سيكارة في اليوم (١) .

ولكن بدلا من حظر كل دعاية للتبغ ومن المطالبة بتثبيت كمية القطران والنيكوتين على علبة السكاير ، ومع الاشارة الى ان ذلك يضاعف مئة مرة خطر سرطان الرئة ، ويزيد بشكل كبير خطر انسداد نسيج القلب العضلي ـ بدلا من ذلك فان شركة الحصر الوطني للتبغ في فرنسا والشركات الخاصة في الخارج تستخرج من المرض والموت منافع او موارد مالية (٢) .

ان مسألة تغيير مشروع الحضارة هو اليوم مطروح بالحاح مخيف، في حين انه ليس ثمة مسؤول سياسي لاي حزب من الاحزاب اشار الى هذا الخطر في اي من البلدان « الغربية » .

وليس غرض هذا الكتاب الجوهري ان يشن معركة كلامية ، بل ان يقدم مقترحات حسيّة وشاملة في وقت واحد ، ما دام الزمن لم يفت بعد . ولكي نضع مقرراتنا في المنظور التاريخي لانحرافاتنا الانتحارية الحالية ، لنذكر هنا رمز التيلوفر الذي عرضه روبير لاتيس ليصوّر الازمات والاخطار والحالات المستعجلة للنمو « الأسّي» : « ان زهرة نيلوفر فوق بركة ، تضاعف مساحة سطحها كل يوم . واذ نعرف انها تحتاج الى ثلاثين يوما لتغطي البركة كلها ، خانقة كل شكل من اشكال الحياة المائية ، فمتى تغطى نصف البركة ، وهي الحدّ الاقصى للتحرك ؟ ان الجواب ، على بداهته ، مقلق : انه اليوم التاسع والعشرون . ان الوقت يلعب هنا دورا حرجا وخاصا جدا : فيجب ان تتنبأ مسبقا ، على نحو كاف وملائم ، بأخطار نمو أسّي وبنتائجه ، اذا اردنا ان نوقفه ونكسره ... وحين يكون نصف البركة فقط مغطى ، في حالة زهرة النيلوفر ، فان الوقت ربما يكون قد فات للتحرك والعمل ، لانه ليس امامنا بعد الا

---

(١) م.د. اسرائيل : « التبغ في فرنسا والعالم » منشورات بيرجيه ليفرو، ١٩٧٣ .

(٢) نذكر هنا ان مجموع مبيعات شركة الحصر الوطني للتبغ في فرنسا تساوي مجموع موازنة وزارة الصحة العامة ..

اربع وعشرون ساعــة ٠٠ (١) » اننــا اليوم لم نبلــغ هذا بالنسبة للنمو الوحشي : فالكارثة لن تحصل الا بعــد ٢٥ عامــا ، وعند ذلــك يكون سكــان العالم قد تضاعفوا ٠ وهو مــا يفرض علينا ، مثلا ، ان نبني في هذه الاعوام الخمسة والعشرين عددا من البيوت يساوي ما هو موجود حاليــا ، وكذلك الشأن بالنسبة لجميع وسائل الحياة الاخرى ٠ ان علــى البشريــة ان تنجز في هذه الاعوام الخمسة والعشرين مثلمــا انجــزت منذ بدء تاريخهــا ٠ ولعلّ ذلك ان يكون ممكنــا ، شريطــة ان تقرّر اتخاذ التدابير الضروريــة منذ الآن ٠

ولقد أردنــا ، قبل ان نرسم أيّ مشروع للمستقبل ، ان نورد بعض المشكلات التي خلقهــا طراز النمو الذي هــو طراز « الغرب » منــذ النهضــة والذي وجد في الرأسماليــة شكله النموذجي ٠ ان طراز النمو هذا يتميز بتكاثر فوضوي« سرطاني » للنشاطات والحاجات التي تؤدي الى تطور تشنجيّ وقاتل في وقت مــا ٠

ان الاشتراكيــة لا يمكــن ان تتحدّد فقط بوسائلهــا : انهــا لا تقتصر على مجرد اقامة شكل آخر للملكية ، اي على سعيها لان تدير ، افضل من الرأسماليــة ، مشروعاتهــا، متيحة انتشارا للتقنيات والنتــاج لا قيد عليه ٠ فالاشتراكية تفترض اولا متابعــة غايات اخرى ٠ انها ، في هذا الربع الاخير من القرن العشريــن ، تقتضي طرازا من النمو لا يكون مقياسه اقتصاديا فقط بل يكون انسانيا ٠

ان الاشتراكية لا يمكــن ان تولد الا مع طراز جديد من النمو ،الا مع مشروع جديــد للحضــارة ٠

---

(١) روبير لاتيس : « من اجل نمو اخر » منشورات « سوي » ١٩٧٢ ، ص٣٣ و٣٤٠

٢

السوق والمنشأة والنمو

من اجل انشاء استراتيجية فعّالة للتغيير ، من الضروري ان نحـدد تماما النبع والمبدأ اللذين وُلدت انطلاقا منهما ونمت البنى الجوهرية لمجتمعنا الحالي •

ان الانشقاق التاريخي لهذه النهاية للقرن العشرين هو اكبر انشقاق منذ نهاية القرون الوسطى ومطلع النهضة ، وهي حقبة أرسيت فيها الاسس الاقتصادية لمجتمعنا الراهن : تعميم السوق وهيمنته •و«النهضة» كذلك هي لحظة انقطاع تمّ فيها ذلك التحول في المعلّلات الروحية التي سبق لنا ان حددناها : فقد تبع دينا كان يعلّم الخضوع والقبول لمجتمع جامد ، تنشيط للرغبة وللمنشأة التي أصبحت اليوم ديانة النمو

كان مجتمع القرون الوسطى مجزأ الى مجتمعات ريفية صغيرة تعيش في اقتصاديات مغلقة مقسّمة لا علاقة سياسية لها الا العلاقة الشخصية بين سادتها واقطاعييها الخاضعين بعضهم لبعض ، وليست لهم ثقافة او مدرسة الا ثقافة الكنائس التي تشكّل « مسيحية » معينة ، في اوروبا كلها ، عبر مراتب منسوخة عن مراتب العالم الاقطاعي •

كيف يتمّ التغيير ؟ انه يبدأ ، في القرن الحادي عشر ، مع الصليبيين الذين يشقّون من جديد الطرق التجارية الكبرى التي اختفت منذ نهاية الامبراطورية الرومانية ، بعد ان حطّمت المحاور الارضية الكبرى، منذ القرن التاسع ، بفعل الغزوات الجرمانية ، والمحاور البحرية الكبرى ، في البحر الابيض المتوسط ، منذ الفتح العربي ، ابتداء من القرن السابع •

والحق ان اعادة الطرق التجارية اتاحت نموّ طبقة اجتماعية جديدة:

طبقة الباعة . فمعهم ولدت المدن كأسواق وكمراكز للانتاج . وقد كان هؤلاء الباعة وسادة المنشآت ، لكي يؤمنوا سلامة متاجرهم ومبادلاتهم وتقلياتهم التجارية ، يتجمعون في « بورجات » (1) محصنة هي التي أكسبتهم اسم « بورجوازيين » . انهم يتّحدون لتشكيل « البلدة المحلّفة » . يقول « ميثاق بوفيه » منذ القرن الثاني عشر : « ان كل انسان ينجد الآخرين ولا يسمح بأن ينتزع منه شيء » . وقد انتهى الامر بهؤلاء « البورجوازيين » الذين تناموا اولا بمشقة وجهد في مسام المجتمع الاقطاعي وتعرّضوا لعداء الموالي ، الى تشكيل سلطة ثانية بان انتزعوا تدريجيا من الموالي الاقطاعيين « اعفاءاتهم » (اي الحريات الضرورية لنشاطهم) .

ولكي توسّع هذه البورجوازية الناشئة المزدهرة مدى منشآتها وتجارتها ، اعتمدت على أحد هؤلاء الاقطاعيين ، ملك فرنسا ، في وجه الموالي الآخرين الذين كانوا ينهبون او يبتزون المال من قوافل البضائع حين كانت تمر باقطاعاتهم .

وقد قبل الملوك مختارين هذا التحالف الذي سمح لهم بتوسيع سلطتهم . وهناك أمر لشارل الخامس يصف هذه السياسة بوضوح : « للملك وحده ، وتجاه كل شيء ، في مملكته كلها وليس لسواه ان يمنح وينظم كل المعارض والاسواق ، وكل شيء بحفظه وحمايته » .

وكانت البورجوازية ، لقاء هذه الحماية لعملها ولتجارتها ، تساعد الملك بمالها وقوتها . وهذه المساعدة من قبل قوة اجتماعية مزدهرة مكّنت لويس السادس وفيليب اوغست وسان لويس ان يصبحوا مجمّعين لأرض فرنسا ضد التقسيم الاقطاعي .

وبعد أزمة النمو التي سببتها حرب ملوك فرنسا الطويلة ضد اقوى مواليها ، ملك انكلترا ، وبعد الكوارث العسكرية للاقطاعية المنهارة (كريسي ، بواتييه ، ازنكورت) امام الجيش البورجوازي

---

(1) جمع « بورج » Bourg وهي البلدة . والحرف الاخير ، اي G ، لا يلفظ بالفرنسية ، ولكننا اثبتناه هنا لنظهر الاصل الاجنبي لكلمة « برجوازية » (المترجم)

للنبّالين الانكليز ، وبعد الانتصارات الشعبية ، من دوغسكلان حتى جان دارك ، التي أنقذت الوحدة الوطنية ، بعد هذا كله أعطت البورجوازية الصاعدة الدولة جيشا وطنيا مستقلا عن الاقطاعيين : أنشأ مستشارو شارل السابع البورجوازيون أجهزة الدولة الجديدة على طراز منشآتهم الفعالة . وكانت اقامة موازنة عادية للجيش الوطني عام ١٤٣٩، تعني مع ظهور « شركات الأمر » بالنسبة للخيّالة ، ومع ظهور مشاة « النبّالين القنّاصة » ، ومع ظهور المدفعية ، تصفية لبقايا الاقطاعية الفاسدة في الجيش .

وبفضل هذا الجيش ، قضى لويس الحادي عشر على آخر الاقطاعيين وأنجز توحيد الارض الفرنسية . وقد أكمل عمله بجهد قويّ للتوحيد الحقوقي والاقتصادي والسياسي : فأقام البرلمانات و « الدويلات » الريفية . وكتب فيليب دو كومين يقول : « لقد أراد ان يتم في هذه المملكة استعمال عادة ووزن ومقياس ، وان توضع جميع العادات في كتاب جميل بالفرنسية » . وقد كان هذا بمثابة نواة البرنامج الذي ستحققه الثورة الفرنسية (١) ونابوليون ، خالق اسس « الدولة » البورجوازية حتى أيامنا .

وهكذا كانت السوق والمنشأة وسيلتي تحريرنا تجاه العوز والرق الاقطاعي .

فبأيّ جدلية تاريخية تحوّلنا ، من نهاية القرن الثامن عشر حتى ايامنا ، الى نقيضهما : وهو النمو الذي يتكشف عن انه أشد قتلا من العوز وانه مولّد الوان من الظلم والصراع والانسلاب أعنف مما كانت في الماضي ؟

---

(١) من الملاحظ ان « لافاييت » ، في عيد « الفيديراسيون » يوم ١٤ تموز ١٧٩٠ الذي ختم فيه الميثاق التشريعي الاول للامة العصرية ، حين نطق ، باسم جميع مندوبي الحرس الوطني بالقسم الاكبر ، لم يقسم فقط على المحافظة على الدستور ، بل وعد ، وهو يؤكد انجاز المشروع الاقتصادي والوطني والسياسي الذي اشرنا سابقا الى خطوطه الاولى مع شارل الخامس ، وعد بأن « يحمي أمن الافراد والممتلكات ، والتنقل الحر للحبوب والمواد الغذائية وجباية الضرائب العامة . »

كتب براتراند دوجوفنيل ملتمسا للمشكلات التي يطرحها « النمو » أصلا زمنيا فقال :

« انني أرمز الى مولده بـ « زواج » « وات » و « بولتون » منذ قرنين تماما . فان « وات » قد جلب وصفة عملية لاستغلال القوى المحركة القادرة جدا وبثمن رخيص ، التي كان « دنيس بابين » قد بشّر بها منذ عام ١٦٩٠ ، وجلب « بولتون » الرساميل لبناء الآلات التي تسمح بعد ذلك بتحريك آلات النقل والصناعة » (١) .

ان النمو الذي كان ماركس قد وضع نظريته تحت اسم « الانتاج الموسّع لرأس المال » (٢) ، وهي نظرية لا تزال حتى اليوم أصلب نظرية ، حتى باعتراف الاقتصاديين الرسميين امثال بول ساموبلسون (٣) ، الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد ، يتلخص في جوهره بما يلي : انطلاقا من المركّبات الاساسية لـ « الزاد » : الارض (او على الأعم الموارد الطبيعية) ، والعمل ورأس المال ، تسمح التقنية التي تستخدمها بتحديد « المحصول » الاقصى الذي يمكن استخراجه من كميات هذا « الزاد ».

ان لمفهوم العلاقات بين رأس المال الثابت (تجهيزات ، آلات الخ ..) ورأس المال المتغيّر (يد عاملة ، كتلة الرواتب) نتائج هامة جدا ، لأنه يثبت ان « للفقر » طابعا تاريخيا (اي أنه اذا كان يمكن للمستوى الكمّي لحياة الاجراء ان يزداد بسبب التقدم التقني ، ولكن ايضا بسبب النهب الاستعماري الذي يسمح ، في البلاد المستعمرة ، بتوزيع فتاته على العمّال لمحاولة اكتسابهم اليه ، وكذلك بسبب القوة النامية للتنظيم العمالي) فان للنمو ، بالمقابل ، نتيجة تتلخص بأن حصة العمل تنقص نسبة لحصة المنافع ، سواء كانت موزعة او مشتركة . وهذا ما بقي يتحقق ،

---

(١) براترند دوجوفنيل « عقدة كروزو » في « معارضي النمو » رقم ٢٥ مجلة « الانيف » ١٩٧٣ .

(٢) كارل ماركس « رأس المال » الكتاب الثاني ، الجزء الثاني ، الفصول ١٨ الى ٢١ من القسم الثالث .

(٣) بول ساموبلسون « الاقتصاديات الماركسية كاقتصاديات » ، المجلة الاقتصادية الاميركية . العدد ٥٧ مايو ١٩٦٧ ، ص ٦١٦ الى ٦٢٢ .

منذ ذلك التاريخ ، في الولايات المتحدة ، وفي جميع البلدان الرأسمالية بـلا استثنـاء .

والحال ان التبرير الاكثر رواجـا للنمو ، في نظـر الاقتصاديين الرسميين ، هـو ان ديناميكيته ذاتهـا ستسمح بامتصاص « جيـوب البؤس » ،بفضل المبدأ الذي ينص على ان حصة كل شخص تكبر بقدر ما يكـون قالب الحلوى كبيراً والتجربة التاريخية ترينا اليـوم ان الامر ليس كذلك : فان طراز النمو لا يقودنـا فحسب الى انتحار بطيء للارض وسكانهـا (راجع الفصل الاول من هذا الكتاب) بل ان الفجـوة بين البلدان المصنّعـة والبلدان المسمّاة بالعالم الثالث لم تُسدّ ، بـل هـي على العكس قد تفاقمت ولا تكفّ عن التفاقم ، كما أشار بولس السادس فـي رسالته الباباويـة عن « نمـو السكان » . ويؤكـد « نادي روما » (تقرير كانون الاول ١٩٧٣ في سالزبورغ) انه اذا لم يتخذ ايّ تدبيـر مباشر لتغيير الطـراز الحالي للنمـو فـي البلـدان « المتطورة » ، فسيكون هناك ٥٠٠ مليـون وفاة بالجوع في جنوب شرق آسيا ، بيـن ١٩٨٧ و ٢٠٢٥ . ومن العبث ان نصل من ذلك الى النتيجـة المالتوسية الوحيدة : « ان الامر كذلك لان السكـان ينجبـون من الاطفال اكثـر مما ينبغـي » و « ليس ثمة الا » تطبيق سياسة التصدي لايقاف الهجمة الديموغرافيـة . فليس من شك انـه لا غنى عن تقليص الولادات بقدر الامكـان . ولكن التوقف عند هذا الحد يعني ان تتناسى ان طراز النمو الذي فرضته البلاد الغربيـة هـو الذي خلق المشكلات الحاليـة : نفاد الموارد الطبيعيـة المأخوذة من هذه البلـدان ، عمليات قطـع الاحراج الهائلـة ، الزراعات الاحاديـة التي غيّرت المناخـات وجعلت الصحاري تتقدم ، تحويل هذه البلدان بفعل الاستعمار الى منتجة للمواد الاوليـة واليـد العاملـة الرخيصـة .

لن يكون ممكنا اذن ان نطرح بتجريد مشكلة الضبط الديموغرافي بعـد ان نكون قد اكتشفنا ، عبر الاحصائيات ، ان الارض لن تستطيع

بعد ، حتى نهاية القرن ،ان تحتمل وان تعيّش سكانا يتزايدون بسرعة • ان الانسان « الاحصائي » لا يوجد في اي مكان ، والمشكلة الحسّية هي التالية : أن الاميركي الذي يستهلك ٥٠٠ ضعف من الطاقة والموارد الطبيعية ، ويكون بالتالي اكثر تلويثا بـ ٥٠٠ ضعف من الهندي ، يؤدي الى زيادة ديموغرافية من ١٠ ملايين اميركي تكون أخطر على مستقبل الكرة الارضية من زيادة ٤ مليارات من الهنود •

ان الايديولوجيات التبريرية للنمو تصطدم بتناقض الوقائع الاكثر بداهة في قلب البلدان المصنّعة ذاتها •

وليست القضية هي قضية الماضي فحسب ، قضية مطلع القرن التاسع عشر حين رسم ماركس لوحة « رقصات رأس المال الصاخبة » ، ساحبا تحت « دبابة النمو » الاولاد والنساء كيد عاملة رخيصة ، كما سبق في القرن السادس عشر ان ضحّي بقارات برمّتها ـ ولا سيما اميركا اللاتينية ـ لتحقيق « التجميع البدائي » لرأس المال • فاليوم ايضا، لم يمتص اي بلد مهيمن « جيوب البؤس » • حتى ولا الولايات المتحدة (١) التي يؤدي « اقتصادها المشوّه » ، كما يقول ميكائيل هارنغتون ، الى نتائج تترجم الى ارقام لا هوادة فيها (السنة المقصودة: ١٩٦٦) ان وفيّات الاطفال في هارلم (٤٥،٣ بالألف) هي ثلاثة اضعاف وفيات الاحياء التي يسكنها البيض الأشد بؤسا (١٥،٤ بالالف) ، وان ٦٠ بالمئة من الاشخاص الذين تجاوزوا ٦٥ عاما يعيشون بدخل يقلّ عن ١٠٠٠ دولار في العام • وعلى قمة الازدهار الاميركي ، عام ١٩٦٦ ، ١٤ بالمئة من العائلات (مع اعتبار ان كل عائلة تتألف من اربعة أعضاء) كان دخلها يقل عن ٣٠٠٠ دولار في العام (٢) (وهو ما يساوي ٢٥ مليون اميركي) وحتى في اكثر اللحظات بحبوحة ، من وجهة النظر الاقتصادية ، في حرب فيتنام عام ١٩٧٠ (٣) ،لم تكفّ نسبة البطالة

---

(١) انظر الكتاب الذي اقلق الرئيس كندي :« الوجه الاخر لاميركا » لمؤلفه ميكائيل هارنغتون.

(٢) راجع « الاحصائية المجردة للولايات المتحدة » ١٩٦٨ ، ص ٣٢٦ •

(٣) راجع كتاب أ.ج.ميشان : « ٢١ مغالطة شعبية اقتصادية » سلسلة كتب « باليكان » ، لندن ١٩٧١، ص ٢٣١ـ •

عن التراوح بيـن ٥ و٦ بالمئـة .

وفي انكلترا ،ينطبق مليونا شخص على مقياس الفاقـة الذي حددته « دائرة المساعفة الاجتماعية » ، وهذه النسبة من العمال التي تنقص عـن الحد الادنى الحيوي شبيهـة بالنسبة الفرنسية . فان احصائيات « المعهد الوطني للاحصاء » عام ١٩٧٢ تشير الى ان ٣،٨٠٠،٠٠٠ عامـل كانوا يحصلون في فرنسا اقل من ١٢٠٠ فرنك شهريـا ، وان ٢،٣٠٠،٠٠٠ عامل يحصلون اقل من ١٠٠٠ فرنـك . ونضيف الى ذلك ان السلّم الرسمي للمداخيل (وفقـا لتصاريح المداخيل التي تقلّص الفروق تقليصا شديدا بسبب ان التمويهات هي اكثر سهولـة فـي قمـة السلّـم) هـو مـن ١ الى ٤٠٠ (١) .

وهكذا تصبح السوق وشكل المنشأة ، الذي هو لازمتها ، مصدر هذا النمو الفوضوي الاعمى الذي تكاثر على نحـو سرطاني ، وفقـا للمصالح ، اي للمنفعـة والقدرة لدى الافراد والجماعات ، وليس وفقـا لمصلحـة الجميـع .

لقد كان منظرو هـذا « الاقتصاد الحـرّ » ، وخاصة ادم سميث ، ينطلقـون من هذه الفرضية : اذا لاحق كل فرد مصلحته الخاصة ، فـان المصلحة الجماعية تكون مضمونة ، كمـا لو ان « يـدا غير مرئية » توجه نحـو الصالح المشترك . وقد كـان أحـد هؤلاء التابعين يسمّي هذا النظام : « الانسجامات الاقتصادية » . وقد أنكرت التجربة التاريخية هذه الفرضيـة . وتبـدت السوق المصـدر الاول لانسلاب الانسان وارتهـانـه .

ذلك لان المصالح الفرديـة في السوق ، وفـي المجتمع كـله حين تهيمن عليه السوق ، بدلا من ان تتناسق، تتواجه في منافسات غابيـة وينتج عنهـا شيء (هو الحدث التاريخي) لم يَرده أحد (٢) .

---

(١) راجع عدد نيسان من « لوموند » عن « عدم تساوي المداخيل في فرنسا » .

(٢) انظر انجلز : « لودفيغ فورباخ » ، الفصل الرابع في « دراسـات فلسفية لماركس وانجلز » المنشـورات الاجتماعيـة ص ٤٩ .

وهكذا تتبدى السوق ، ليس كمصدر « للانسجام الاجتماعي » ، بل على العكس كمصدر للمجابهة بين مصالح الافراد او الجماعات ، مؤدية الى التحارب بين الجميع : تنافس بين المنتجين (قويّهم يلتهم ضعيفهم) ، صراعات طبقية بين العمال ومالكي وسائل الانتاج ، عداوة بين الصنّاع والباعة ، بين التجار والمستهلكين •

لقد تبدّت السوق آلة ابعاد ونفي ولا مساواة ، بسبب ان دخول السوق مرفوض لكل ما ليس حاجة « مليئة » •

تبدّت السوق ينبوعا للازمات بسبب انه ليس ثمة نظرة شاملة تنظم ، قبل ذبذباتها وتقلّباتها ، العلاقة بين الانتاج والحاجات الواقعية، بين العرض والطلب •

ثم ان السوق قد أفرزت « البرلمان » وأحزابه التي تنتج الظاهرة نفسها على الصعيد السياسي ، وانتجت مدرسة التفوّق الفردي و « الجامعة » بمنافساتها ومسابقاتها ودبلوماتها ومراتبها واختياراتها التي تسبّبت عن هذه البنى الاقتصادية والسياسية وكانت وسيلة للحفاظ على انتاج هذه البنى •

وهكذا ، على كل المستويات ، المال والسلطة والمعرفة ، تبدو الحياة الاجتماعية للفرد ، ان كان الامر يتعلق بالاقتصاد او السياسة او الثقافة ، خارجة عنه ، عصيّة على فكره ، وخارجة على فعله •

من اجل هذا لم تنقطع المحاولات ، خاصة بعد ازمة ١٩٢٩ — ١٩٣٣ الكبرى ، وانطلاقا من اعمال العالم الاقتصادي جون ماينارد كينس (ولا سيما كتابه « النظرية العامة للخدمة والفائدة والنقد » ، لندن ١٩٣٦) بحثا عن منظمات تتناقض ومبدأ السوق نفسه (تدخل الدولة لتحديد الاجور والاسعار،الضرائب والتحويلات ، الاعمال الكبرى بمبادرة الدولة ، الرقابات المختلفة ، التأميمات ، التخطيط الخ)•

وقد اتاحت هذه التدخلات تجاوز الازمات الاقتصادية ، بحرفها احيانا على المستوى السياسي (والهتلرية مثل نموذجي لذلك) ولكنها لم تنجح بالهيمنة على النمو ، اي على توجيه وجهة المصالح المشترك •

٣

مقاومة السوق من القمة

المشكلــة الكبرى هي التصدي لأصل الانسلاب والارتهان (اي لخارجانية الاواليات الاقتصادية وكثافتها) : السوق ٠ تلك كانت نظرية ماركس الاساسية ٠

حتى الآن ، جرت في التجارب المنتسبة الى الماركسية والهادفة للقضاء على الارتهانات المرتبطــة بالسوق ــ جرت محــاولات للتصدي للسوق « من القمة » اي « بمخطط للدولة » يَحلّ قرارا سياسيا وحيدا ، هــو قرار قيــادة « الحزب » وخبرائه ، محلّ توازن يــزداد اضطرابا وعماء للعــروض والطلبات المتواجهــة فــي السوق ٠

فمــا كانت فعاليــة هذا المنظّم الجديد ؟

لقد بقي طراز التخطيط والادارة الذي انشيء في الاتحاد السوفياتي تحت تأثير ستالين خاصة ، مع المشروع الخماسي الاول (١٩٢٩) ،ساري المفعول في اساسه ، حتى ١٩٦٥ ٠ ان جميع حاجات الامة (والافراد) محدّدة « من القمة » ، اي من قبل المكتب السياســي للحــزب ٠ وان توزيع المنتجات الهامة يصدر عن قرار مركزي ٠ فوفقــا للمبدأ القاعــدي الذي يقوم عليه النظام ، تعتبر الملكيــة الخاصة لوسائل الانتاج المصدر الوحيد للانسلاب ، والعلاج الوحيد هــو الملكية الجماعية ، المركزة بيد الدولة ، لوسائل الانتاج هذه ٠ وعلى المنشآت ان تستعمل الوسائــل المعهودة اليهــا لتحقيق خطــة الدولـــة ٠ ومشاركــة العمال الفرديــة هي عمليــا مشاركــة فــي تنفيذ الخطــة ٠

ولا شك في ان فعالية التخطيط المركزي والاستبدادي كانت حقيقية في انطلاق البلدان النامية (كما كانت روسيــا عام ١٩١٧) ، ولكن هذه

المركزيــة وتلــك الاستبداديــة بدأتا تلعبان دورا سلبيا اكثر فاكثر ابتداء من درجــة معينــة من النمو العلمي والتقنـــي والاقتصادي • فكمــا افرزت السوق الرأسمالية ارتهانات « الديموقراطية » المنابة والشكليـــة ومخادعاتها ، وافرزت المدرســة ذات الترقية الفرديــة والاصطفائيــة ، كذلك افرزت الخطــة المركزيــة والاستبدادية الاشكــال السياسيـــة والثقافيــة المرصودة لادامتهــا واستمرارها : طغيــان سياسي يستبعــد مشاركــة الجماهير ، وسياســة ثقافيــة نفعيــة وتبريريــة لدوغمائيــة خانقــة تستبعــد كل امكانيــة للتعالي ، اي لتجاوز الواقع الكائن ،ومن ثم كل تغير حيّ • لقــد اوقفت الطاقــة الخلاقة الى حد ان الحيــــاة السياسيــة تجمدت في العقيدة وفي التبرير ، وليس ذلك فحسب ، بل اذ ايا مــن الاكتشافات الكبرى الحاسمة منذ اكثر من نصف قرن في العالم لــم يتم في الاتحاد السوفياتي ، لا اكتشاف استعمال الطاقــة النووية ولا اكتشاف علم التوجيه (السبرانية) واختراع الناظمة الآلية ، ولا اكتشاف علم الوراثة ، اذا قصرنا الكلام على الجوهري المهم • وليس سبب ذلك قصور ما لدى الشعــوب السوفياتية ، وانمــا سببه دوغمائية مزيفـــة النزعــة الفلسفيــة والنزعة العلميــة لدى قادتهــم أخضعت لتفسير مدرسي « للماديــة الجدلية » فيزيــاء الكمّات والبحث البيولوجــي وكذلك علم التوجيه وابداعات الرسامين والكتّاب والشعراء •

والدوغمائية نفسها ، الناتجة عن مفهوم الخطة المركزي والاستبدادي، حالت دون تنمية خلاّقة للحياة السياسية بعد اذاعة المؤتمر العشريـن للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي (١٩٥٤) لاخطاء وجرائم الحقبــة السابقــة التي كان ستالين يسيطر عليها • لقد اوقف اي تفكير نقــدي وتجديدي يضع الطراز السوفياتي موضع البحث ، وحورب ان لــم يكن قــد قمع ، الى حد ان الصرامة والاستبداد ظلا يسيطران على جميــع ميادين السياســة والثقافــة •

وخارج يوغوسلافيا التي طردت عام ١٩٤٩ بعد تبنيها طرازا جديدا

للاقتصاد الاشتراكي ، وخارج المحاولات المختلفة المجهضة في المجر وتشيكوسلوفاكيا والمانيا الشرقية وبولونيا ١٩٥٧ و١٩٦٥ ، يعود تاريخ المحاولة الاولى لاصلاح الطراز الاقتصادي الستاليني ، التي وضع خطوطها الرئيسية البروفسور ليبرمان عام ١٩٦٢ (١) ،الى عام ١٩٦٥.

ويتناول الاصلاح ثلاث نقاط جوهرية :

ـ اعادة تنظيم جزئية لبنية الادارة الاقتصادية .

ـ اصلاح لادارة المنشآت .

ـ مراجعة لطريقة تحديد الاسعار بالجملة (٢)

وقد كان استخدام فكرة « الربح » في المنشآت مظهرا من اكثر المظاهر مسرحية في الاصلاح ، وافسح المجال لتأملات سياسية في الغرب اتاحت لمراقبين سطحيين ان يثرثروا حول « عودة الى الرأسمالية في الاتحاد السوفياتي » .

والواقع ان الربح ، في اطار المؤسسات السوفياتية ، انما يستعمل جوهريا كأداة قياس ورقابة لفعالية المنشأة ، وكمؤشر اقتصادي للتخطيط المركزي (٣) .

ان لحصة الربح المتروكة للجماعي دورا تنشيطيا . فهي تستعمل لتكوين ثلاثة صناديق تنزع الى هدف واحد :

١ ـ « صندوق التنشيط المادي » الذي يسمح بتوزيع مكافآت المردود الفردية او الجماعية .

٢ ـ الصندوق « السياسي ـ الثقافي » لتمويل التجهيزات الصحية والرياضية والثقافية للمنشأة ..

---

(١) جريدة « البرافدا» ٩ ايلول ١٩٦٢ .

(٢) انظر كتاب جان ماركز وسكي : « ازمة التخطيط الاشتراكي » منشورات «المطبوعات الجامعية » في فرنسا ، ١٩٧٣ .

(٣) انظر كتاب اريك ايفنيل وميشال بايسيله :« الاتحاد السوفياتي : المنشاة امام الدولة » منشورات سوي ١٩٧٤ .

٣ ــ صندوق تنمية الانتاج الذي يجعل التمويل الذاتي ممكنــا في حدود ضيّقــة طبعــا •

وقد صدر عام ١٩٧٣ مرسوم يؤكــد على هذه النزعة متنبئا بأن تحل محل « الغلافكي » ، وهي المعاقل التقليدية للديوانية في تنظيــم النشاط الاقتصادي تنظيمــا اداريــا بحتا ، أجهزة مزودة بمحاسبــة مستقلــة نسبيــا •

وجميع هذه التدابير هي محاولات لاثارة حس المسؤولية لــدى العامل السوفياتي تجاه المنشأة ، ولتجاوز ارتهانه للدولة ــ السيد التي تظل قراراتهــا خارجة عنه ولا تنفذ اليه •

والاعتراف باستقلالية نسبية للمنشأة ، والتراخي في المركزيــة الخانقة ، قد منحــا رؤساء المنشآت ومدراءها قسطــا اكبر قليــلا من المبادرة بالنسبة للوزارات وللحكومة التي تعينهــم ، وبالنسبة للحــزب الذي يراقبهم ، ولكــن مجموع الموظفين لم يتمتع الا ببعض المكاسب الماديــة للاصلاح ، من غير ان يتيح له هذا الاصلاح ان يشارك مشاركة اكبر في التوجه الى القرارات وفي اتخاذهــا •

وعلى هذا ، فقد كانت نتائج الاصلاح محدودة • وفــي المنشآت التي اجريت فيهــا التجربة ، كــان ايقاع نمــو الانتاج والانتاجيــة مرتفعيــن : فان الدخل القومي ، كمــا تذكــر « المجلة الاقتصاديــة السوفياتيــة » في عدد ايلول ١٩٦٩ ، قــد ازداد ١٧٤ بالمئة في عامــي ١٩٦٦ ــ ١٩٦٧ بالنسبة لعام ١٩٦٥ • ولكــن انتاجيــة العمــل ظلت ضعيفــة : فهي في الاتحاد السوفياتي تبلــغ ٣٥ بالمئة فقط من المستوى الاميركي و٦٠ بالمئة من المستوى الفرنسي • وتبــلغ المانيــا الغربيــة ٨٠ بالمئة من المستوى الفرنسي •

حتى ان الفجوة قد عادت الى الأتساع ، بعــد حقبة اولية ازدهــر فيهــا الاقتصاد السوفياتي بالنسبة للبلدان الرأسماليــة • والواقع ان العالم الرأسمالي قد تدارك بل تجاوز التماعات تقنية كالتماعة الرحلــة

الفلكيـة الاولـى التي قام بها غاغارين .

ذلك لان ثابتيّة البنـى السياسية المركزية والاستبدادية قد أقامت عقبة في وجه « التحديث » الاقتصادي والثقافي . والحق ان مشكلـة التخطيط « الديموقراطي » لا يمكـن ان تحل الا بثورة ثقافية .

والحال ان القادة السوفيات والنظام الذي يجسدونه لا يتزعون الا الى تكرار أنفسهم من غير ان يتجاوزوا ذواتهم ، فهـم اذن معارضون اساسا لكل « ثورة ثقافيـة » ، اي لاختيار مشروع جديد للحضارة .

ان النشاط السياسي (اي اختراع الغايات) في كل مجتمع ديواني (سواء اعتبر نفسه اشتراكيا او رأسماليا) يكفّ عن ان يكون خلاّقا . وقصاراه انه ينزع الى تكرار نفسه .

واذن ، فان الطراز السوفياتي للتخطيط المركزي والاستبدادي لا يشكل حلا بديـلا للطراز الرأسمالي « للسوق » (الذي اصبح هـو نفسه وهميا اكثر فاكثر) :

١ ــ لان النظام السوفياتي قد تبنى ، في آخر المطاف ، اهـداف النموّ نفسهـا (بادراكهـا غالبا بطريقة اقل جودة) التي تبناها النظام الرأسمالي ، باعتبار ان هذا الاخير قد بلـغ من هنـا الى المأزق والـى منظور الانتحار الكوكبي .

ان الخطة المركزية والاستبدادية قد وضعت من قبل القادةالسوفيات كطريقـة اخرى لبلوغ اهداف السوق الموصوفة بأنها « حرة » : النمو الاقتصادي . والواقع اننا اليـوم امـام اخفاق مضاعف : فليس هنـاك « منشأة حرة » في الغرب ولا اشتراكية في الشرق .

٢ ــ ان النظامين كليهمـا قائمـان على « خارجانية وكثافـة » اواليّات السلطـة الواقعيـة ، اقتصاديـة كانت ام سياسيـة . وتنظيـم العمل ، في كلتا الحالتين ، هو نشاط منفصل عن عمل التنفيذ وهـو امتيـاز لتكنوقراطيـة معينـة .

والقضيـة في الحالتيـن هي قضيـة تمهين للسياسية اصبح ،هو

ايضا ، منطقة خاصة للنشاط الاجتماعي : فالمنشأة السوفياتية (١) تبدو على استقرار لا يقل عن استقرار « الطبقة السياسية » في فرنسا، وتبدو منظمة تدرّجية ليس لها ما تحسد عليه منظمة « الكنيسة » التقليدية .

هذا لا يعني ابدا ان النظامين متماثلان وان بالامكان الحكم لاحد من الجانبين : فاذا كان يبدو ان للنظام الرأسمالي للمنشأة فعالية اقتصادية وتقنية تفوق فعالية المنشأة السوفياتية ، فان تفوق النظام السوفياتي يبدو غير قابل للنقاش من وجهة النظر الاجتماعية : تنظيم الصحة ، والتجهيزات الجماعية ودقرطة المدرسة الخ ..

ولكن رفض التشكيك بطراز النمو ، وخارجانية اواليات السلطة وكثافتها ، وخنق الابداع الثقافي وافساده ، بفعل التتجير في الغرب ، والتوجيهية الدوغمائية في الشرق ، كل ذلك يبقى عيوبا مشتركة تمنعنا من ان نختار ، من اجل ابداع المستقبل ، ايا من النظامين القائمين حاليا .

في فرنسا ، يلجأ انصار الاشتراكية عامة اما الى « الاشتراكية » السويدية ، او الى « الاشتراكية » السوفياتية ، او الى مزج مختلط منهما معا .

والتفكير في هذه النقطة لا يمكن انيتقدم جديا الا اذا قلنا بوضوح

---

(١) راجع بهذا الموضوع كتاب ميشال موروزف « المنشاة السوفياتية » منشورات فايار ١٩٧٤ . ان عدد الاشخاص الذي يتمتعون في الاتحاد السوفياتي بسلطة تقرير حقيقية فيما يخص استعمال الملكية القومية ، وتوزيع الدخل القومي ، والسياسة الداخلية والخارجية ، والتوجيه الايديولوجي ، يقل عن ٤٠٠ (اللجنة المركزية تعد ٣٩٦ عضوا ـ اصلاء او وكلاء ـ ولكن عددا كبيرا من هؤلاء ، كمئات الالوف من اعضاء الديوانية ، ليسوا الا ادوات تنفيذ) ونضيف ان تسمية هؤلاء القادة ـ بالرغم من مظهر الانتخاب في مؤتمر الحزب (الذي يكون معظم مندوبيه « دائمين » اي موظفي الحزب او من يقترحهم هؤلاء) ـ تنتج عن نوع من اختيار الزمالة .

ان هذين ليسا طريقا نحو الاشتراكية ، بل هما ردبان (١) : فالطراز السويدي (٢) يقود حزبا اشتراكيا الى ان يجعل من نفسه « المدير الوفي » للنظام الرأسمالي ، ويقود الطراز السوفياتي ، بشكله الحالي ، حزبا شيوعيا الى ان يؤبّد ، بالمركزية الديوانية ، الارتهانات التي تنميها السوق والدولة والمدرسة في النظام الرأسمالي .

والدروس التي تستنتج من هذا الاخفاق المزدوج دروس ثمينة بالنسبة لجميع الذين يريدون الاشتراكية .

فاذا تجاوزنا الفروق ، فان اسباب اجهاض المشروع الاشتراكي تقدّم مشابه كثيرة في الحالتين :

---

(١) الردب : الطريق المسدود الذي لا ينفذ .

(٢) تلطف ميشال روكار بتوجيه الملاحظات التالية اليّ حول النظام السويدي :
« لقد سمعت باذنيّ اولاف بالم يقدم لدورة عن السياسة الاقتصادية بخطاب شديد القسوة يهاجم فيه المجتمعات الغربية لغياب الاهتمام لديها بالمشكلات البيئوية ، ويلح على عدة نقاط من مثل : « من الجوهري ان يراقب الناس اكثر فاكثر القرارات اليومية التي تعنيهم » ، بالاضافة الى ذلك ، فان الحزب الاشتراكي السويدي هو بسبيل التصويت على قانون يجبر المنشآت على توزيع ٢٠ بالمئة من ارباحها بشكل اسهم مجانية مع حق التصويت لافرادها ، مما يؤدي ، بعد عشرين عاما ، الى امتلاك مجموع المنشآت السويدية من قبل عمالها ، وهذا ما يوافق الصورة التي نصفها . بالاضافة الى ذلك ، فان السويد ، على اي حال ، ، هي اليوم البلد الوحيد في العالم الذي يؤجر فيه العمال الاجانب كما يؤجر الوطنيون ويصوتون في الانتخابات الاجتماعية والبلدية بعد عام واحد من الاقامة في البلاد ، وهو البلد الوحيد في العالم الذي يدفع فيه للعمال اليدويين غير المختصين أكثر مما يدفع لهم في اي مكان اخر ، وهو كذلك البلد الوحيد الذي يشجع فيه الحق النقابي اكبر تشجيع تصاعد المطلب الجماعي لديموقراطية القاعدة العمالية ، اي لتوجيه التسيير الذاتي .

« واني اذكرك ايضا بان السويد قد آوت ٣٠٠ فراري اميركي من حرب الفيتنام ومنحتهم جوازات سفر ، وان العلاقات الدبلوماسية بين السويد والولايات المتحدة قد تعرضت في السنوات الاخيرة الى خطر القطع مرتين على الاقل . وهذا لا يغير طبيعة النظام : فحين سمح بومبيدو لنفسه بان يذكر « الاشتراكية على الطريقة السويدية » دعا بالم بعد ذلك الى باريس ، ورأى رئيس وزراء السويد من المفيد ان يعيد الى الذاكرة ، عبر تلفزيوننا الوطني ، ان السويد لا تزال بلدا رأسماليا ، مع كل ما يحتمل ذلك من نقد في نظره كاشتراكي » .

١ ــ لقد حدث خلط بين « وسائل » الاشتراكية و« غاياتها » •
٢ ــ لقد جرت محاولة لتحقيق الاشتراكية بقرارات من « القمـــة » وليس بمبادرات « من القاعدة » •

ان تعريف الاشتراكية « بوسائلها» (مشركـة وسائل الانتاج) يقود حتمـا الى اندماجها بـ « مجتمع النمو » من اجـل النمـو ، اي المجتمع الذي لا غايـة انسانية لـه وهو الذي تخلقـه الرأسماليـة ، مجتمع نمو لا يقلص المظالم بل يفاقمها • وهذا يتم في جميع الفرضيات : سواء كان الامر متعلقـا بالتواطؤ الدائم بين أرباب العمـل والنقابات العماليـة ، كمـا في السويد ، حيث يقوم التعاون الطبقي على قبـول مشترك لاوهام النمو ، او كان الامر متعلقا بالتأميمـات المعممة (الشكل النمسوي)، او كان متعلقا بالمحاولة السوفياتية بان تبلـغ ، بالتخطيط الاستبدادي ، الاهداف التي تسعى الرأسمالية الـى بلوغـها بوحشية المنافسات (« اللحاق والتجاوز ! ») كمـا لو ان غايـة الاشتراكيـة هي فقط ارضاء الحاجات التي خلقتها الرأسمالية اصطناعيـا بالتلاعب ، وفاقمتهـا بالكبت والحرمـان •

ليس من الممكـن تحقيق الاشتراكية بالمنظور الرأسمالي النموذجي لمجتمع النمو من اجل النمو ، المجتمع الذي لا غايـة انسانية له • فحين يعـرّف ماركس الاشتراكية ، يعرّفهـا بغاياتهـا ، فهـو يقـول : ان خاصيـة الاشتراكيـة هي انهـا تخلق الشروط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافيـة التي تسمح لكل انسـان يحمل في نفسه عبقرية موزارت او رافائيل بأن ينميّهـا الى ابعد الحدود •

ولبلوغ هذه الغاية ، تكـون مشركة وسائل الانتاج « وسيلـة »، شرطا ضروريا ولكنه غير كاف • ان الاشتراكية هي اولا رهـان علـى الامكانيات الخلاقـة لكل انسان ولجميع الناس • (ان المحافظة ، بكل اشكالها ، تقوم على الفرضية العكسية التي تهيىء البعض للقيادة وللغنى وللمعرفة ، وتهيىء الآخرين للخضوع وللعوز وللجهل) •

ان مثل هذه الاشتراكية لا يمكن ان تتحقق بقرارات « من القمة »

فيجب ان تؤسس على مبادرات « القاعدة » •

هنا ايضا ، مشابه عميقة ،بالرغم من الفروق ، بين التجربة السويدية والتجربة السوفياتية • فكلتاهما مصنوعتان « من القمة » •

ففي السويد ، مع نظام تفويض السلطة ، ونقل السلطة ، هناك خصائص البرلمانية البورجوازية واكتساب الاكثرية البرلمانية • ومن الملاحظ انه حيث ينتسب حزب او تحالف احزاب الى الاشتراكية ويصلان الى الحكم ، على هذا النحو ، فان الاشتراكية لا تتحقق : لا في انكلترا ، ولا في السويد ، ولا في المانيا ، ولا حتى في فنلندا او التشيلي حيث يدخل الشيوعيون في تحالف • ومثال « الجبهة الشعبية » الفرنسية عام ١٩٣٦ سابقة تستحق التأمل : فلانه لم يكن اتفاقا « في القمة » ، وتسوية بين اركان حرب الاحزاب ، ولانه لم يُركّب « في القاعدة » ، في كل منشأة ، وفي كل حي ، وفي كل جامعة ، وفي كل قرية ، فقد تحطّم امام كل عقبة : مونيخ ، حرب اسبانيا ، بيتان • ان اعداداتنتخابما، ليس هو اعداد الاشتراكية • وان يكون حزب في الحكومة ، لا يعني ان يكون في السلطة • « لنصوّت لهذا الحزب او لذلك التحالف ،فحين يحصلان على الاغلبية ، فانهما سيمنحاننا الاشتراكية ! »ان هذه النظرة الى الاشياء ليست الا وهما مميتا • فهي تحوّل حزبا ثوريا الى اتحاد للجان الانتخابية • ان الاشتراكية ، وحتى الديموقراطية ، لا يتحققان « بالوكالة » • ان الاشتراكية تبنى يوما فيوما ، في القاعدة ، او لا توجد ابدا • وجميع تجارب القرن العشرين تؤكد هذا القانون : الوحدة في القاعدة ،دائما ، في القاعدة والقمة احيانا ، اما في القمة ، فلا وجود لها ابدا •

لقد بعثت ثورة اكتوبر لدى جميع المضطهدين في العالم أملا عظيما لانها لم تكن تبغي احلال سيطرة محل أخرى، بل كانت على العكس توجّه

نـداء الى المبادرة الحرة لدى الجماهير •

ولقد كان لينين في اكتوبر ١٩١٧ يشكل القاعدة الذهبيــة التــي تحدد العظمة الانسانية للاشتراكية حين يجعــل « الرقابــة العماليــة » مشروعــة لبيبّــن ، كمــا كان يقول « اننــا لا نعترف الا بطريق واحد : طريق التغييرات الصادرة « من تحت » حيث يضع العمال « في القاعدة » المباديء الجديدة للنظام الاقتصادي » • ويضيف : « ان الاشتراكية لن تنشأ بأوامر صادرة من فوق ، بل ان الاشتراكية الحية ، الخلاّقة ، هــي عمل الجماهير الشعبية نفسها • » وهي ستخوض معركتها الاخيرة ضــد ديوانية جهاز يدعي ، وفقا لتعبير لينين« ان يصنع الاشتراكية «للشعب» لا « بالشعب » ، وهذه ليست هي الاشتراكية بعد ، بل هي صورة اخرى لاستبداديــة مُرشدة ، على نحو ما •

ومنذ موت ستالين حتى اليوم (باستثناء فترة قصيرة بعد مــوت ستالين ، وبشكل جزئي) لم يعد ثمــة ما هو مشترك ، الا الاسم ، بين السوفيات وهذه الديموقراطية المباشرة وتلك الادارة الذاتية لاصولهــم المستوحاة من عاميــة باريس : لقد أصبحوا ، كالنقابات السوفياتيــة وجميع التنظيمــات الاجتماعية الاخرى ، السياسية والثقافيــة للبلــد ، « حزام النقل » لقيــادة الحزب •

بعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعــي السوفياتـــي ، كشفت الضربات الموجهة الى الاشتراكية من قبل مفهوم مركزي للحزب •فبحجة توفير الوعي الثوري للجماهير « من الخارج » (وهو ما كان يلبّي حاجة تاريخيــة في روسيــا في مطلع القرن العشرين ، حين كان لينين يناضل سرّا ضد دكتاتورية بوليسية في بلد كانت الطبقة العاملــة فيــه اقليــة صغيرة وكان التخلف السياسي والاميّة يسيطران عليه) تحوّل النظام السوفياتي الى دكتاتوريــة تمارسهــا على الطبقة العمالية وعلى الشعب كلــه حفنة من القادة (وغالبا واحد) متحدّثين باسم الشعب مــن غيــر ان يستشيروه الاّ من أجل طلب موافقته على قرارات متخذة «من فوق »•

وقد استنتج بالميرو توغلياتي النتيجة الصحيحة من ذلك ، وهي انه ينبغي انشاء « حزب من طراز جديد » ، جديد بالنسبة لطراز كان لينين قد وضعه قبل نصف قرن وفي ظروف مختلفة كليا . ولكن معظم الاحزاب الشيوعية ، قد وافقت آنذاك ، مع الاسف ، على الادانة التي نطق بها القادة السوفيات ضد هذه الدعوة الى البحث والى التجديد ، كما لو انها كانت قد تحالفت لطرد الشيوعيين اليوغسلافيين حين كانوا يبحثون في التسيير الذاتي عن علاج مضادّ لسمّ المركزية الديوانية ، وكما لو انها ستتحالف فيما بعد مع اللعنات الموجهة ضد المحاولات التجديدية للشيوعيين الصينيين .

واليوم ، تسلّم الحزب الشيوعي الاسباني علّم هذا التفكير الاساسي في مفهوم « الحزب » بالذات . ومن الملاحظ ان هذا الحزب قد عاش منذ اربعين عاما في ظروف الحرب ثم في ظروف المقاومة السرية. وهي الظروف التي كانت قد حدّدت مفهوم لينين عن الحزب عام ١٩٠٢ . مركزية جذرية شبيهة بمركزية جيش في حالة حرب . ومما له مغزى ان يكون لينين قد تحدث في كتابه « ما العمل ؟ » عن المركزية وحدها في تلك الحقبة،ولم يتحدث قط عن المركزية الديموقراطية . وكان هذا طبيعيا : ففي ظروف الحرب والمقاومة السرية يجب المطالبة بربط الاجهزة الدنيا بالاجهزة العليا ربطا وثيقا ، وبتعيين الزملاء ، بدلا من الانتخابات ، ومنع اية نظرية يستطيع ان يستخدمها العدو وايّ نشاط جزئي يمكن ان يشق الحركة او يوهنها .

ولا يزال معظم الاحزاب الشيوعية في العالم يحمل طابع هذه الظروف التي كانت ظروف البولشفيك في اثناء المقاومة السرية من اجل السلطة ، ولكنها لم تعد تتلاءم اليوم والاوضاع الراهنة ، في معظم الحالات .

ومما يستدعي المزيد من التقدير للشيوعيين الاسبان ان يعملوا منذ الآن للقضاء على آثار الماضي . وقد قال الامين العام سانتياغو كاريلو ،

في المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي الاسباني ، عـام ١٩٧٥ : « يجب ان ننتهي من الحقبة التي كانت فيها الشيوعية ضربا من « الكنيسة » بعقائدها، ونوعا من الطائفة المغلقة ، حاملة الحقائق التي لا تحتمل المناقشة ، مـع صوفيّة حافظ التعذيب والشهادة على نقائها » .

وقد تحققت خطوات كبيرة في هذا الدرب على يد الحزب الشيوعي الاسباني : فالانتخابات أصبحت أقل اعـدادا لتقنيـع التعيينات المقررة سلفـا ، خلافا لمـا هـو واقع في الاحـزاب الاخرى . والحريـات الاشتراكية اقل صرامة في معارضتهـا للحريات البورجوازيـة : فحرية الصحافة ، وحرية تنقّل الاشخاص ، وحرية التحالف ، وتعدّد الاحزاب ، لا تعني أنه ينبغي القضاء على ايـة واحدة من الحريات ، بـل تعني على العكس اعطاء كل حرية طابعا حسّيا ، وليس وهميا .

ومشروع اقامة اشتراكية في الديموقراطية لا يمكن ان يكون قابلا للتصديق ، الا اذا رفضنا ان نعتبر تجارب تعارض هذا المشروع معارضة جذريـة تجارب اشتراكيـة .

وهناك التباس آخر يولد من مفهوم « الحزب القائد » . فأيا كان الحزب ، فانه لا يستطيع ان يعزو الى نفسه دور « القائد » . ان بامكانه ان يبدو كذلك كمربّ للجماهير ، وكمكوّن للوعي النقدي والمبدع ، وليس بسلطة فريدة لقيادته لتوفير الحقيقة « من الخارج » . ان السيطرة تولـد من القدرة على التثقيف ،لا من سلطة القيادة .

وقد اجتاز الحزب الشيوعي الاسباني خطوة حاسمة حين بادر ،قبل اي حزب شيوعي آخر ، الى الاعلان بان المسيحيين او حتـى الرهبـان يستطيعـون الانتساب الى الحزب الشيوعي (وهذا ما كان لينين نفسه يقـرّه) ، وان بامكانهم ان يمارسوا فيه اي عمل قيادي .

وقد اشار سانتياغو كاريلو في المؤتمر الوطني عام ١٩٧٥ ان الحزب الشيوعي يكتسب بذلك « بُعدا جديدا » . والواقع ان القضية اكثر من مجرّد تساهل : ان يقبل في الحزب مسيحيـون على أمـل ان يشفيهم النضال من « هذا المرض » الذي هو ايمانهم الديني ، في حين ان هـذا

الايمـان ليس هـو فيالواقع الا شأنهم الخاص • (ذلك كان عامـة موقف الاحزاب الشيوعية منذ اكثر من نصف قرن) •

لقد حدث تغيّر جذري على يـد الشيوعيين الاسبان حين وضعوا حدا لاحتكار الالحاد في الحزب • فقـد اخذوا اولا بعين الاعتبار حركة تاريخيـة اساسية : فالايمـان ، في نظر عدد متزايد من المسيحيين ،ليس بعد التحاقا بايديولوجية كانت ، تاريخيا ، مستَلِبة مخضِعة بمقدار مـا كانت تنقل مفهوم عالم الطبقات المسيطرة • بل ان الايمـان ، علـى العكس ، هو سلطة انتزاع من الانسلاب والارتهان ومن كل ايديولوجية عبّـر الايمـان عبرها تاريخيـا عن نفسه • اي انها جوهريـا صراع ضـد كل ارتهـان ، بمـا في ذلك الارتهانات « الدينية » وضد كل دوغمـائيـة •

وقد اشار سانتياغـو كاريلو ، في هذا المؤتمـر ، الـى ان « الدوغمائية الماركسيـة يمكـن ان تصبح أفيونا للشعب • لان كـل دوغمائيـة سالبة ومرتهنة » • ويجب ان نقول بوضوح كبير ان كـل ماركسيـة علمويـة تدّعي ان كل مشكلـة انسانية يمكـن ان تحـل « علميـا » ، في ماركسيـة « ذات بُعد واحد » تجعل من الالحـاد عقيدة ، فـان هذا الالحاد يصبح « افيونـا للشعب » • ذلك انـه يستبعـد مبدئيـا هذا السمو الانساني الذي نعانيـه كلما انتزعنـا انفسنا ، بتفكير نقدي او عمل خلاّق ، من انحرافات الماضي والحاضر ، وكلمـا تنكرنـا لتكيّفاتنا وكلمـا شققنا دربـا الى مستقبل جديد ليس هو نتيجـة الظروف القائمة ولا محصلتهـا •

وسانتياغو كاريلو على حق بأن يقول ، في وجـه الماركسية « ذات البعد الواحد » ، ان المبادرة التاريخية لحزبه تجاه المسيحيين تمنحـه « بعـدا جديدا » •

وهكذا ، بأن نقاطع بلا عودة الدوغمائيات القديمة المستلِبة التـي كانت في أصل نظرية « الحزب القائد » ، مالك الحقيقة التي لا تخطيء، تستطيع خلق النوى التربويـة الضرورية للبناء المستقبلي • نوى تربوية،

اي مراكز متعددة لا تصدر شعارات او معرفة مقدسة ، بل تُخلق فيهـا ظروف نموالوعي النقدي والخلاق ، بالمعنى الذي كان فيه « باولوفراير »، في حملاته لتعليم الاميين ، ينمي الوعي السياسي لدى طلابه .

وبكلمة واحدة ، حين نقول انالاحزاب هي شكل سياسي بال ، فانمـا نقصـد :

١ ــ انها لعبت دورا ايجابيا لتجميع الجماهير عند المراحل الاولـى للنضال البرلمانـي ضـد قوى الماضـي .

٢ ــ انها تشكل ، مع ذلك ، منذ البدء ، تفويضا بالسلطة ونقلا لها، كالبرلمـان تمامـا . ان الاحزاب لا معنى لها الا في المنظور البرلماني ، والحق انها منسوخة عن البرلمان ،بطابع الديموقراطيـة الشكلية نفسه المفوّضة والمنسلبة : ان كل حزب كبير هـو « برلمـان » طبقـة او فئة اجتماعيـة هامـة .

٣ ــ ان البنية ، في الحالة الخاصة للاحزاب الشيوعية ، مختلفـة بعض الشيء ، بسبب انها تحتفظ بآثار من النموذج العسكري الـذي وضعه لينين في ظروف المقاومة السرية والهجوم ضد سلطة ارهابية (وهذا المفهوم الذي تجسّد ، بُعيد ثورة اكتوبـر ، فـي « الشروط الواحـد والعشرين » المفروضة على الاحزاب الشيوعية لكي تدخل في « الامميـة الثالثة ») . صحيح ان معظم هذه الشروط قد سقطت شيئا فشيئا فـي البطلان ، وانه لم يبق حاليا، في حزب كالحزب الشيوعي الفرنسي ، الا « جوّ » ما : الرجوع العنيد الى الاتحاد السوفياتي والانحياز ، غالبا ،الى مواقفه (في الحقبة الاخيرة في اليونان والبرتغال) ، والميل الـى تقنيـع اختيار رفاقي للاطارات بانتخابات مبدئية ، وصعوبة كبيرة فـي الاعتراف بالاخطاء المرتكبة ويقين دوغمائي بالامساك بالحقيقة المطلقـة . ان هـذا وحده يميز ، بعـد الآن ، هذا الحزب عن حزب اشتراكي ــ ديموقراطي كلاسيكي لا افق آخـر له الا الافق البرلماني .

٤ ــ ليست المسألة اذن هي التنكر للاحزاب او الغاءهـا (مما يوقع في خطر خلق ظروف ــ حتى ولو لم يُعلن عنهـا ــ لـ « حزب واحد » لا

يجرؤ على التصريح باسمه) ، وانما المسألة هي العمل على تحقيق هـذا التغيير الجذري ، لا للاحزاب التي اصبحت فرقاء ضغط تجاه السلطـة والمفوّضين المهنيين الفارضين الانسلاب تجـاه المنتسبين اليهم ، ولا لحرّاس الايديولوجيات او للوصفات المعجزة ، بل العمل على تغيير جذري للنوى المهذّبة التي تثير لدى الجميع التفكير النقـدي والخيال والمبادرة الخـلاّقـة .

ليست المسألة الجوهرية معرفة ما اذا كانت الاشتراكيـة ستبنـى بحزب واحد او بعدة احزاب . بل المسألة الجوهرية معرفـة اذا كـان سيحتفظ بالمفهوم القديم للاحزاب السياسية (المفهوم الذي يتبناه النظـام البرلماني البورجوازي القائم على نظام تفويض السلطـة وارتهان السلطة) الذي كـان ، منذ نهايـة القرن الثامن عشر حتى ايامنا ، وسيلة لمصادرة مبادرة القاعـدة للاحتفاظ باحتكارها لبعض القادة (١) .
وليست القضيـة كذلك تغيير طـراز بآخـر بتقليـد يوغوسلافيا او الصيـن .

لقد كان التسيير الذاتي في يوغوسلافيا عام ١٩٤٨ ، وهـو وريث تقاليـد ماركسية حقيقية ووريث عامية باريس ، بحثا خصبا عن بديـل للمركزيـة الديوانية . والصعوبات الكبيرة التي نشأت منذ ذلك التاريخ في هذا البلد ليست صادرة عن مبدأ التسيير الذاتي ، بل هي على العكس نتيجـة تطبيقه تطبيقـا غير كاف بسبب ظروف موضوعية (تخلّف البلد) وذاتيـة (ان التقريب بين التسيير الذاتي وبين حزب ممركز و « قائـد » هو غير قابل للحيـاة على المدى « البعيد ») .

اما فيما يخصّ الصين ، فان أيـة ادانة جذرية تضرّ ضررا بالغـا بأصحابها ، لانهـا تمنع التفكّر بتجربة فريدة حتى الآن لحزب شيوعي ، اذا لم يكن بمنجى من « ثورات القصور » في القمة (كما هو في الحقيقة

---

(١) ان انشاء « لجان المراقبة الشعبيـة » في الفيتنام ، فـي شهـر شباط ١٩٧٦ ، لوضع جميع التنظيمـات القائدة تحت الرقابة المباشرة والدائمة للقاعدة ، يمثل هذه النزعة ذات الاتجـاه الواحـد .

شأن الحزب السوفياتي) فان له مزّيتين ضخمتين على الاقل : اولاهما انه اختار طرازا للنمو يختلف جذريا عن طراز مجتمعاتنا المؤمنة بالنمو من اجل النمو ، والاخرى انه وعى ان « الثورة » لا يمكن ان « تقيم » من غير ان تخون نفسها ، وانه لم يتردد في ان يّطلق ضد كل محاولة « للاقامة » شعار « النار على أركان الحرب ! » .

ان الدرس الذي يّستخلص من هذه التجارب الصعبة ، ايا كانت نتيجتها ، ليس هو ألاّ نستسلم للتلقائية الفوضوية ، بل ألاّ نخلط بين « الدور التثقيفي » « والدور القيادي » ، والا نردّد بعد شعارات حقبة مضت ووضع انقضى حول ما يقال عن وعي مجلوب « من الخارج » كان يعني في رأي لينين « من خارج » العلاقات الاقتصادية وحدها ، ولكن ورثته استعملوه ليبرروا السيطرة الواقعية لجهاز حزبي على الطبقة العاملة وعلى مجموع الشعب .

وبالاختصار ، فان الذين يصلون قبل الآخرين (كما كان شأن ماركس) الى « وعي حركة التاريخ » ليس لهم حق (لم ينسبه ماركس لنفسه ابدا) بأن يدّعوا لقب القادة ، بل حقهم فقط ان يكونوا مربّين مثقفين ، اي موقظين ومنسّقين لمبادرات القاعدة ليرجّحوا لدى كل انسان هذا الوعي النير ضد الاستسلام للانجرافات اللاواعية للمجتمعات التي لا غاية انسانية لها ولا تبشّر الا بالنمو . وهذا ما كان غرامشكي يسمّيه « السيادة » الثقافية للطبقة العاملة ، مقابل مفهوم ديواني استبدادي « للدور القائد » للحزب .

واذا كانت المشكلة الاساسية لارتهانات السوق لا تحلّ بالتخطيط الاستبدادي ، « من فوق » ، فلنحاول ان نكتشف الوسائل التي تمكننا من ان « نهدم من تحت خارجانيّة وكثافة السلطتين الاقتصادية والسياسية » .

٤

مشركة السوق من القاعدة

الاستقلال السياسي يبدأ بالمنشأة .

ولا يمكن للاقتصاد ولا للسياسة ان يكون لهما وجه انساني الا اذا كان لهما وجه مكشوف ، غير مقنّع .

ولكي يمكن تنمية مشاركة فعلية ، على صعيد المنشأة ، ولوضع حد لخارجانيّة وكثافة مراكز التقرير ، من المهم ان يكون للملكية او للسلطة او للمعرفة منظّمات أخرى غير فوضى السوق او توجيهية الدولة . ان توجيه النمو الاقتصادي وتسييره الذاتي ، وبنية السلطة السياسية وعملها، وغايات الثقافة وتنظيم التعليم ، كل ذلك لا يمكن ان يكون محصّلة المواجهة العمياء للمصالح الخاصة ولا الخضوع « لاوامر » دولة ممركزة ومستبدة ، بل هو المهمة الاجتماعية المسؤولة لجميع اولئك الذين يسهمون في النتاج الاقتصادي والتنظيم الاجتماعي والابداع الثقافي ، في منشآت وتنظيمات ليست خاصة ولا حكومية .

وهذه « المشركة » الحقيقية للملكية وللسلطة وللمعرفة تقتضي اولا ان تنسّق المؤسسات والتشريعات مع الوقائع الراهنة .

فمثلا ، اذا كان صحيحا ان الغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، كما هو محقّق في الاتحاد السوفياتي ، غير كاف لانهاء ارتهان العامل، فمن المهمّ تحديد اشكال جديدة لنقل السلطة الى المنشأة والى المجتمع العام ، واهداف جديدة للثقافة والتربية .

وطرح مسائل التحديد القانوني للمنشأة ومسائل مراجعة قانون الملكية النابوليوني وحل هذه المسائل أصبحا ملحّين بالنسبة لرجال القانون وللرأي العام بمناسبة اضراب شركة « ليب » . فقد بدا بوضوح ان« مفهوما خاصا للملكية » صادرا عن القانون النابوليوني ، اي

مشتمـلا علـى « حـق التمتـع » (الموضـوع فـي عهـد الامبراطورية الرومانية) والذي يصلح الى حد ما ولفترة ما علـى بعض « الاشياء » ، يمكـن ان يقودالى فظاعات اذا طبّق على المنشأة ، اي قبل كل شـيء على مجتمع بشري ، على مجموعة « اشخاص » .

كتب نقيب المحامين « لوسان » يقول منطلقا من وجهة نظر قانونية بحت ، حول اضراب شركة « ليب » : « مهمـا بدا ذلـك غريبا .. فان المنشأة ، من حيث انهـا حقيقة قانونية كاملة ، متميّزة عن مالكها ، تجد مشقة فـي ان تمضي قدمـا ..ان المنشأة هـي اولا البشر (١) . وكتب اخصائي آخر في الحقوق الاقتصادية يقول (٢): « ليس طبيعيا ان تعامـل المنشأة كامتداد للحق الموروث » .

وهكذا تطلق قضية « ليب » ردود فعل متواصلة في التفكير حـول المفهوم الحالي « لحق الملكية » . وقد سبق لنقابـة القضاة ان وجّهت النظر الى ان التشريع الحالي « يمنـح حق الملكية امتيازا علـى حق العمل » وان « حق الملكيـة ، بشكله الحالي ، يعرّض للخطر ممارسـة حقوق أخرى علـى مثل مشروعيتـه » .

واذ تفاقمت القضية ، لا بأن وعى قادة الدولـة السياسيون هـذه المفارقات التاريخية السياسية ، ولكـن بالارهاب والقمع ، فان خبيرا آخر يلاحظ شذوذا آخر ، فيكتب قائلا (٣) :ان من العجيب ان تقام دعـوى قضائيـة ضد موظفي شركـة « ليب » باسم قانون من عهد نابوليون ، جرى تعديله في عهد لويس فيليب يوم ٢٨ نيسان ١٨٣٢ ، في حين ان قرار الجنرال ديغول في ١٧ آب ١٩٦٧ قد جعل الشكوى مردودة ، ولم تتخـذ أيـة اجراءات جنائية ضد المسؤولين عن ادارة تقود الى الكارثة .

والمسألة الاساسية فيمـا وراء الحدث هي التالية : أمن الممكـن ان يتوقف مصير ألوف عائلات العمال على قرارات لـم يعلم بها اعضاؤهـا

---

(١) في جريدة « لوموند » ١٨ ايلول ١٩٧٣ .

(٢) الجريدة نفسها ، ١١ ايلـول ١٩٧٣ .

(٣) الجريدة نفسها ٢٨ آب ١٩٧٣ .

وعلى قادة لـم يشارك في اختيارهم ؟

حتى وان اعترفنا ، في البدء ، بالمبدأ القاعدي للنظام الرأسمالي ،فمن المناسب ان نتساءل : مـا هـو اليوم في اصل رأس المال ؟

يستنتج من الارقام التي يوردهـا ارباب العمل ان ٩٠،٧ بالمئة تأتي من التمويل الذاتي و٩،٣ بالمئة من المشاركـة الخارجية للمساهمين (١) • والتمويل الذاتي هو زيادة ارث المنشآت الذي لا يأتي من المال الجديد الذي يحقنه المساهمون في الدورة ، بل يأتي من الارباح التي يحققهـا عمل الموظفين (العمال والمستخدمين والاطارات على مختلف المستويات) • هؤلاء العمال هم اذن خالقو هذا الجزء من رأس المال ومالكوه الشرعيون• وقد استخلص البابا يوحنا الثالث والعشرون في رسالته البابويـة نتيجة واضحـة من هذا التطور حين قال : « ان من المرغوب فيه جدا اليوم ان يصل العمال تدريجيـا الى الاسهام في ملكية منشآتهم » •

والحق ان هذه كانت نظرية ابراهام لنكولـن اذا شملنا الاقتصاد بنظريته عن الديموقراطيـة السياسيـة : فلتكـن حكومـة الشعـب بالشعب ، في المنشآت ، قاعدة هذا العالم • وكذلك نظرية ويليام دوبوا الذي نادى في مطلع هذا القرن، في سياق تحرير زنوج اميركا : بأن امتلاك الاسهم وحق التصويت في الجمعيـة العامة ضروريان للعامـل العصري الواعـي لكرامتـه •

صحيح أننـا عرفنا ، منذ ذلك التاريخ ، تشويهات عديدة لهـذا المشروع • مثال ذلك ما يسمى بـ « الراسمالية الديموقراطية » للولايات المتحدة حيث يترجم ما يسمى اتساع توزيع الاسهم في صفوف الشعب بتركيز رأسمالي متنام : ففي عام ١٩٤٩ كان ١ بالمئة من اغنى الاميركيين يملكون ٢٠ بالمئة من الرأسمال القومـي ، و٢٦ بالمئة عـام ١٩٥٦ (٢) •

---

(١) انظر « دراسـة عن تمويل التوظيفات المنتجة » التي نشرتهـا في شباط ١٩٦٦ مجلة « ارباب العمل الفرنسيين» ملحق رقم ٢٥٩ وشرحها الـذي اورده مارسيل لوافو فـي كتابـه « التغيير » ص ٢٢١ •

(٢) وفقـا لما ذكره فرديناند لانديرغ في كتابه « الاغنياء وأغنى الاغنيـاء » منشـورات ستـولد ١٩٦١ ، ص ١٧ •

مثال آخر : القرارات الديغولية الصادرة في ٧ كانون الثاني ١٩٥٩ و١٧ آب ١٩٦٧ التي كانت فذلكات بواعثها ذات سخاء مقلق ، وكانت موادّها ذات شحّ هزئي : لما كـان تعويض المساهمين يبلغ ١٠ بالمئة ، فان حقل تطبيق مشاركـة الاجراء يصبح صفرا ، بصورة عمليـة ، الا في المنشآت ذات الاتساع الاستثنائي ، وحتى في هذه الحالة ، ولكون المنشأة معفاة من ٥٠ بالمئة من ضرائبهـا ، فان توزيع « ثمار الاتساع » يحصل كليـا على حساب المكلّف . واخيرا ، ولان الاجراء لا يملكـون اي حق في الاطلاع على حساب الارباح الحقيقيـة المؤدية الى ذلك التوزيـع ، فان حقوقهم في الواقع تتقلص الى لا شـيء .

ان المسألة المركزية هي الغاء استغلال العامل وارتهانه من غير تحطيم نوابض روح المنشأة .

ولنـورد هنا ، من غير ان نمعن في تفصيلات التطبيـق ، الخطوط الكبرى لتقدم ممكن (1) . ولكي نستبعد كل لبس ــ اي ، والحالة هذه ، كل خطـر من « اصلاحيـة » وهمية ــ فيما يخص « مشركة السوق من القاعـدة » ، لا بدّ من ثلاثة توضيحات اوليّة :

١ ــ التحدث عن « مشركة السوق من القاعدة » او عن « الاشتراكية القائمـة على التسيير الذاتي » لا يعني اطلاقـا انه لـن يكـون ثمـة قرارات متخذة « مركزيا » ،اي على مستوى المجتمع الكلي ، والا بقينـا داخـل نظام للسـوق تنتج عنه المنافسات ، حتى ولو كانت الوحـدات التي تكوّنه هي ملكيات مشتركة وليست مصالح خاصة . وما ننقده في الطراز السوفياتي لتنظيم الاقتصاد ،ليس اتخاذ القرارات للتخطيط ولتوزيع الموارد على مستوى المجتمع كليا (لان هذا هـو البديل الوحيد عـن اقتصاد السوق) ، بل ان مـا ننتقده هو ان الاختيارات الاساسية عـن غايات الانتاج والقرارات المتعلقة بالاولويات في توزيع الموارد ، والتنظيم العـام للاقتصاد ، كل ذلك لا ينهض على مراقبة ديموقراطية تتولاها قاعدة

---

(1) انظر في هذا الصدد الافتراحات التي عددهـا مارسيل لواشـو فـي كتابـه « التغييـر » منشـورات تشو .

المنتجين ـ المستهلكين ، بل على شكل ديواني واستبدادي ،« من فوق » فقط ، ووفق مقاييس للنمو شديدة القرب من مقاييس البلدان الرأسمالية .

٢ ـ والتحدث عن « مشركة السوق من القاعدة » او عن« الاشتراكية القائمة على التسيير الذاتي » يعني ان عددا كبيرا من القرارات يمكن ان يتخذ عن غير طريق جهاز الدولة الديواني . فلما كانت الاختيارات الكبرى محددة على المستوى المركزي بطريقة ديموقراطية ، مع مشاركة القاعدة ومراقبتها ، فان الباقي يمكن ان ينظّم تنظيما لامركزيا ، فرعا ففرعا ، وبلدة فبلدة ، ومصنعا فمصنعا .

فمثلا يستطيع العمال اليدويون والمثقفون في منشأة ما ان يراقبوا تنظيم العمل وان يديروه ، وان يختاروا القادة ، وان يوزعوا ثمار المنشأة، وتستطيع المرضات والمستعملون ان يديروا مستشفى ، وموظفو المترو ومستعملوه كذلك ، او اساتذة جامعة وطلابها ، من غير الوصاية الديوانية للادارات المركزية ولجهاز للدولة منفصل عنها . وبالمقابل ، ليس من المعقول ان يكون لوحدات العمل هذه الحق والقدرة على ان تحدد ، انطلاقا من وجهة نظرها الخاصة والجزئية ، اي جزء من الموارد المادية والبشرية الجاهزة ينبغي ان يكرّس للتوظيف الجماعي في هذا القطاع الاولى من الاقتصاد او ذاك ، في التعليم ، في الصحة ، في النقليات المشتركة الخ ...

وسنرى فيما بعد كيف يستطيع مؤتمر لمجالس العمال ان يكوّن جهاز السلطة السياسي المكلّف بتحديد الاولويات ، ليس فقط في ميدان التخطيط الاقتصادي وانما في جميع الميادين التي يتطلب الاختيار فيها اعادة التكييف ، او اعادة التوزيع او تغيير استعمال الموارد البشرية او المادية .

وهذا التمييز بين القرارات المركزية والقرارات اللامركزة (المتخذة خارج جهاز الدولة) يميز « افلاس الدولة » الذي يمكن ان يبدأ على هذا النحو منذ بدء الانتقال الى الاشتراكية . بل سيكون ذلك احدى

الخصائص الجوهريـة لهذا الانتقال الحقيقي الى الاشتراكية : ان يبدأ كل مواطـن في ممارسـة بعض وظائف الدولة ، تـلك الوظائف التي ليس الفصل الحالي (في جميع الانظمة) بين هيئة المدراء والتكنوقراطيين وهيئة المنتجين ــ المستهلكين ضروريـا فيهـا لا اجتماعيا ولا تقنيا .

٣ ــ التحدث عن « مشركة السوق من القاعدة » وعن « الاشتراكية القائمة على التسيير الذاتي » ، مهمـا كانت ألوان النجاح الجزئـي التي يمكـن ويجب ان تحرز في داخل النظام القائم ، لا يقتضي اطلاقا انتقالا تدريجيـا فحسب ، اذا اردنـا ان نمنع النظام ، بتنظيمه البنيوي الخاص، من استلحاق كل تغيير جزئي ينتزعه النضال اليومي ، ولا مفر من ان نواجه لحظات ازمة او لحظات انقطاع . ان هناك عدة افتراضات ممكنة . فحتى انتخابات عامة او انتخاب رئيس جديد للدولـة يمكـن ان يلعب دورا . ليس بمعنى ا نالاغلبيـة البرلمانيـة الجديدة او رئيس الجمهورية الجديد ليس امامه بعـد الا ان يمنح التسيير الذاتي ، بل بمعنى ان هذا الانقطاع الانتخابي يستطيع ان يطلق فـي الجموع حركة ثورية مجددة يبلـغ من امرهـا انهـا تفرض على الاغلبيـة الجديدة او على الرئيس الجديد ان يتجاوزا كثيرا « برنامجهمـا الانتخابي » (حتى ولو على مستوى متقلّص جدا ، لان ذلك لن يضع النظام موضع الشك لا في غاياته ولا في بناه . وهذا ما حدث عام ١٩٣٦ حين أُجبر ليون بلوم ، اذ تولى رئاسة الوزارة ، ان يتجاوز ما كـان منظورا ، بسبب قوة تتابع الاضرابات) . واذن ،فان الانتخاب لا يمكـن ان يلعب الا دور المفجّر للحركة في القاعدة ، التـي هي وحدهـا تملـك قوة التحديد .

وكذلك حركة الشارع ، لا يمكن ان تلعب الا دور مفجّر . ومـن السذاجـة الاعتقاد بأن « الثورة هي على فوهة البندقية » حين تكون جميع البنادق (وكثير من الاسلحة الاخرى) هي في ايدي « المحافظ علـى النظام » . في القرن التاسع عشر ، كانت نسبة القوى ، بين بنادق اصحاب المتاريس-واسلحة فرق الجبهة ، من واحد الى ثلاثة او مـن واحـد الـى خمسة . اما اليوم ، بين قنابل مولوتوف وما يشبهها من اسلحة الثوار ،

وبين وسائل الشرطة والجيش (بما في ذلك المصفحات) ، تصبح نسبه القوى من ١ الى ١٠٠٠ • فليست القضية اذن قضية لا عنف مبدئي ،بل هي قضية تحليل لعلاقات القوى : فمن الوهم الاعتقاد بأن بالامكان في عام ١٩٦٨ او ١٩٨٠ ان نصنع من جديد ١٨٣٠ او ١٨٤٨ • وبالمقابل ، فليس من المستبعد ان يستخدم حادث جزئي كمفجّر لحركة جماعية للقاعدة تطيح بالنظام •

وأية كانت فرضية الانطلاق المواجهة وطبيعة « المفجّر » ،فنحن نعود دائما الى مشكلة مركزية ، هي التي سمّيتها في كتابي «البديل» « الاضراب العام » •

وقد رسمت حركات ١٩٦٨ صورة فاشلة عنه • ولكن التأمل في هذه التجربة التاريخية ، وفي اتساعها واسباب فشلها ، يتيح لنا ان نعمق بوضوح اكثر فكرة « الاضراب الوطني » •

١ ـ يتميز « الاضراب الوطني » عن « الاضراب العام » باتساعه اولا • فليس هو فقط حركةجماعيةللطبقة العاملة : انه يحتمل مشاركة عدد متزايد من المهندسين والتقنيين والاطارات ، فهو اذن اضراب اجمالي « للكتلة التاريخية » الجديدة • ولم يكن لهذه « الكتلة التاريخية » في عام ١٩٦٨ وعي لذاتها بعد ولا لدورها التاريخي • واحدى المهمات العاجلة لحركة تريد ان تكون ثورية هي تنشيط قيام ذلك الوعي • وتجاوزا لاولئك الذين يشكلون موضوعيا الكتلة التاريخية او الذين يشكلون على الاقل نواتها (عمال وتقنيين ومهندسين واطارات) ، كان الاضراب يشمل الطلاب الذين كانوا يحتلون جامعاتهم، وقد كانت الحركة من الاتساع بحيث انه حدثت علامات تردد ،بل وصدوع فيجهاز الدولة : في الجيش ، في الشرطة ،في القضاء • وقد رفض موظفو التلفزيون ان يلعبوا دورهم المعتاد كآلة تحريك للرأي العام ، وظهرت هذه المقاومة في الفنون وفي الصحافة •

٢ ـ ولكن الاضراب الوطني يتميز عن الاضراب العام بمضمونه

اكثر من تميزه باتساعــه .

فبسبب انه حركـة « الكتلة التاريخية » ، فان اشكـالا جديدة من النضال تصبح ممكنة : ان الاضراب يمكـن الا يكون بعد وقفا للعمـل من قبل العمال فقط ، بل يمكـن ان يكون اكثر من احتـلال للمصنع ، مقيمـا الدليل ان بالامكـان شل الانتاج والنشاطات الوطنية الاخرى ، ولكـن هنـاك قدرة ايضا على « تشغيلها وفق قواعد اخرى غير قواعد ارباب العمل والدولة » .

وهذا مـا لم يكن ممكنا عام ١٩٦٨ ، أولا لان عـدد المهندسين والاطارات والتقنيين المستعدين للمشاركـة في تغيير من هذا النوع ، كان محدودا اكثر ممـا ينبغي (ولنكرر هنـا ان اكتسابهم لهذه الفكرة هو احدى المهمات السياسيـة الهامة اليوم) . وثانيا لان احدا عام ١٩٦٨ لم يكن قد وضع مشروعا لمجتمع ـ ضد قـادر علـى بلورة الحركـة . و « مشروع الامل » الذي نحاول ان نرسم خطوطه للدعوة الـى تفكير وتدبير جماعيين ، خارج المخططات السياسية البالية ، غايته التوعية علـى ضرورة والحاح خلق هذا المشروع ليؤدي الى انتصار حركة ستكون اهم من حركـة ١٩٦٨ .

من عساه يجرؤ على القول ان امكانية حركة جديدة على هـذه الاهمية هي مستبعدة الى حد ان الدعوة الى « مشروع الامل » هي من قبيـل اليوتوبيـا ؟

ان الافكار التالية تأخذ ، في هذا المنظور ، كل معناها : فهـي لا تشكل وصفـة لعملية عبور بلا الم الى الاشتراكية ، بل هي تكتفي بـأن ترسم عددا من الوسائل الستراتيجية التـي تستطيع ان « تهيىء » افضل الشروط لاضراب وطني حقيقي ، واكثر من ذلك ، لمتابعته ولاعطائـه فعاليتـه الكاملـة .

ان هناك فرضيات تاريخية أخرى ممكنة ، من مثل توسيع القطـاع التعاوني بحيث يشمل الاقتصاد ، ومثل رقابة القاعدة لقطاع مؤمم يتسع شيئا فشيئا . والحق ان هذه الفرضيات لا تتنافى بالتبادل ، بـل هـي ،

على العكس ، متكاملة . ولكنها جميعا تقتضي ، في التحليل الاخير، هذه المشاركة الاولية للقاعدة قبل ازمة التغيير (الاضراب الوطني) وبعدها .

لقد سبق ان أظهرنا شرعية نقل السلطة والملكية في المنشأة ونحن نذكّر ان ٩٠ بالمئة من رأس المال ، كما تدل معطيات ارباب العمل في ايامنا هذه ، تأتي من التمويل الذاتي الاجمالي ، اي من الارباح التي يحققها عمل الموظفين .

فاذا وزع نتاج هذا التمويل الذاتي (الصادر عن العمال) بشكل اسهم جديدة ، على العمال اليدويين او المثقفين الذين خلقوه ، فان هذا التمويل الذاتي الذي يمثل اكثر من ٩٠ بالمئة ، يتيح ان يمتلك العمال معظم الاسهم بسرعة كبيرة .

- لتوزيع ربح الاسهم .

- (وخصوصا) لاختيار القادة .

فليست القضية اذن ، كما كانت في خداع قرارات ١٩٦٧ ، قضية راتب مؤجل ليس هو الا وسيلة لتأخير زيادات الرواتب . بل ان نقل الملكية هذا يشكل شرطا ضروريا ولكن غير كاف لمشاركة حقيقية لكل عامل في رقابة الادارة وممارستها .

وهذه بعض التأملات فقط عن الفرضية الاولى : فرضية انتقال المنشأة المعتبرة كشركة رساميل الى منشأة معتبرة كشركة اشخاص .

لنحذف أولا الاعتراضات الاكثر شيوعا والاشدّ خداعا :

أيقال ان المساهمين سيُحرمون من سلطتهم ؟ انهم لا يملكون حاليا اية سلطة .

أيقال آنذاك ان جعل العامل مساهما لا يضيف اليه أية سلطة ، ما دام لا يملك السلطة ؟ان هذا يتجاهل اولا ان المساهم ، في معظم الحالات ، لا يطلب اي حق للنظر في الحسابات ، لان تلك «الاسهم» ليست في نظره الا توظيفا وانه لا يعرف اي شيء عن المنشأة الا ما تخبره

اياه اسعار البورصة في جريدته ، في حين ان العامل معنيّ يوميا .

أيقال ان الاجراء سيكونون في الادارة أسوأ ؟ ليس لهم حاليا اي سبب يدفعهم للاهتمام بالادارة لانهم لا نصيب لهم فيها . اما في المنظور الذي نفتحه هنا ، فالامر سيكون مختلفا بالضرورة ، كما كان الامر حين تكشّف ان عاميّ السنة الثانية كانوا قضاة افضل من الضباط النبلاء « للعهد القديم » الذين كانوا يحملون مهماتهم لا بسبب من خصائصهم المجلية ، بل بسبب أصلهم الاجتماعي او شراء مناصبهم .

وهذا ما بدأت العناصر الاكثر وعيا من ارباب العمل الفرنسيين تفهمه . وقد عولج الموضوع معالجة جذرية في كتاب نشره ٣٠٠٠ من مدراء المنشآت الشباب ، بعنوان « سلطة المنشأة » (منشورات لاروس ١٩٧٤) .

فقد كتبوا يقولون :

« ان المنشأة ، أيا كان شكلها الاجتماعي ، تبدو اليوم وسيلة انتاج هدفها الاجتماعي الربح . والسلطة فيها ترجع ، مباشرة او غير مباشرة ، الى حملة الرساميل (ص. ١٧) .. ففريق رجال يعملون معا لا يشكل في اية حالة كيانا معترفا به قانونيا كمنشأة : ان المال فوق الرجال » (ص. ٣١) .

واذ لاحظوا ، من جهة أخرى ، « ان رغبة متنامية تبدو لدى كل فرد بالمشاركة في تقرير مصيره » (ص. ٢٤) قدّروا انه « ازاء هذا التحوّل العميق في العقليات ، يبدو ان تطوّر المنشأة في قصديّتها وفي تنظيمها امر محتّم » . (ص . ٢٥) .

من هنا يصدر الاقتراح الاساسي لـ « منشأة الرجال » : « لما كانت المنشأة فريقا من الرجال يتعاطون وسائل انشاء مشروع مشترك ، فان السلطة الاساسية لا يمكن ان تصدر الا عن الجمعية التي تضمّ جميع رجال المنشأة » (ص. ٤٥) .

مع هاتين اللازمتين : « المنشأة يملكها الذين يعملون فيها .. فان حملة الرساميل لا ينبغي في اي حال ان يملكوا سلطة التقرير . » (ص. ٤١)

وهذا ينطبق على جميع مظاهر السلطة في المنشأة :

- « تعيين المدراء
- وتوزيع السلطات
- ووسيلة تحمّل النتائج ، واذن

التعويض على الرجال ، وتوزيع الفائض

او تحمّل الخسائر » (ص. ٣٢) .

اما فيما يتعلق بالاعلام والتثقيف ، فيوضّحون : « انه من المستبعد ، في تأسيس منشأة الرجال ... ان يكون البعض قادرين — بسبب من تربيتهم — على القيام بالمبادرة ، في حين ان للآخرين مهمة واحدة هي تأمين تنفيذ المبادرة . ان للرجال الحق بان يعرفوا لماذا وكيف يتمفصل عملهم الشخصي مع عمل المنشأة . وحق الاعلام هذا هو عنصر تحريك » (ص. ٧٣) .

اما بشأن التثقيف ، فان رؤساء المنشآت هذه يقترحون ما كنت قد اقترحته تماما ، منذ ثلاثة أعوام ، في كتابي « البديل » وما كان البعض يعتبره آنذاك حلما غير قابل للتحقيق : « سيكون مجموع اعمال التثقيف ، بالتأكيد ، على حساب المنشأة ... وسيمثل توظيفا لا يشبه اطلاقا توظيف المنشآت التقليدية .ولكن هذا العبء سيعوّض عنه تعويضا كبيرا بنموّ طاقة فريق الرجال . » (ص. ٨١) .

في مثل هذه المنشأة ، يمكن ان تولد أجوبة على مسائل المجتمع الاجمالي : « اي طراز في المستقبل ؟ السلطة العكسية للمستهلكين. السلطة — العكسية النقابية . » (ص. ٨٩) .

وهكذا يبدأ التسيير الذاتي بأن يكون موضوع تأمل بالنسبة للطليعة من ارباب العمل ، في حين ان بعض الاحزاب العمالية وبعض النقابات ما زالت ترفض التسيير الذاتي وتسخر به . لماذا ؟

يشير ميشال روكار ، في مذكرة عن فكرة المنشأة تكرّم بموافاتي بها ، ومنها أستوحي التأملات التالية ، ان هناك « منشأة » حين يجتمع عدد من الرجال للحصول على نتائج لا يستطيع واحد منهم ان يدركها

وحده ـ ابتداء من صيد الفيلة ، حتى صنع المواد الالكترونية .

وقد تلبّست هذه المنشأة مختلف الاشكال عبر التاريخ . ومع الرأسمالية أصبحت بسرعة شركة رساميل ، وبصورة خاصة شركة مغفلة . وما ينبغي ان ترفضه الاشتراكية ، ليس هو المنشأة « بحد ذاتها » . بل ان احدى المسائل الجوهرية للاشتراكية هي : على العكس ، المحافظة على خصيصتين جوهريتين للمنشأة : الدينامية وروح المبادرة والمسؤولية لدى كل شريك ، ومن جهة أخرى التعاون المشترك ، المنظم والمسؤول ، لدى جميع الاعضاء . فاذا انعدم ذلك ، سقطنا مجددا في اللامبالاة واللامسؤولية والغيابية واللااستقرار التي تظهر في المنشأة الغربية الرأسمالية ، كما تظهر في المنشأة الشرقية للدولة حين تعمد كلتاهما ، بتعارض جذري بين القرار والتنفيذ ، بين القادة والمقودين ، الى فصل « ادارة » كتلة من المنفذّين الخاصّين عن اية مشاركة (الا ان تكون مشاركة ميكانيكية) في نشاط المنشأة .

ليست هناك منشأة حية الا اذا دُعي كل من يكوّنها للاجابة على الاسئلة الاربعة التالية :

١ ـ ما عسانا نفعل معا ؟ ما هو مشروعنا الاقتصادي ، ما مكانه ودوره في المجتمع الاجمالي ؟ ان هذه هي المسألة الاولية في « التقرير الذاتي للغايات » .

٢ ـ كيف نبني منشأتنا وننظم عملنا ؟ انها مسألة « التسيير الذاتي للوسائل » .

٣ ـ من الذي يوجه جهودنا وينسّقها ؟ ووفق أية قواعد نعيّنها ؟ انها مسألة « نقل السلطة » .

٤ ـ كيف ترانا سنتوزّع نتائج جهدنا المشترك ، في داخل المنشأة ، وفق عمل كل فرد (الرواتب) ووفق ضرورة صيانة المنشأة وتنميتها (التوظيفات) وفي خارج المنشأة ، للاسهام في النفقات العامة التي يحددها المجتمع الاجمالي (الضرائب) . انها مسألة « توزيع ثمرة » المنشأة .

ومن المهمّ ان نشير ، بصدد النقطة الاخيرة ، الى ان المشاركة في توزيع ثمار المنشأة يقتضي المشاركة في الاخطار التي تحتملها كل منشأة : اخطار العجز ، او حتى الافلاس .

وقد ولّد الشكل الرأسمالي للمنشأة ، الى حد بعيد ، من هذا الفصل بين الذين ينفّذون عمل المنشأة والذي يجازف بتمويلها .

اولا بشكل « قرض للمغامرة الكبرى » ، وهو سلّف رأس المال ، حين كان مجّهزو سفن القرنين السادس عشر والسابع عشر يجازفون ، في منشأة بحرية ، بتمويل السفينة ورحلتها . وقد كان « الدائن برهن الحيازة » القديم يملك حق الرجوع على مدينه : الرهون ، و « وضع اليد » ، وحتى سجن المدين.. ولم يكن « قرض المغامرة الكبرى » يحتمل هذه الامكانية (في حالة غرق السفينة بما ومن فيها مثلا) . وهذا الدائن للمغامرة ، هذا الرأسمالي الاول ، لم يكن يتلقى ، كالدائن برهن الحيازة ، مجرّد فائدة على قرضه تجعله يبقى « خارجا » . بل كان على العكس يدخل « في قلب » المنشأة ، اي مع حق الاجابة على الاسئلة الاربعة المكوّنة للمنشأة : المشاركة في اختيار الغاية ، والوسائل ، والرئيس ، وطراز توزيع الثمار .

وهكذا يكون في المنشأة فئتان من المشاركين : اولئك الذين يجلبون عملهم ، وهم « حمَلة الصناعة » كما كان يقال في مطلع عهد الرأسمالية ، و « حمَلة رؤوس الاموال » .

ابتداء من ذلك الوقت ، يبدأ تطور الفصل الذي سيؤدي الى الرأسمالية الحالية .

وبسبب التقدم التقني الذي كان يفرض آلات وتجهيزات تزداد كلفة ، كلما زادت المنشأة أهمية ، أصبح من المستحيل على حملة النشاط ان يشاركوا في الاخطار . وقد تحوّلوا من شركاء الى اجراء . وعلى هذا ، وُضعوا « خارج » المنشأة ، اي انهم لكونهم غير مدعوين بعد للاجابة على الاسئلة الاربعة (وهو ما أصبح امتيازا محصورا بحامل الرساميل) ، فقد كانوا يجدون أنفسهم ، ازاء المنشأة ، في وضع شبيه

بوضع المموّن : كانوا يقدّمون قوة عملهم ، وفق قوانين سوق اليد العاملة ، من غير ادنى مشاركة في ما يكوّن المنشأة •
وهكذا اعضاء المنشأة الحقيقيون هم وحدهم حملة الرساميل •
لقد اصبح العمال غرباء في المنشأة • والمنشأة التي تستخدمهم يمكن ان تباع او حتى ان تصفّى من غير ان يستشاروا ، كما كانوا لا يستشارون حول تنظيم العمل او اختيار المدراء او توزيع الارباح • والنزاعات الحديثة التي تكشف اكثر من سواها عن هذا التطوّر الذي أصبح العمال يرفضونه اكثر فاكثر ، هي نزاعات «ليب» و« جوانت فرانسيه » و« تيتان كودر » والباخرة « فرانس » وسواها •

ان العمال ، يدويين كانوا ام مثقفين ، يزدادون وعيا بأنهم هم الذين يكوّنون المنشأة • في حين ان حمَلة الرساميل (المساهمين) لا يهتمون اطلاقا بالمنشأة ، ولا تعنيهم الا ارباح قسائمهم ، وفي حين ان «المدراء» الكبار، مندوبي بعض مجموعات المصالح الكبرى ، يقررون كل شيء ، من غير استشارة حقيقية لاولئك الذين يجلبون الى المنشأة نشاطهم وهم ، بعملهم ، مصدر تمويلها الذاتي •

ان اشتراكية التسيير الذاتي هي بالدقة تلك التي تحرص على ان توفّر للمنشأة خير جميع الذين يعملون فيها واهتمامهم المشترك •
فكيف السبيل الى منع العمال المشاركين من ان يصبحوا من جديد (بفعل لعبة الملكية الخاصة او الدولة المركزة) اجراء مستغَلين محكومين ؟

من المهم أولا ألا تضفي ملكيةُ وسائل الانتاج سلطةَ الامر واحتكار الارباح • ومن الممكن جدا بلوغ ذلك في شركة مسيرة تسييرا ذاتيا، وليس في الامر اية يوتوبيا ، وانما الامر هو تعميم تطبيق ، فيظروف جديدة ، توصّلت اليه الرأسمالية نفسها : تأجير وسائل التجهيز الذي يسمح لمنشأة ما بتسجيل ثمن هذا التأجير في نفقاتها العامة بدلا من ترك السلطة في المنشأة ونتائجها لمالك وسائل الانتاج (سواء كان دولة او قطاعا خاصا) •

تبقى ضرورة تغطية الخطر الاقتصادي ، هنا ايضا ، بتجنب سيطرة الرأسمالية الخاصة او رأسمالية الدولة • والحل يكمن في نظام للتأمينات• ان على المنشآت ان تعقد تأمينات بدفعات محسوبة على اساس احصائي،

بالطريقة نفسها التي تقبل بها شركة تأمين ضد المرض خطر ان تدفع لورثة هذا الزبون او ذاك اكثر مما قبضت من اقساط دفعها المؤمن عليه ، ما دامت تعرف ، احصائيا، ان مجموع الاقساط التي يدفعها المؤمّن عليهم يغطي مجموع المبالغ التي تدفع لورثة المتوفين •

وهكذا بعد ان تتحرر المنشأة المسيّرة ذاتيا ، بفضل « التأجير » ، من العبوديات التي كانت تفرضها عليها السلطة الاستنسابية والتي كانت ملكية وسائل الانتاج تتمتع بها ،وبعد ان تتحرر ، بفضل نظام التأمينات ، من حجة التعويض على الخطر لتبرير الاستيلاء على الارباح ، تستطيع ان تمنح نفسها تشريعا جديدا • ولا ينبغي خلط التسيير الذاتي بالصورة المشوّهة التي ينسبها اليه المشنّعون عليه : فليست المسألة مسألة منشأة يؤخذ فيها كل قرار ، في كل لحظة ، من قبل الجميع • ان منشأة كهذه لاتملك اي حظ بالعيش والبقاء • بل سوف يكون للمنشأة الاشتراكية المسيرة ذاتيا مدير ونظام • ولكنه مدير منتخب ، وقانون لنظام يوضع وفق قرار جماعي •

هذان التدبيران الرئيسيان : اختيار القادة ، وتنظيم العمل وطرقه ، هما ، ببساطة ، بمنجى من طغيان الملكية الخاصة او ملكية الدولة ،وهما يمنحان جميع السلطات وجميع الثمار ،خارج العمال اليدويين والمثقفين الذين يكوّنون المنشأة •

واذن فان الاشتراكية ذات التسيير الذاتي ليست هي الفوضى ، بل هي العبور من بنية مَلكية الطراز الى تكوين ديموقراطي للمنشأة •

ولنضف اخيرا ان هذه الطريقة ، اذا ما طبّقت على العالم الثالث ، تمنع البلدان المصنعة والشركات المتعددة الجنسيات من ان تلعب دور الطفيليات التي تضخ وتسلب الثروات الانسانية والمادية للبلد ، بل هي على العكس ستتيح استبدالا سريعا للمنتفعين من الاستغلال ولقادتهم بالعمال والاطارات المحلية •

ولان مثل هذه الطريقة ليست خديعة ، فهي تفترض تحقيق عدد من

التدابير المسبقة او المرافقة القادرة على وضع حد لخارجانيّة وكثافة مراكز التقرير وعلى خلق شروط مشاركة لا تكون اكذوبة :

تأمين اعلام كامل لكل شخص ، مما يقتضي :

ـ الغاء السر الصناعي والتجاري : ان فتح دفاتر حسابات المنشأة للموظفين (الذين يحق لهم استدعاء خبراء خارجيين) ينبغي ان يتيح لكل انسان ان يعرف العلاقات بين الرواتب والانتاجية والارباح والاسعار والتمويلات ، وان يحكم بنفسه على النفع الاجتماعي للمنتجات وللخدمات وللمبلغ الحقيقي ، لا الخفيّ ، للتمويل الذاتي .

ـ الغاء سرّ الدخل : ان المرتبات والتعويضات هي وحدها ، حتى الآن ، معروفة . وسيكون صعبا تقليص الوان اللامساواة الاساسية اذا لم يستطع كل فرد ان يعرف دخل جميع الآخرين .

ـ تحقيق تعددية حقيقية :لا تولد التعددية الحقيقية من تعدّد المصالح المتواجهة ، والاحزاب المتنافسة ، والايديولوجيات المتصارعة كما في « الادارة المشتركة » الالمانية (حتى ولو نسقّت مع مساهمة العمال في الارباح ، كما هو الشأن في شركة فولسفاغن) او في ما يسمّى بـ « الاشتراكية السويدية » القائمة على التعاون الثلاثي بين ارباب العمل والنقابات العمالية والدولة . ان هذه ليست الا اشكالا اخرى من الرأسمالية .

ان التعددية الحقيقية تولد اولا من « تعدّد المشاريع » (اذ تتحدّد السلطة اولا كسلطة اقتراح) ومن « تعدد الابعاد الانسانية » .

ان تعدد الابعاد الانسانية لا يمكن ان يُحترم وينشّط ، على مستوى المنشأة نفسه ، الا اذا اكتسبت المنشأة تعدد ابعاد بدلا من ان تتوقف على مقياس الفعالية التقنية وحده (الذي يتعلق هو نفسه بقصدية النمو فحسب) .

ان للمنشأة ، اذا اريد لها ان تكوّن الخلية الحيّة للنسيج الاجتماعي، ثلاثة ابعاد اساسية :

١ ـ بُعد اقتصادي : وهو ان تنتج ، بحدّ أعلى من الفعاليـة وبادارة مُثلى ، منافع وخدمات ذات نفع اجتماعي غير مشكوك فيه .

٢ ـ بُعد اجتماعي : وهو ان تحقق هذه المهمة في ظروف تسمح بانبثاق الانسان وتفتحه وليس باستلابه وارتهانه .

٣ ـ بُعد ثقافي : ليس فقط لتأمين الثقافة المهنية المستجيبة لحاجات المنشأة ذات المدى القصير ، بـل :

ـ لمنح الثقافة « الاقتصادية » التي تتيح فهم تسيير المنشأة والمشاركة فيه .

ـ لمنح الثقافة « الجمالية » التي تنمي التأمل فـي الفعـل الخلاق والاستعداد للاستباق الخـلاق .

ـ لمنح الثقافة « الاستقبالية » الموضوعة كتأمل في الغايات والاهداف ، والتي غايتهـا الاخيرة تنشيط النشاط الخلاق لدى كل فرد (١) .

تعدد المشاريع : ان المسألة هي اتاحة وضع خطة ، عـلى المستويين الاقتصادي والسياسي ، واقرارها بشكل نقديّ ، اي ليست هي تقديم « برنامج ناجز » بواسطة حزب او مرشح للانتخابات ، برنامج لا يُجاب عليه الا بنعم او بلا ، بل هي اقتراح عدة نماذج ، موضوعة انطلاقاً مـن مبادرات في القاعدة واقتراحات من القمة ، وأخضاعها للنقد ولافكـار العمال والامة كلهـا .

والتسيير الذاتي ، اذا ما فُهم على هذا النحو ، هو الفكرة ـ الحدّ ، أفق كـل عمل اقتصادي او سياسي يهدف الى ان يصنع كل انسان انساناً ، اي خالقا . ولا بد لهذا الهدف من ان يوضع منذ البـدء ، وان يحافظ باستمرار على حضوره للمحافظـة على الاتجاه ولمنع تبـدّل اساسي او ثورة من ان يسقطا في ضرب جديد من الطغيان او الارتهان .

هذا المقصد يقتضي عمليا ثلاثة هموم ثابتة :

ـ تثقيف العمال والمواطنين واعلامهـم .

---

(١) انظر فيما بعد الفصل المتعلق بالتغيير الضروري للنظام التربوي .

ـ تعددية المشاريـع •
ـ دوران يمنع كل تبلور لطبقة قائدة او لامتهان سياسي او لديوانية ما •
والشروط الاولى العملية التي لا بد من توافرها للاتجاه نحو مثل هذا الوضع واستقلال هذه الديناميكية :

١ ـ تخفيض ساعات العمـل

٢ ـ الاهتمام الذي يبديه كل فرد (بفضل شفافية اواليات السلطة علـى جميع المستويات وعلى الدوران) بعمل المنشأة والمجتمع الاجمالـي (التسيير الذاتي والتسيير الاجتماعي) •

٣ ـ التقرير الذاتي للاهداف والتسيير الذاتي للوسائل ، وليس قرارات تتخذهـا حصرا سلطات خارجية (ارباب عمل ، دولة ، احزاب ،الخ •)

٤ ـ لا احتكار في استعمال وسائل الاتصال الجماهيريـة (الراديـو والتلفزيـون والسينما والصحافة والنشر الخ •)

٥ ـ لا يمكن للتسيير الذاتي ان يُخلط بالنظام التعاوني ، لان كون منشأة ما مدارة بموظفيهـا لا يستبعد بالضرورة ذاتية المنشأة وانانيتها ، كما انه لا يستبعد الامتيازات المعزوة الى ايرادات المركز ، ثم انه لا يضمن اطلاقـا النفـع الاجتماعي لمنتجات المنشأة او خدماتها •

فاذا ميّز التسيير الذاتي هذا التمييز الجليّ عن التعاونيات مـن نوع « المنجم لعماله » فهـو ليس على الاطلاق عقبة في طريق التخطيط والدمج الاقتصادي ، وهمـا ضرورتان تقنيتان •

ولكن بلوغه يقتضي التماس وسائل اخرى غير اعتباطية السـوق العمياء والمركزة الاستبدادية للخطة : من مثل تعليم المشاركات في العمل التي تتيـح لكل منتج ، ولكل وحدة عملية ، ولكل منشأة ، ولكل جماعة اقتصاديـة ان تدرك تبعية القرارات القطاعية واحدهـا بالنسبة للاخر (ومنها سجلات « ليونتيف » المطبقـة علـى اقتصاد لا يكـون بعـد اقتصـاد السـوق) •

وتستطيع المواصلات المسافية ، على الصعيد السوقي ـ الاقتصادي والسياسي ، ان تحقق ، على نحـو غير منتظر ، حلم المدينة الفاضلة الذي

كان قائمـا ، من افلاطـون الى روسو ، علـى تقارب المواطنين وميزة اتصالاتهم : كان كل منهم بمتناول الصوت من انسان آخر • اما اليوم ، فـان العالم كله « بمتناول الصوت والنظر » بفضل الراديو والتلفزيون (الاغور الالكترونية) (١) • ان بالامكان اذن تصوّر مجموعة كاملة من « الصوريّات » لكل قرار متخذ من اجل غاية جزئية ، ولنتائجه • بحيث ان كل فرد يستطيع باستمرار ان ينتقل من التفصيل والوسائل الى الكل والغايـات • وهذه الشبكـة « الافقيـة » للتنظيم الذاتي للمجموعات التحتيـة يسمح في وقت واحد بالتخلص من الارتهانات (اي مـن الخارجانية والكثافـة) المرتبطـة بالتخطيط « العمودي » المركـز والاستبدادي ،او من منافسات السوق الغابية حيث تبـدو محصلـة الاتجاهات الواعية لكل فرد « امرا لم يرده أحد » (انجلز) •

٦ ـ ان التقليص التدريجي للمثيرات الماديـة ضروري اذا اريـد تجنب دمج العامل في النظام كمنتج وكمستهلك (اذن ككائن ذي بـُعد واحد) وليس كخلاّق وكاداري •

٧ ـ ان اعادة ادخال السوق كمنظّم للانتاج لا يمكن ان يكـون علاجا لصلابة التخطيط الاستبدادي •

ان احدى المسائل المركزية التي تـُطرح على كل من يـود ان يضع ويحقق مشروعـا جديدا للحضارة ، هي مزدوجة (كما رآهـا المنظرون اليوغسلاف) :

ـ ايجاد طريقة لتقديرقيمة العمل بمقاييس اخرى غير مقاييس السوق•
ـ ايجاد طريقة لتقييم الحاجات الاجتماعيـة بغير مقـاس الطلـب علـى السـوق •

ولمنع التكاثر الفوضوي والسرطاني للحاجات الاصطناعية ، ولاظهار الحاجات الجديدة التي تنزع الى ترقية الانسان وليس الى استلابـه ،

---

(١) انظر كتاب روبير وانجرمه وهولد لواست : « ما بعد التلفزيـون » منشورات ماشيت ١٩٧٣ •

فان « التسيير الذاتي للانتاج » يجب ان يرافقه « التسيير الاجتماعي للاستهلاك » ، هذا اذا أردنا تحقيق مجتمع قائم على الجهد الهادف « للكينونة » وليس « للامتلاك » .

ولبلوغ هدفنا ، وهو مشركة السوق « من القاعدة » ، لا بد من تقليص الارتهانات على مستوى الاستهلاك، كما رسمنا مشروع ذلك على مستوى الانتاج .

ان التسيير الاجتماعي الذي يمارس بشكل جمعيات تطوّعية او تجمعات ، على مستوى الاستهلاك ، او بشكل المستفيدين من المنافع والخدمات ، يلعب دورا موازيا لدور التسيير الذاتي في المنشأة لجعل تغيير المجتمع ممكنا ، ولتنمية الطاقة الخلاقة لدى كل فرد ممن يشكلونه ، ولاظهار طراز جديد من النمو .

وما يحدد ويميز العمل المشترك، بالنسبة للمنشأة الخاصة وللمركزة الحكومية ، هو انه ليس قائما على التوجيهية ولا على ترك الامور تجري (1)، وانما على التطوّع وعلى المشاركة الجماعية : ان التجمع فريق يضع افراده في المشاركة عملهم اليدوي او الثقافي لغاية اخرى غير تقاسم الارباح .

ان كلمة « مشاركة » ملتبسة. فلها على الاقل ثلاثة معان مختلفة:

1 ـ تحمّل المسؤولية في وضع القرار والاختيار النهائي .
2 ـ مجرد الانتماء الى مجموعة (تعبّر عن نفسها ، مثلا ، بدفع الاشتراكات ، وحضور الاجتماعات عند الاقتضاء .)
3 ـ استعمال خدمات فريق (كزبون تعاونية او مستفيد من مكتبة مثلا) (2) .

ونحن نقصد هنا « المشاركة » بالمعنى الكامل للكلمة الذي

---

(1) انظر كتاب جان فرانسوا سالاري وسوزان ويلش ـ بونار « العمل المشترك » سلسلة « الاقتصاد والانسانية » منشورات اوفرير ، 1970 .

(2) انظر كتاب البير ميستر « المشاركة في التجمعات » سلسلة « الاقتصاد والانسانية » منشورات اوفرير 1972 .

يحتمل اللحظات الثلاث ، ولا سيما الاولى . فعلى هذا النحو فقط تكون المشاركة هي هذه الجدلية للفرد وللجماعة التي تستطيع وحدها انتاج التغيير والنشاط الخلاّق . المشاركة الكاملة هي المشاركة في وضع المشروع الاجمالي للمجتمع وفي تحقيقه .

وهذا الشكل من التنظيم الجماعي او التجمّعي ليس ظاهرة جديدة ، ومن اليسير اعطاء امثلة مختلفة عنه ، حتى من غير ان نرجع الى الجماعات الدينية او الطوائف او الاخويّات في الماضي البعيد ، او الى تكوين النقابات والتعاونيات والحركات النسائية ، الخ ..

ولكن هناك فرقا اساسيا بين هذه التجمعات واشكال الجماعات القاعدية التي تولد في هذا الثلث الاخير من القرن العشرين والتي نسعى الى تنميتها في اتجاهات جديدة .

كانت جمعيات القرن التاسع عشر تُشكل لمقاومة « تذرية » الاشخاص الذين كانوا يشعرون بأن المجتمع الحر والفردي قد اهملهم.

اما الجماعات القاعدية الحالية فهي تشكل لمقاومة « تكتيل » مجتمع بلغ من مركزته وسَلسلته وديوانيته انه يخنق حس الانسان واستقلاله ، وحسّ المسؤوليات ، ويدفع الى الجمود السلبي والى عدم الاكتراث بالشيء العام الذي اصبح لاشخصيا وسالبا كآلة او « كجهاز » .

من هذه الاهداف المتعارضة جذريا تنشأ اختلافات كبرى في بِناها وفي تطوراتها . ولما كانت غاية الاولى تشكيل فريق متماسك ومنظم لمقاومة تنافسات الغابة وتفتيت المجتمعات المسماة « حرة » ، فان مطلب الانسجام تفوّق سريعا على مطلب المشاركة ، وتمّ التوصّل ، بعد المرحلة الدستورية القائمة على نوع من الديموقراطية المباشرة التي يملك كل فرد فيها سلطة الاقتراح ، الى ديموقراطية مفوّضة يصبح المناضلون فيها اداريين مهنيين ، وقادة لا يملك اعضاء القاعدة تجاههم الا رقابة متقطعة ، وسلبية تماما بسبب لعبة الانتخابات (1).

---

(1) انظر كتاب روبير ميشال عن « الاحزاب السياسية » المترجم عن الالمانية ، منشورات بيار وبرير ، باريس ، ١٩١٣ .

وهكذا تنحطّ الديموقراطية الى « حكم قلّة » متخلية اكثر فاكثر عن سلطة الاقتراح والتسيير الى « دائمين » .

والقضية اليوم هي اطلاق الحركة المعاكسة : خلق جمعيات ينتصر فيها المجدّد على المسيِّر ، والمحرّك على المدير .

ذلك انه من أجل احلال نمو كيفيّ للبشر وللكينونة محل نموّ كمّي للاشياء والاملاك ، فان المسائل الكبرى للجماعات التي تهدف الى اكتشاف قصديات المجتمع الاجمالية ومناصرتها ، تنهض اولا ، في جميع المستويات ، على :

١ ــ اظهار الحاجات ،
٢ ــ اختراع الوسائل لارضاء هذه الحاجات ،
٣ ــ الوصول الى تشغيل هذه الوسائل ،
٤ ــ دمج هذه المبادرات المحلية ، القطاعية ، في التخطيط الاجمالي .

هنا يكون للجماعة المتشاركة ، أيا كان هدفها ومهما كان جزئيا ، قيمة تربوية عظيمة ، لانها تتطلب ثقافة واعلاما دائمين وحسّا مرهفا للتغيرات التاريخية الجارية لتحريك مشاركة كل فرد تحريكا قويا .

كيف ينظّم مستعملو الخدمات ومستهلكو المنتجات لوضع حد لخارجانيّة السوق وكثافته ؟ وبعبارة اخرى ، كيف تنظّم « المشاركة » على هذا المستوى ؟ ان من الممكن ، مثلا ، خلق جماعات مراقبة وتسيير اجتماعي .

للدفاع عن المستهلك

ان هذه الجمعية مثلا يمكن ان تكون مهمتها « مراقبة الاسعار » في كل سوق محلية ، او عند كل فريق من باعة المفرّق ، او على المساحات الكبرى ، بطلب معرفة عناصر كل سعر : سعر الشراء عند الانتاج ، والنقليات ، والتحويل ، والتوزيع ،واعلان ذلك بالنشر ، والعنونة ووسائل الاتصال الجماهيرية الكبرى (الاذاعة والتلفزيون والصحافة الخ .)

وهذه الجمعية الاخرى يمكن ان تكون مهمتها « المراقبة التقنية » بطلب معرفة مقومات كل انتاج (كما يجري بالنسبة للمنتجات الصيدلية ، وان كان يجري بشكل سيىء) .

وجمعيات مراقبة وادارة اخرى يمكن ان تنشأ لتأخذ على عاتقها بعض الخدمات او التجهيزات الجماعية بـ « تنظيم المستعملين الذين يقيمون منشآت ليست خاصة ولا حكومية » بل عامة وجماعية ، اي يديرها المستعملون أنفسهم .

فمثلا يمكن للنظام الحالي للتأمينات ان يستبدل بتبادليات من طراز « تبادلية التأمينات لمعلمي فرنسا » ،او « التبادلية العامة للتربية الوطنية » اللتين تقدمان ، مقابل اشتراكات ادنى من اقساط التأمينات الخاصة ، خدمات اكبر لانها لا ترمي الى هدف الربح ، وان قسما من العمل يتم مجانا (مثال المندوبين في كل وحدة عمل) وهكذا يمكن ان يوضع حد لطفيلية التأمينات الخاصة او الحكومية ولابتزازها للارباح الباهظة التي تكسبها سلطة كبيرة في الاقتصاد الوطني .

وكذلك يمكن ان تشكل « تبادليات للنقليات المشتركة » تقلص عدد السيارات الخاصة في التجمعات السكنية وتنظم في الوقت نفسه تأجير السيارات (للعطل مثلا) ، وذلك من اجل تخفيض نفقات الوقود والصيانة الخاصة للسيارات والازدحام في المدن .

و« تعاونيات الشراء المشترك » ابتداء من الجمعيات المحدودة (التي يذهب بعضها الى حد التشارك في الدخل) حتى التنظيمات على المستوى الوطني التي أثبتت ان التوفير الذي يؤمنه هذا النظام يمكن ان يبلغ او يتجاوز ٢٥ بالمئة .

وثمة جمعيات اخرى يمكن ان تشكل بغايات مختلفة : مثلا رقابة تسيير مجمع كبير لملاحقة المضاربات العقارية . وبالامكان تبني هذا الشكل من الرقابة والادارة للتجهيزات الجماعية (مستشفيات وعيادات)، كما ان ثمة « جمعيات لذوي الطلبة » ، شريطة ان نبدأ دائما بالوحدة الاصغر حيث المشاركة اكبر ، ليتم بعد ذلك ، وعند الاقتضاء ،

الاتحاد على الصعيد الوطني • وجميع هذه الافكار مستوحاة من الفكرة القاعدية التي اوردناها : ان الملكية الخاصة ليست وحدها مصدر الانسلاب ، والغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج يمكن ان يكون ، في احسن الحالات (١) ، شرطا ضروريا ، ولكنه غير كاف •

من هذه الافكار حول مشركة الاقتصاد انطلاقا من القاعدة تخرج سمة اولى واساسية للتسيير الذاتي : ان التسيير الذاتي لا يمكن في اي حال ان يختلط بالمفهوم « البرودوني » للتعاونية وللفوضى •

ذلك انه اولا لا يعود الى تغيير تدريجي للمنشآت التعاونية • فليست المسألة فقط مسألة تغيير في بُنى الانتاج ، بل في مجموع النشاطات الاجتماعية التي تتيح لكل فرد ان يشارك في التقرير •

ثم ان هذه الحركة ، بسبب انها تمسّ المجتمع الاجمالي ، لا يمكن ان تتحقق مرحلة فمرحلة ، بل هي ، بعد حقبة من التمخض تبدو فيها بعض المبادرات الدقيقة ضرورية (ولادة سلطة مزدوجة شبيهة بأهمية « العاميّات » البورجوازية في قلب النظام الاقطاعي) تتطلب لحظة قطع : هي لحظة اعادة البناء الاجمالي للنظام •

واخيرا لان المشروع التسييري ـ الذاتي يقوم على مفهوم للانسان متعارض جذريا مع مفهوم « برودون » والفوضى : فليس هو امتدادا للفردية البورجوازية التي ولدت في عصر « النهضة » وانتصرت مع « الثورة الفرنسية » • ان اية ثورة اشتراكية لا يمكن ان تؤسس على مفهوم الفرد المجرّد ، وهو خاصية الثورات البورجوازية التي تقيم الديموقراطيات الشكلية • بل ان كل ثورة اشتراكية حقيقية تقتضي ، على العكس ، ان يخلق من جديد نسيج اجتماعي فتّته النزعة الفردية منذ وقت طويل ، وأدت،في المجتمعات الحالية ، الى تواجد غبار من الافراد المسحوقين ذرّات تجاه جهاز للدولة الكليّة القدرة ،

---

(١) نقصد من عبارة « احسن الحالات » الحالة التي تعني « مشركة » حقيقية لملكيه وسائل الانتاج ،وليس استثمارها من قبل الدولة ، ذلك الاستثمار الذي لا يتيح« مشاركة » حقيقية للعمال في تصميم القرار وتنفيذه ، فيبقي بذلك على الانسلابات الاساسية .

جاعلة من المواطن دمية تشد خيوطها « من فوق » .

واعادة خلق هذا النسيج ليست ممكنة الا انطلاقا من مشروع جماعي وليس فردي . والجماعات المراد تشكيلها هي خاصة ، كما بينّا ، مجالس عمالية للرقابة والادارة ، جماعات قاعدية للاستهلاك والخدمات ، ومراكز مبادرات للثقافة (بأوسع معاني الكلمة) .

على هذا النحو يتضح تحديد التسيير الذاتي : ليس التسيير الذاتي هو فقط طريقة ما لتسيير المنشآت ، بل هو ، في جميع ميادين الحياة الاجتماعية ، مطلب « حل المشكلات حيث تطرح » .

فمشكلات مصنع او جامعة او مجمّع كبير او مستشفى ، مثلا ، لا يمكن ان تحل في مكاتب ممركزة في باريس ، ولا في برلمان ، حتى ولا في الشارع ، بل حيث تطرح ، ومن قبل الذين تطرح عليهم .

ونكتفي هنا بايراد مثل من الف مثل : فكل مستشفى في فرنسا يتعلق اليوم بأربع وزارات . والحق ان هذه الديوانية كلها ــ مع تنافراتها ــ هي طفيلية . ان المشكلة الاجمالية لتوزيع الموارد تتعلق وحدها بتخطيط قومي . والباقي كله يمكن ان يحل محليا من قبل الجهاز المهتم والمستعملين (اي الجماعة المحلية التي يخدمها هذا المستشفى) .

يبقى اذن التفكير في مسائل السياسة والثقافة . ذلك انه لا يكفي مشركة الاقتصاد ، بل كذلك سياسة الدولة، والثقافة والتعليم التي هي ، باشكالها الحالية ، الاركان الثلاثة لمجتمع « النمو » من اجل النمو » .

٥

مشركة السياسة والدولة من القاعدة

ان تجذّر الرقابات والتسيير من القاعدة على مستوى الاقتصاد (انتاجا واستهلاكا) يتيح اظهار مفهوم جديد للسياسة : ان السياسة لا تستطيع ، بلا انحطاط ، ان تتحدّد فقط كتقنية الوصول الى السلطة او الحفاظ على السلطة . ونقصد بالسياسة :

١ ــ « تأمّلا في غايات » المجتمع الاجمالي وادارة اجهزته المختلفة .

٢ ــ تنظيم الوسائل تنظيما يتيح ، في القاعدة ، تنشيط الوعي النقدي والخلاق لضرورة هذا التأمل في الغايات ، وفي المسؤولية الشخصية لكل فرد في تسيير جميع النشاطات الاجتماعية .

على الصعيد السياسي ، تبقى صالحة المباديء التي اوردناها على الصعيد الاقتصادي : ان اشتراكية قائمة ، انطلاقا من القاعدة ، على التقرير الذاتي للغايات ، وعلى التسيير الذاتي للوسائل ، ليست مجتمعا يقرر فيه كل فرد في كل لحظة .

ان ما وضعناه موضع الاتهام ، في جميع المجتمعات الاستبدادية المركزة (سواء أكان الامر يتعلق بالنظام السوفياتي او بالانظمة الرأسمالية التي يتقنّع فيها الاحتكار الفعلي للتقريرات الموضوعة بايدي بعض القوى الاقتصادية والسياسية الكبرى بقناع الاوهام البرلمانية والانتخابية) ليس هو كون بعض الاختيارات الاساسية تؤخذ على مستوى المجتمع الاجمالي ، كما انه ليس مبدأ تفويض السلطة ، الذي هو ضرورة ، بل ان ما وضعناه موضع الاتهام هو الاواليات التي لم تتخذ التقريرات بواسطتها انطلاقا من مشاركة فعلية وتحت رقابة حقيقية من القاعدة . وهو كذلك الطابع الاجمالي ، الدائم والمحترف ، لتفويض السلطة .

ان تفويض السلطة لا بد من ان يكون اجماليا حين يكون نظام الانتخاب مؤسسا على الدوائر الارضية : فنظام « الديموقراطية التمثيلية » انما اقامته البورجوازية بعد حقبة طويلة من الصراع ومن « السلطة المزدوجة » (سلطة الاقطاعيين وسلطة العاميّات البورجوازية) •

وقد كان هذا النظام الجديد ، الموجه ضد ملكية اقطاعية الجوهر ، أرضية ، يقوم على اقتراع « افقي » ، اقليمي • وقد كان يمكن لهذا الطراز من التمثيل الاقليمي ، ان يعطي ، في مجتمع زراعي أصلا ، صورة للبلد صادقة بما فيه الكفاية (حين لم يكن « ضرائبيا » ، اي حين لم يكن يستبعد من حق الاقتراع من ليسوا مالكين) •

ولكن حين أخذت الارياف تهجر اكثر فأكثر ، مع نمو الصناعة ، وحين أخذت تنشأ من جديد نوى من العمّال كثيفة جدا في بعض المراكز المدينية ، أصبحت الانتخابات تشوه صورة البلد اكثر فاكثر • فقد قامت في انكلترا ، في القرن التاسع عشر ، « بلدات فاسدة » ينتخب فيها النائب ، في ريف أصبح مهجورا ، بحفنة من الاصوات ، في حين انه كان لا بد ،في مراكز صناعية يتكوّم فيها العمال ، من عشرات آلاف الاصوات لحمل ممثل للعمال الى البرلمان • وقد حدثت ظاهرة مماثلة في فرنسا : فبسبب لعبة التقطيع الاقليمي للدوائر الانتخابية ، فلا بد لانتخاب نائب يساري من ضعفين او من ثلاثة اضعاف من الاصوات المطلوبة لانتخاب نائب يميني • ويكفي ان نقارن ، منذ قرن ونصف القرن حتى ايامنا هذه ، بين العدد الاجمالي للاصوات التي حصل عليها كل حزب ، وبين عدد ممثليه في « الجمعية الوطنية » ، وخصوصا في مجلس الشيوخ ، لنقيّم أهمية هذا الالتواء •

وبالاضافة الى ذلك ، حين ينتخب الممثل على القاعدة الاقليمية ، اي من قبل اشخاص لا يجمع بينهم الا السكنى في الحي نفسه ، فان التمثيل هو بالضرورة اجمالي ، اي انه يتناول مجمل المشكلات المطروحة • فالاقتراع هو اذن « مجرد » : انه لا يدعو الناخب الى تقرير حل مشكلة

مـا ، بل يدعوه الى ان يعطي رأيه ، اجمالا ، في ايديولوجية ما ، والى ان يوقع صكـا على بياض لصالح الممثل الذي انتخبه لحـل المشكلات . والطابع الاجمالي لهذا التفويض لا يرجع فقط الى ان النظام التمثيلي قـد انشيء اولا في مجتمعات ذات غالبيـة زراعيـة ، ووجّه ضد الاقطاعيين .

وهذا الطابع الاجمالي ، والسالب ، لا يتأتى فقط مـن الانتخابات القائمة على قاعدة المقاطعة ، بل يتأتى ايضا من كون نظام « الديموقراطية التمثيلية » ، بشكله البورجوازي ، قد « افرزه » اقتصاد السوق .والنظام البرلماني ، على هذه الصورة ، يشكل في بدايته تقدما كبيرا .

ففي قلب البرلمان ، يتمثل مختلف اشكال الملكية (الصناعية والتجارية والمصرفيـة) وليس فقط الملكية العقارية ، الى ان ظهرت ، في اواخـر القرن التاسع عشر ، « الاحزاب العمالية » (احزاب الذين ليسوا مالكين الا لقدرة العمل) وهذا البرلمان هـو آلة نضال ضد كل محاولـة للعودة الى سلطـة الاقطاعيين وكبار مالكي الاراضي : ان كل « حزب سياسي » يمثل تمثيلا كبيرا او صغيرا مصالح هذه الطبقة الاجتماعية او تلك ، وان تنافس هذه الاحزاب يسمح بتحديد محصلة نسبة القوى في كل وقت . ونسبة القوى هذه تترجم ، اجمالا ، بالحكومة التي تمارس بواسطة جهاز الدولة (الجيش ، الشرطة ، القضاء ثم التدخلات الاقتصادية) « تحكيما » بين المصالـح والقوى الحاضرة .

ولكن هذا الشكل البرلماني للديموقراطية التمثيلية ، الناشيء مـن السوق والمكوّن على صورته ، سواء من اجل ممارسة وظيفة « الدولـة الساهرة » (دولة تضمن « قواعد لعبة » السوق) العزيزة علـى قلب الرأسمالية الليبرالية ، او من اجل تقديم المساعدة، والتنشيطات والامتيازات لجماعات الضغط الاوفر قوة ــ هذا الشكل البرلماني يقـوم ، كالسوق ، على مفهوم احصائي للانسان : ان المواطـن هو تجريـد (وتوضـع بين هلالين سلطـة ضغطه الاقتصادية او عجـزه الاقتصادي ، يوضع ذلـك بمراءاة ونفـاق) .

شكليا ، لا يتمتع الملياردير مالك« سلسلة »من الصحف ، الا بصوت

واحد، انتخابيا ، شأنه في ذلك شـأن اكبر « المعدمين » من المواطنين .
ولكن هل يعني هذا ان سلطتـه السياسية مساوية ؟

الواقع ان الاكذوبة الاحصائية « للاقتراع العام » تخفي الوانا مـن التفاوت فظيعة : تفاوت في الاسهام بالحياة السياسية يُعزى الى اختلاف مستويات الثقافة والى احتراف « المهن السياسية » ، وتفاوت يُعـزى الى مراقبة الاعلام ، وتفاوت يُعزى الى « جماعات الضغط » كجماعـات السيارات او المضاربات العقارية او التسليح (١) .

وبالمقابل ، فان الطابع الطبقي للدولة ، الناتج عن الوان التفاوت هذه، يتجلى في سياسة الضريبة التي هي في صالح الاغنياء على حساب الآخرين، وفي سياسـة اجتماعية هزئية ، وفي لعبة المساعدات او الاعفاء الضريبـي الممنوح لكبار سادة الاراضي والصناعة والتجـارة ، وفـي التمييزات الاجتماعية — لا حقوقيا ولكن واقعيا — في توزيع التربية ، وفي امتيازات الاحتكارات، وفي نفقات التسليح لصالح بعض الشركات الخاصة الكبرى، لان النفقات العسكرية هي جزء لا يتجزأ من نظام تسيطر عليه الاحتكارات وتصلح غالبا كمنظم قصير المدى لتجنب الازمـات والبطالـة (٢) . والمثال الاميركي « للحروب المحلية » لتنشيط الاحوال ، كما كتبت جريدة « وول ستريت » ، في عهد حرب كوريا ، مثال نموذجي .

في هذه الظروف ، يتفتت المواطن ، ويعتبر كليا « كفرد » لا علاقة له بعد ، على الصعيد الانتخابي ، مع جاره في المقاطعة ، اكثر من علاقـة الشاري مع السوق . ان باعـة السياسة (الاحزاب) يقدمون له منتجات ناجزة (البرامج) ويستعملون في تنافسهم جميع اشكال دراسات السوق والدعاية . وان نظام الاحزاب السياسية هو لازمة مـن لـوازم اقتصـاد السوق . والنتيجة الاساسية الاشد سوءا لنظام « التفويض الاجمالي » هذا هي ارتهان المواطـن السياسي لنائبه او لحزبه . وقد سبق لجان جاك

---

(١) انظر خصوصا في هذا الموضوع كتاب دومهوف : « من يحكم اميركـا ؟ » منشورات برانتس هـول ، ١٩٦٧ .

(٢) انظر كتاب بول باران« الاقتصاد السياسي للنمو »منشورات ماسبيرو ١٩٥٧، ص١٦٨ .

روسو في « العقد الاجتماعي » ان قال : « ان الشعب الانكليزي يظن انه حر ، ولكنه يخطيء خطأ فظيعا ، فهو ليس حرا الا في فترات انتخابات اعضاء البرلمان ، وما ان ينتخبوا ، حتى يعود عبدا ، فليس هو بعد شيئا » . وقد قدم ماركس تحليلا بارزا لهذه الديموقراطية « الشكلية » في كتابه « القضية اليهودية » .

واذن ، فان « البرلمان » هو بنية بالية لعدة اسباب .

انه اولا يفترض تفويض السلطة ذاك الذي كان روسو نفسه يسميه « ارتهانا » (العقد الاجتماعي) وهو يفترض ثانيا « تمثيلا اجماليا » للفرد . ولكونه ، ثالثا ، يقوم على انتخاب « قاعدته اقليمية » ويفرزه اقتصاد السوق ، فهو لا يعتبر الانسان الا من زاوية الناخب المجردة والاحصائية . وغالبا ما تكون قراراته ، رابعا ، محصلة علاقات القوى بين مختلف « جماعات الضغط » (في القرن التاسع عشر بين مختلف اشكال الملكية : العقارية والصناعية والمصرفية الخ . وفي نهاية القرن التاسع عشر ، مع نشوء الاحزاب التي تنتسب الى طبقة العمال ، كانت جماعات الضغط تنزع الى الحصول على شروط افضل لبيع قوة العمل). خامسا ، لاسباب ناتجة ، الى حد بعيد ، عن التقدم التقني الذي يتطلب برمجة بعيدة المدى ، فقد البرلمان الجوهري من سلطاته لانه دائما بازاء مشاريع بسبيلها الى التحقيق . فهو لا يستطيع ، تعريفا ، ان يلزم مستقبلا سبق الزامه . واخيرا ، فان مبدأ التفويض الاجمالي والمهني يقود الى « تكتيل » الناخبين الذين يواجهون برامج جاهزة والذين ليس لهم بعد الا ان يجيبوا بخيار ايديولوجي بين هذا الحزب او ذاك ، لا ان يسهموا في المشكلات ،ولا في تحديد قصديات المجتمع الاجمالي .

والواقع ان النظام البرلماني ، كما لا يزال يعمل اليوم ، ليس هو في مفهومه للسيادة ، الا وريث الاستبدادية الملكية : فهو ينهض على الفرضية التي تنص على ان السلطة كلها يجب ان تكون ممركزة في القمة . هناك تتجابه تجابها اعمى ، وعلى نحو احصائي ، القوى الحاضرة . فمن

الذي يستطيع ، الا ان يكـون اعمى ، ان يعتبر من قبيـل المصادفـة التاريخيـة كون جميع « الديموقراطيات التمثيلية » في العالم الرأسمالي، القائمة على مفهوم فردي ، ذرّوي ، شكلي للانسان الاحصائي ، متوقفة الآن بفعـل توازن العجـز ؟

ان النسبة ، في كل ديموقراطية منها ، بين فريق السلطة والمعارضة ، هي قريبة من ٥١ بالمئة مقابل ٤٩ بالمئة . والسبب الاساسي هـو ان حزب السلطـة والمعارضة ليس لاي منهمـا مشروع متميز عن الآخر وقادر على صنع مستقبل لا يكون المدّ الانتحاري للحاضر . ان الامر هو كـذلك اليوم ، في الولايات المتحدة وانكلترا او السويد والمانيا الاتحاديـة وايطاليا ، اذا اردنـا ان نقتصر على الامثلة ذات المغزى الاكبر .

ولم يفلت الوضع الفرنسي من هـذا القانـون « للقصور الحراري السياسي » الذي يسيطر اليوم على جميع الديموقراطيات الشكلية التي لا مشروع انسانيا حقيقيا لها ، اي على مستوى المشكلات المطروحة .

ان « ديموقراطية » من هذا الطراز ، لكل حزب فيهـا همّ مهيمن هو الموعد الانتخابي الاقرب ، عاجزة عن اخراج مشروع ذي مدى بعيد . وان اقتراح مشروع ذي مدى بعيد يحتمل تغييرا في طراز الحياة الحالي، وعدولا عن رغائب صنعهـا تكـيّيف طويل ، يشكل خطرا على سياسي ما او على حزبه لا يفكـر احـد في مجابهته . وعلى ذلك ، فان اصـوات « الانسان الاحصائي » لا يمكن ان تتحرك بكثافـة بين برامج فرضت ايديولوجياتها الباليـة في مطلع القرن ديماغوجياتُ الحالة القائمـة . ان تلـك الاصوات تتوزع وفق القانون المستنقعي « للقصور الحراري » السياسـي . فكيف السبيل الى اقامة جماعـة انسانية حقيقية ؟

لقد كـان للجماعـة البدائية ، القبلية ، القائمة على صلات الدم ، اساس من « الطبيعة » . وقـد اتاح تقسيم العمل على خلـق مجتمعات قائمة على روابط « الثقافة » ، ولكنها روابط مستلبة : فالفـرد (وهـو « ذرّة » ، باليونانية) محصور باختصاصه وخاضع لفريق اجتماعي قائد معتبر ممثلا « المصلحة العامة » . لقد كانت هذه الاشكال من المجتمعات

الثنائية القائمة على التعارضات بين القادة والمقودين ، النفي التاريخي للجماعة العائلية والقبلية • وستكون الجماعة الانسانية الجديدة نفي ذلك النفي : فهي لن تكون مؤسسة بعد على الطبيعة ، ولا على الثقافة (ثقافة « رسمية ») بموكبها من الارتهانات ، والثنائية ، وبخارجانية السلطة والملكية والمعرفة وكثافتها • بل ستكون قائمة على المشاركة الخلاقة الانسانية لكل فرد في مجتمع يكفّ سيره عن ان يكون بالنسبة اليه خارجيا وكثيفا • ولوضع حد لجميع اشكال الخارجانية والكثافة السياسيتين اللتين تميّزان « الدول » حتى الآن ، ينبغي :

ـ الا يتعامل الانسان بعد ككائن ذي بعد واحد ،

ـ والا يكون محكوما بعد بالعجز كفرد معزول تجاه « الدولة » •

وعلى نقيض نظام برلماني منبثق من غبار من الافراد المجردين ، المفتتين ، كيف يستطيع الانسان ، كل انسان ان يتدخل سياسيا كمشارك فعال في جماعة ؟

ان التدبير الجذري الاول الذي ينبغي اتخاذه لتطهير النظام التمثيلي ، اي لكي يستطيع ان يعطي صورة للبلد اكثر مطابقة للواقع ، ولكي يدعو الناخب لوعي المشكلات الحسية بدلا من الاستسلام لايديولوجية اجمالية ، هو استبدال تمثيل القطاعات الاقليمية (كما هو الشأن في مجتمع زراعي قديم) بتمثيل للنشاطات الاجتماعية •

فاذا كان لكل وحدة عمل مجلسها او لجنتها الرقابية ، فان التمثيل القومي ينبغي ان يكون جوهريا « مؤتمرا » لمجالس العمال اليدويين والمثقفين •

ان النظام الضرائبي للبورجوازية حين تولّت السلطة مع ثورة ١٧٨٩ ، كان يقوم على هذا المبدأ : من لا يملك ، لا يقترع • والنظام الاشتراكي الذي تقترحه يقوم في البدء على مبدأ : من لا يعمل ، لا يقترع • وبالفعل ، فان ٩٥ بالمئة من المواطنين البالغين في بلادنا سيملكون حق الاقتراع (باعتبار ان المتقاعد يبقى طبعا مرتبطا بهيئة ناخبي المنشأة التي كان يعمل فيها ، وان عمل ربة البيت او ربة الاسرة يشبه اي عمل

يدوي آخر او ثقافي) وسيحذف فقط الطفيليون او اولئك الذين يعيشون من النشاطات الضارة بالمجتمع .

والحق ان هذه ليست الا مرحلة موقتة ، لان مجتمعا قائما على العمل ، اليدوي او الثقافي ، التقني او الفني او التربوي ، يحذف بطريقة أيسر من طريقة المجتمع القائم على الربح النشاطات الطفيلية للمضاربة ، كالدخل بلا عمل او التجارة السرية (قمار ، مخدرات الخ) .

وهكذا يمكن تجنّب الطابع الاجمالي لتفويض السلطة الضروري .

ولتجنب الطابع الثابت لتفويض السلطة ولاحتراف السياسة ، يجب ان يطبق مبدأ الدوران تطبيقا دقيقا : لا يحق لاحد ان يكون قابلا للانتخاب مرتين متتاليتين في المجالس التمثيلية . وبالاضافة الى ذلك ، وباعتبار ان المندوبين ليسوا هم مندوبي دائرة اقليمية ، وانما هم مندوبو وحدة عمل او استهلاك او ثقافة ، فمن المعقول تماما الا يكون مندوب هذه الوحدة هو نفسه دائما ، بل ان يختار ، لكل دورة من دورات « مؤتمر مجالس العمال » وفق طبيعة المشكلات المسجلة في جدول اعمال تلك الدورة . وقد بلغت هذه الفرضية من الابتعاد عن الطوبائية بحيث دخلت صراحة حيز التنفيذ في الدستور اليوغسلافي الاخير .

ويجب ان تكون مهمات اعضاء هذه المجالس اساسا :

١ ــ اظهار وتنشيط المبادرات والاقتراحات الصادرة عن المنشآت والجماعات الاجتماعية او الثقافية .

وبخلاف الديموقراطية البرلمانية التي تفصل الهيئة التشريعية عن الهيئة التنفيذية ، كانت عامية باريس مجلسا « متداولا وفاعلا » في وقت واحد ، حيث كان لكل عضو مسؤولية شخصية في تحقيق المشاريع . اما في منظورنا ، في المشروع القاضي بايقاظ مبادرات كل مواطن وقدرته على الخلق وتنشيطها وتنسيقها ، يكون الدور الجوهري لاعضاء « مؤتمر مجالس العمال » (وهم ليسوا منتخبين على القاعدة الاقليمية ، فليسوا اذن مرتبطين بـ « دائرة ») هو التجول في البلد كله « كممثلين مكلّفين » عام ١٧٩٣ بأن يجمعوا الاقتراحات من المنشآت ومن الجمعيات ذات

التسيير الاجتماعي ، ومن الجمعيات الثقافيـــة ، وان يترصّدوا مواهب الفنانين او المنظمين ليجعلوا مشاركـة الافراد والجماعات اكثر حيويـــة واوفر فعاليـة •

٢ ــ مراقبة المشاريع التي قبلتها الهيئة التنفيذية وتأميـن مناقشتها النقديـة (تعدد المشاريع واعلام كامل عن قصديتها وعملهـا ونتائجها) والعلنيـة (بألـوان التصنيـع والتكييف المذاعـة بجميـع الوسائـل الجماهيريـة) •

٣ ــ اقامة الهيئة التنفيذية ، وقبل كل شيء الرئاسة الوطنية •

هذه الهيئة التنفيذية ستكون مسؤولـة امـــام « مؤتمر مجالس العمال » ومهمتهـا بمعونـة « المؤتمر » والخبراء :

١ ــ تنظيم التخطيط الاقتصادي (بتنسيق الاقتراحات الصادرة عن مجالس التسيير الذاتي ، وعن جمعيات التسيير وعن المراكز الثقافية ، بنشر مختلف الاختيارات الممكنـة واسباب الاختيار واخضاعها للنقاش) سواء أكـان تخطيطـا معياريـا ذا فـروع ، او استثمـــارات او ضرائب او تحويـلات أجتماعيـة) •

٢ ــ وضع قوانين التوجيه الاجتماعي (تنظيم العمـل ، صحـة ، بيئـة ، الخ) •

٣ ــ اقتراح المشاريع الثقافية الكبرى ــ من مثـــل وضع مباديء التثقيف والتربية وخطط تنظيم المدن او تنسيق مشاريع انشاء الجمعيات الثقافيـة القاعديـة والباحثين والمبدعين •

٤ ــ تحديد القواعد العامة للنظام العام • هنا ايضا ، تجنبا لخارجانية الاحتراف ولسريّـة الديوانيات (اذا لم يكـن الامر أمر طغيان الاجهزة القمعيـة) يحسن مثـلا :

ــ على صعيد القضاء : انشاء مهنة حقوقية واحـــدة (محامـون وقضاة) ، انتخاب القضاة ، ودوران بحيث يكون رجال القانون انفسهم، دوريـا ، قضاة ومحامين ومدرّسي حقوق •

ــ على صعيد الشرطة : ستسمح « خدمة وطنية » (على غرار الخدمة

العسكرية الحالية) بتجنب تمهين الشرطة ، وباقامة دوران لجميع المواطنين في ممارسة مهمة السلامة العامة الضرورية .

ويطرح الجيش مشكلة عينية بالرغم من انه ليس الا حالة خاصةمن مشكلة خارجانية السلطة وكثافتها . ولا يمكن حلها من غير ان نموضعها تاريخيا .

فالجيش الوطني الفرنسي (مقابل الجيوش الاقطاعية الخاضعة لمولاها وحده) وُلد مع شارل السابع الذي انشأ جيشا بخدمة الامة ، لا بخدمة هذا السيد او ذاك .وقد شرع شارل السابع راتبا نظاميا للجندي وضع لتغطيته ضريبة وطنية . وقد زادت اهمية هذا الجيش مع تقدم الوحدة الوطنية وحظي بدعم الامة كلها ، ولا سيما البورجوازية التجارية (كانت « الميليشيات البورجوازية » تحمل في « بوفين » عام ١٢١٤ راية الملك) . والواقع ان هذا الجيش كان يؤمن التنقل الحر للناس والسلع على جميع الاراضي الوطنية في وجه السلاّبين .

وكما افرزت السوق البرلمان والمدرسة ، هكذا افرزت ضرورة هذا الجيش ، كضرورة الوسائل الاخرى للوحدة الوطنية (وحدة السلطة السياسية ، القانون والعدل ، الضرائب الوطنية ، وحدة الاوزان ، الخ).

وقيام « الدول الوطنية » عَهِد لهذه الجيوش بدور الدفاع عن الحدود التي كانت الامم تُصنع داخلها . وهكذا لعب الجيش ، في ولادة الامم ونموها ، دورا تقدميا وايجابيا عظيما . وقد تجلى هذا الدور بقوة في « الثورة الفرنسية » . فبعد ان زالت حظوة الجيش وفتّتته حروب السلالات الغريبة على المصلحة الوطنية ، والتي قامت بها الملكية المتهاوية ، يجدد هذا الجيش بانتسابات « الوطنيين » اليه ، اي الثوريين، فتوحّد مع فرنسا والمثل الاعلى الذي كانت تحمله . وبقايا الجيش القديم هي وحدها التي تجمعت في « كوبلنز » او في انكلترا تحت الرايات الاجنبية .

واذا قاوم الجيش الفرنسي مقاومة منتصرة تحالفات اوروبا الاقطاعية،

فقـد بدا ضامنا للحريات الفرنسية ، بل اكثر من ذلك ، محررا لجميـع الشعوب • وقد كانت انتصارات نابوليون الباهرة ، حتى ١٨١٣ ، معزوة لديناميكيـة هذه الفكرة ، لهذه الامة وللقائد الذي كان يجسّد عبقريتها، والذي كانت الشعوب تحيّيه ، كمـا يقول نابوليـون نفسه « كروبسبير على فرسه » • (وسيقول هيغل ، عند دخول نابوليون الى « ايانا » :« لقد رأيت العقـل على حصـان • »)

وحين تحوّل التحرير ، مع « الحصار القاري » ، الى طغيـان لكي يربط السوق الاوروبية كلهـا بمصالح اقتصاد الحرب الفرنسية وحدها ، وحين تحوّلجنرالات الثورة الى مارشالاتالامبراطورية ، بدأ الانحسار• وانتصرت الشعوب نفسها في حروب الانصار ، من اسبانيا الى روسيا ، على جيش كـان قد اصبح غريبا عنهـا ومضطهدا لها •

وهذا الدور الملتبس والمتناقض للجيش ، في عهد الامبراطوريـة ، مرتبط بتناقضـات النظام النابوليوني • ان لـه خصائص ثورية ، ثم اكثر فاكثر خصائص ثورية ـ مضادة • وهذا التحول يترجم حسّيا باعادة طبقة النبلاء الوراثية ، وبالتحالف مـع الملكيـات القديمة (التي يرمز اليهـا الزواج السياسي مع ابنـة امبراطور النمسا) • والعدول عمـا كـان الحرب الثوريـة المحررة يعبّر عنه برفض انجاز اصلاح زراعي فيبولونيا او روسيـا ، وكذلك في معارضة تشكيل الوحدة الالمانية (الذي سيضفي على حرب الشعب الالماني عام ١٨١٢ طابعا وطنيا ديموقراطيا) •وبالمقابل، فـان المرسوم الاضافي لـ « دساتير الامبراطورية » ، عنـد العـودة من جزيرة « الب » ،مع الاصلاح الزراعي ، يسجّل عودة (قصيرة جدا) الى الحرب الثوريـة ويشرح الزحف المنتصر من غولف ـ جوان حتىباريس•

في القرن التاسع عشر ، اصبح الجيش فـي خدمـة الوان القمع والاضطهاد التي كان يمارسها « الحلف المقدس » ، ثم في خدمة المنشآت

الاستعمارية التي تهدف الى اقامة أسواق [1] وكذلك اضطهادات داخلية ضد جميع محاولات الثورة التحريرية للشعوب (في عام ١٨٣٠ ، و ١٨٤٨، ضد عامية باريس بالتعاون مع بسمارك) . وقد تراخت العلاقات بين هذا الجيش والشعب ، وادركه الفساد من الداخل (قضية دريفوس) . وتحولت الوطنية ، التي هي حب الشعب ، الى قومية هي تحد للشعوب الاخرى وللشعب نفسه . وساعد حس التضامن ، ان لم نقل حس الطبقة ، على عزل هذا الجيش عن الداخل .

واستخدام الجيش ، منذ نهاية الحرب العالمية الاولى ، في مهمات مضادة للثورة او في عمليات استعمارية ، عمق الشقة بينه وبين الشعب . وبعد التباسات « الحرب العجيبة » ، وبعد حملة ايديولوجية جعلت من « اعتى وطنيي الامس ، كما يقول مورياك ، اول المتعاونين مع المحتل » تحلل هذا الجيش في الهزيمة .

وولد من جديد جيش جديد ، على هامش الاول ، بدافع من حس مدني للضباط والجنود الذين رفضوا ، بناء على نداء الجنرال ديغول ، ان يوقفوا المعركة ، وتابعوا النضال من اجل الاستقلال الوطني في العالم كله ، وباستجابة الشعب نفسه الذي نظم في قلب البلاد ، خارج الجيش التقليدي ، مقاومة المحتل الهتلري .

ولكن امتزاج هذين العنصرين لجيش جديد ، وهو امتزاج كان يمكن ان يكون خصبا وان يلحم مرة اخرى الشعب وجيشه ، سرعان ما لطخته اعتداءات على حرية شعوب اخرى ، ابتداء من قصف هيفونغ في الفيتنام (التي كانت موافقة مع ذلك على تكوين اتحاد

---

(١) تصريح المارشال بوجو في مجلس النواب يوم ٢٤ كانون الثاني ١٨٤٥ :« اتعرفون لماذا ذهبنا .. على بعد ١٣٠ كيلومترا من الشاطيء ؟ لنشق لنا طرقا تجارية في الداخل . لقد فعلنا ما يفعله الانكليز ، حرب المصالح . لقد مشينا والسيف ، في يد ، والمتر في الاخرى. وابتداء من هذه الحملات، حدث تقدم هائل في تجارة الجزائر .. هذه هي الاسباب التي دفعتنا الى توسيع سلطتنا ، ولا اقول احتلالنا .. لقد سمينا قادة يقومون بدور شرطة الطرق ، في صالح تجارتنا » .

مع فرنسا) حتى اعدامات القسنطينة بالرصاص واضطهاد الشعب الجزائري المناضل من اجل استقلاله .

واخيرا ، أتى السلاح الذري ليجعل جميع المفاهيم التقليديه بالية .

ومنذ ذلك الحين ، بدأ الاستياء الكبير في صفوف الجيش : فحين يقاتل جيش ما ، ليس ضد جيش آخر ، بل ضد شعب ، مهما بلغ هذا الجيش من القوة (ومثال الجيش الاميركي في الفيتنام شاهد على ذلك) فهو جيش مهزوم على اي حال . وقد قام الجيش الفرنسي بهذه التجربة في الفيتنام ، كما في الجزائر .

حين تلقى قادة هذا الجيش، الذين لا يملكون وعيا واضحا للاسباب التاريخية العميقة لمذلتهم ، والذين يحسون انفسهم « غير محبوبين » ـ حين تلقوا مهمات مناقضة للشرف ومرصودة للهزيمة ،اغراهم ذلك بان يحولوا سلاحهم الى اولئك الذين اودعوهم ذلك السلاح . والانقلاب العسكري في الجزائر عام ١٩٥٦ قد اظهر ان بعض قادة الجيش الفرنسي ليسوا بمنجى من تلك الاغراءات .

واذا تجاوزنا الآن الاطار الفرنسي ، وتأملنا دور الجيش منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، بوسعنا ان نتساءل اذا لم يكن من الواجب ان نعيد النظر في المشكلة من اساسها .

لنميّز جيوش « القوى الكبرى » عن البلدان الصغيرة والقوى المتوسطة .

ان جيوش « القوى الكبرى » (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بالاسم) لم تلعب قط بعد الحرب العالمية الثانية دورا وطنيا . بل كانت آلة الارهاب الايديولوجي او المقاصد المسيطرة ، ان لم نقل التجارية . سواء كان الامر يتعلق بالجيش الاميركي وتدخله في الفيتنام وبلدان اميركا اللاتينية لفرض او المحافظة على الاجهزة السياسية او العسكرية الاكثر عبودية والاوفر فسادا ، او كان يتعلق بالجيش السوفياتي الذي وُلد ، مع ذلك ، من الشعب مع ثورة اكتوبر والتحم به في الحرب الكبرى ضد الفاشية الهتلرية ، والذي لم يُستعمل منذ ذلك الحين الا

كأداة احتلال ، او حتى أداة غزو (في تشيكوسلوفاكيا) لمنـع الشعوب المجاورة ، من « إلب » الى الحدود الصينية ، من خلق طرازها الخاص من الاشتراكيـة •

فيما يخص البلدان الصغيرة ، ليس لدور الجيوش طابع وطني اكبر : فدور الجيوش في بلدان اميركا اللاتينية ، تلك الجيـوش التـي تمتص القسم الاكبر من « المعونة » الماليـة الاميركيـة ، هـو ان تبقي فـي السلطـة ، لصالح اقليـة صغيرة من « المتعاونين » المستفيدين من « النمو » ، الانظمة التي تضحي بمصالح شعوبها وبشرفها وبأمانيهـا ، او ان تقلب الحكومـات او الحركات الشعبيـة التي تجهد في التوجه نحو الاستقلال الوطني والعدالة الاجتماعية • وليست هذه حالة خاصة لاميركا اللاتينية : فانه يتضح ، من الفيتنام الى كمبوديا ، ومن البرازيل الى زايير والـى التشيلـي « ان الشعب الذي يملـك جيشا متميزا عن الشعب المسلح ، لا يمكـن ان يكـون شعبـا حرا » •

واما الشعوب ذات القوة المتوسطة ، فان امكانياتها « للدفـاع الوطني » تنقص باطراد • ذلك لانها ، ارادت ام لم ترد ، مدفوعة للاندماج في كتـل اكثر قدرة : ان الحاح بلدان اوروبا الغربية على الحفاظ علـى الجيوش الاجنبية في اوروبا يشهـد بوضوح ان اي دفاع « وطني » (او حتى « اوروبي ») غير ممكـن ضد الاتحاد السوفياتي بدون « الحامي » الاميركي • وكذلك فان اي دفاع ضد الولايـات المتحـدة غير ممكـن بـدون الاتحاد السوفياتي •

وهكذا فان جيوش هذه البلدان ــ التي منها فرنسا ــ مدفوعة الى وضع شديد الصعوبة ، ونحن نفهم ان يتساءل كثير من الضباط والجنود عن معنـى مهمتهم نفسـه •

ان الجيش الاصطلاحي لا يمكـن ان يكون له الا دور القمع •

والجيش النووي ليس على مستوى المجابهات المحتملة مـع الدول الكبـرى •

وهكذا ، فان اي جيش في العالم ، في هذا الربع الاخير من القرن

العشريــن ، تستوي في ذلك البلدان العظمى والوسطى والصغرى ، لا يلعب بعــد دور الدفــاع الوطنــي •

وان فكرة الجيش الوطني التي يرجع عهدها الى بضعة قرون مطروحة اليوم مجددا واساسا بالتطورات الحالية للتاريخ العالمي •

ان « الدفاع » الحقيقي عن شعب وعن القيم الحضارية التي خلقهــا والتي يجسّدها ، لا يتعلق بعد « بحرس على الحدود » ، وانما بتحقيق اجماع داخلي وعلاقات جديدة بصورة جذريــة مع الشعــوب الاخرى ، الغربيــة وغير الغربيــة •

والدفاع الوحيد الممكن عن الاستقلال ، هو الدفاع عن شعب متعلق تعلقا كافيــا بنظامه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والروحي ، بحيث لا يستطيع اي محتل محتمل ان يأمل باي تعاون معه • وهذا ما اثبته شعب الفيتنام تجاه العدوان الاميركي وما اظهرته كذلك التجربة الاوروبية : فان تحطيم الجيش التشيكوسلوفاكي لـم يتطلب من الجيش السوفياتي الا بضع ساعات ، ولكن مقاومة شعب ، وليس مقاومة جيش ، حتى ولو كان شعبا صغيرا كالشعب اليوغوسلافي ، كانت كافية لتثبيط الغزو • مثــال آخر : لم يجازف ماك ارثر ، في زمن الحرب الكورية ، ولا القادةالسوفيات اليوم ، بقصف الصين قصفا ذريا ، لا خوفا من جيش صيني ، بل خوفا من المقاومة الشاملة منشعب برمّته •

على هذا النحو فحسب تستطيع اشتراكية ذات تسيير ذاتي ان تدافع عن نفسها : لا بجيش اصطلاحي ، ولا بقوة رادعــة مزعومة لا تقاس اطلاقا بقوى الذيــن يهددونهــا ، وانمــا بتعلق شعب يحس كل مواطن فيه انه مسؤول شخصيا عن مستقبل الحريات المكتسبة •

هناك مشكلتان كبريان تطرحان بصدد تسيير الثقافة ونموّها :

١ ــ ان اكبر خطر في المجرى الثقافي،المدع ــ الوسيط ــ المتلقي، (وهو خطر ملموس حتى الآن في جميع الانظمة الاجتماعية) ، هــو ان المسرح والسينما والراديو والتلفزيون،بفعل اللعبة العمياء للسوق ، او بفعل

استبدادية الدولة ، تتلاعب بأذواق الجمهور وبحاجاته ، وتهدف الى ان تفرض على المبدعين قواعد عملها التي أفسدتها متطلبات الربح التجاري او التبريرية السياسية . ولتقليص هذه الآفات التي تتآكل الابداع الثقافي ، لا بد من مضاعفة الجمعيات المعاونة « التي لا تكون حكومية ولا خاصة » كما هو الشأن بالنسبة للجمعيات ذات التسيير الاجتماعي .

٢ ـ المشكلة الاخرى التي هي في الحقيقة حالة خاصة من المشكلة الاولى ، ولكن اهميتها تستحق معالجة منفصلة ، هي مشكلة نظام التلفزيون الذي اصبح في جميع البلدان اكبر السلطات : سلطة التلاعب بالرأي العام . هنا ايضا ، لا يمكن لهذا النظام ان يكون خاصا (كما في الولايات المتحدة) ولا حكوميا (كما في الاتحاد السوفياتي) ولكن عليه ان يحتمل في أجهزة توجيهه وادارته ممثلي العمال اليدويين والمثقفين ، وجماعات الرقابة والتسيير الاجتماعي ، ومبدعين وممارسين للثقافة (وسنعالج مشكلة التلفزيون فيما بعد ، في الفصل المخصص للثقافة) .

ويحسن اخيرا ان نشير ان هناك اليوم مشكلات قليلة يمكن ان تحل في الاطار الوطني وحده ، وذلك بسبب شبكة الترابطات التي تخلقها السوق العالمية ، وتقنيات الاتصال او النضال .

ونكتفي بايراد بعض الامثلة ذات المعنى الخاص :

ـ ليس ممكنا طرح او حل مشكلات « التخطيط الاقتصادي » خارج السياق الدولي الذي يتعلق به كل بلد ، من الاعلى ، بالنسبة لموارده من المواد الاولية والطاقة ، ومن الاسفل ، بالنسبة لاسواقه وعملته وانظمته الجمركية الخ ..

ـ ليس ممكنا طرح او حل مشكلات « الدفاع الوطني » خارج السياق الدولي ، بأن نتجاهل مثلا وجود القوات العظمى والاستقطاب في الكتل الكبرى التي لا تقاس وسائلها العسكرية (وخاصة حين يمكن لاي هدف ان يبلغ بدءا من أية نقطة انطلاق ، بفضل الصواريخ حاملة الرؤوس النووية) بأسلحة هذا البلد الصغير او المتوسط .

ــ ليس ممكنا طرح او حل مشكلات « الثقافة الوطنيــة » خارج السباق الدولي ، باعتبار ان وسائل الاتصال الجماهيرية ، بواسطة الاقمار الصناعية ، تمنح كل فرد وفي كل لحظة ، وعلى الفــور تقريبا ، نمــاذج السلوك لدى جميع الشعوب الاخرى وابداعاتها العلمية او الفنية .

هناك اذن ، في كل ميدان ، معطى جوهري وجديد ، هو الضرورة المطلقــة لمواجهــة كل مشكلــة في منظور عالمي .

وهذا المطلب اكثر الحاحا حين يمت الامر الى العلاقات الجديـــدة جذريا التي ينبغي ان تقوم مع « العالم الثالث » ، لا انطلاقا من مساومات اقتصاديــة ، وانما انطلاقا من « حوار للحضارات » حقيقي ، جدير وحده ان يطرح للبحث من جديد الفرضيات التي تقوم عليهــا ثقافتنا الغربية ، تلك الفرضيات التي الهمت حتى الآن الهيمنة الثقافية والسياسية والاقتصادية للبلدان المسماة « غربية » وحاولت ان تجعلها مشروعة .

في هذا الميدان ، وفي كل ميدان آخر ، تتطلب « ثورة ثقافية » اي اختيار مشروع جديد للحضارة ــ على الصعيد الكوني ــ ان يسبـــق العنصر السياسي [1] العنصر الاقتصادي وان يقوده ، اي ان يسبق التأمل فــي الغايات تنظيم الوسائل ويقوده .

---

(1) نذكر مرة اخرى ان « السياسة » في نظرنا ، ليست هي منهج الوصول الى السلطة او البقاء في السلطــة ، في الداخل كما في الخارج ، وانمــا هي تأمل في الغايات الاجمالية للمجتمــع وفــي طرائق تحقيــق هذا المشروع .

٦

مشكلة الثقافة والتربية من القاعدة

ان هيمنة الكرة (الطبيعة والبشر) بتقنيات الانسان الغربـي هي اليوم من القوة بحيث ان فعل الانسان يستطيع القضاء على الحياة بالسلاح الذري ، بل يستطيع استنزاف الينابيع الغذائية في الارض والمحيطات ، وينابيع الماء العذب ، وتغيير المناخات بقطع الغابات والزراعات الاحاديـة وبالتلوثات الصادرة عن الصناعة ، الى حدّ اتاحةالفرصة لزحف الصحارى وذوبان القنن الثلجية في الاقطاب .

وهكذا تجد الانسانية نفسها تواجه مشكلة لم تكن تطرح من قبل خلال آلاف السنوات من تاريخها : فحتى الآن ، لم يكـن تطور الاجناس الحية ، وتطور الارض ، يتوقف اساسا على الانسان الذي كان يستطيع ان يتذرع بأهداف مجهولة لـ « عناية الهية » او لـ « طبيعة » كان يخضع لها. اما الآن ، فان دوره ، كمـا يقول جوليان هكسلي ، هو ان « يضطلـع بالتطور وان يقوده ويوجهه » .

وعلى ذلك ، فان المهمة الاولى للتربية لا يمكن ان تكون بعد تكييف الطفل مع نظام قائم،بجعله يتمثل المعارف والحِكم المهيأة لتطويعه لـه ، كمـا سبق للاجيـال السابقـة ان فعلت ، بل ان مهمتها ، على العكس ، هي مساعدته على ان يعيش في عالم يتغيّر بايقاع لا مثيل تاريخيا لـه ،اي جعله قادرا على خلق المستقبل واختراع ممكنات جديدة .

وان تكون انظمتنا المدرسية والجامعية الحالية لا تستجيب اطلاقـا لهذه الحاجة الجديدة ، فتلـك بديهية كانت انفجارات ايار ١٩٦٨ فـي جامعات العالم كله والوان الرفض الطلابية خلال السنوات التاليـة اعراضا كاشفـة لهـا على نحـو وحشي .

وهذه المشكلة لا يمكن ان تحل بعد باصلاح ما للتعليم ، اي بتغيير « للوسائل » يتيح ادراكـا افضل « للغايات » المقصودة حتى الآن ، بل

« بثورة ثقافيـة » حقيقية تضـع هـذه « الغايات » مجـددا موضـع السؤال ، وتتوجه بالتماس واكتشاف مشروع جديد للحضارة .

ان « المدرسة » في شكلها الحالـي (شأنهـا شـأن « الامة » او « البرلمـان ») انمـا افرزهـا اقتصاد السوق (١) . فهي مؤسسة على مباديء المنافسة والمردوديـة .

مبدأ المردودية : ان توظيفا سنويا يتدرّج لمدة خمسة عشر عامـا يفترض ان يكوّن رسمالا ــ دبلومـا يؤمن لباقي الحياة دخـلا بنسبة كذا فـي المئـة .

مبدأ المنافسة : ان المدرسة ، بشكلها الحالي ، بانتقاءاتها ومسابقاتها، تهدف الى الترقية الفردية ، وهي مقودة ، كالسوق ، بالمجابهات الغايبـة : الترقية الفردية للبعض التي تقضي بحذف الآخرين .

ان مثل هذه المدرسة ، شأنهـا شأن المنشآت السياسية والاقتصادية التي تفرزهـا السوق ، غايتها ان تكرر نفسهـا وان تنتج مـن جديـد النظام الذي ينجبهـا (٢) .

ولا يمكن لتغيير حقيقي ان يحدث بتجديد اصلاحي للوسائل .فليس يكفي الاستسلام للوهم الاقتصادي للنمو الكمّي للمدرسة ، من مثل زيادة موازنة « التربية الوطنية » لمضاعفة عدد المباني والتجهيزات المدرسيـة والمعلمين ، كمـا لا يكفي الاستسلام للوهم السياسي الذي يقوم هو ايضا على مقاييس كمية : من مثل تمديد فترة الدراسة ودقرطة الدخول الـى المدارس ، ولا الاستسلام للوهم التربوي القائم على « فضائل الوسائل » الجديدة ، من مثل الاستخدام الاكثر تعميمـا للتلفزيـون او للناظمـة الآليـة فـي الصفوف .

صحيح انليس شيء من ذلك كله قابلا للادانة بذاته ، ولكن شيئـا من هـذا لا يشكل حلا للمشكلـة الحاليـة . ان « تعريفا جديـدا

---

(١) انظر في هذا الصدد تاملات ادوار ليزوب في « دفاتـر لجنـة تنميـة الاستثمارات الثقافيـة فـي افريقيـا ومدغشقـر » ١٩٧٣ .

(٢) انظر بيير بورديـو وجان كلود باسرون في كتابهما « التكاثر » منشورات مينوي ، بـاريس ، ١٩٧٠ .

لقصديات التربية » يتطلب تغيّرا جذريا لمحتوى النشاط الحيوي للثقافة ولبرامجه ولبناه ولسيرورة عمله •

ولما كان الامر التماس غايات جديدة للمجتمع الاجمالي ، واختراع مشروع جديد للحضارة ، فان تنشيط الطاقة الخلاقة والقدرة الخيالية للاستباق هو الذي يصبح الهدف الاساسي للتربية •

والنقد الذاتي للثقافة الغربية ، اذا شئنا ان نذهب حتى النهاية في طرحه للنقاش ، ينبغي ان يعود الى تعميم نظام السوق الذي افرزه ، الى « النهضة » التي هي ولادة الرأسمالية والاستعمار اللذين ينهضان ، من وجهة نظر الثقافة ، على النمو الاحادي الجانب لعلم فني كمحرّك للنموّ (١) ، وفي الوقت نفسه على نفي وتهديم لجميع الثقافات الاخرى (غير الغربية) •

وهكذا ، فان ما نسمّيه « العلم » ليس هو بعد الحكمة والمعرفة اللتين بهما يتحدد مجموع علاقاتنا بالطبيعة ، وبالانسان الآخر ،وبالمجتمع، وبالتسامي ، بل هو بالفعل نموذج حضارة • انه ليس « العلم » ،بل العلم « الغربي » الذي غايته تغيير الطبيعة لامتلاكها ، والذي هو محرّك النمو بالتحريك الفكري والتقني للاشياء والبشر •

اذا أعدنا التاريخ الغربي الى موضعه من السياق الاجمالي للتاريخ ، تبين دور هذا « العلم » الذي يدعي انه العلم الوحيد : ان انتصاراته قد سمحت بمضاعفة وسائل الانتاج والاستهلاك ، وبسرعة النقليات والتجارة والحرب •

هذه الحلقة الغربية من تاريخ الحضارة اتسمت بنهب جميع القارات الاخرى ونفي ثقافاتها • وهي متسمة ايضا بمفهوم « للعلوم الانسانية » يحمل طابع العلاقات البشرية الفقيرة جدا التي انجبتها : فالعلوم المسماة بـ « الانسانية » التي تستعير مناهجها من علوم الطبيعة اصبحت في

---

(١) « علم يجعلنا سادة الطبيعة ومالكيها » كما يقول ديكارت في « خطاب المنهج ».

جوهرها تقنيات للتلاعب بهدفها الذي ليس هو بعدُ الطبيعة ، وانما الانسان معتبرا « شيئا » ، أكان الامر يتعلق بـ « الانسان الاقتصادي » للاقتصاد السياسي الذي يقلّص الانسان الى بعده الوحيد كمنتج او كمستهلك ، او بعلم الاجتماع وعلم النفس اللذين اصبحا غالبا مناهج لتكييف الانسان المستلب او للتلاعب به ، سواء كانت القضية قضية « الحرب النفسية » او الدعاية البافلوفية او التنويمية ، او علم للاجتماع يتعلق بـ « الادارة » او بـ « العلاقات الانسانية » او بـ « الروائز » المتصلة بما يسمى « الحاصل الذكائي » الخ ..[1]

ان تغيير محتوى ومناهج تربية تهدف جوهريا الى اعادة الطرح النقدي لنظام قائم ، وليس لانتاج نسخة اخرى عنه ، والى ايقاظ الطاقة الخلاقة وتنميتها ، وليس للتكيّف والتمثل ان ذلك يتطلب :

- ان يكون للثقافات غير الغربية ، في هذه التربية ، مكان مماثل للثقافة الغربية .
- وان يكون للفنون (ولعلم الجمال ، كتأمّل في الفعل المبدع) مكان مماثل للعلوم والتقنيات ،
- وان يكون للاستقبالية (كتأمل في غايات وقيم وحسّ المستقبل الذي يولد ، وكوعي لمسؤوليتنا في هذا الابداع) مكان مماثل للتاريخ .

ان معرفة معاشة للثقافات غير الغربية ، اي ان « حوارا للحضارات » حقيقيا ، يستطيع وحده ان يسمح باعطاء جواب على الاسئلة المطروحة اليوم ، على المستوى الكوني ، باضطلاع الانسان بالتطور وبتحقيق الانقلاب الضروري ، وذلك بجعل ما تواضع الناس على تسميته بـ «العلم» نسبيا . وبوضعه في مجموع « حكمة » اوسع جدا لا تكون فيه علاقاتنا مع الطبيعة علاقات تحريك او تلاعب او غلبة فقط ، بل علاقات محبة ومشاركة ، ولا تكون فيه علاقاتنا مع الانسان الآخر والمجتمع

---

(۱) انظر كتاب ميشال تور « الحاصل الذكائي » منشورات ماسبيرو ، باريس ١٩٧٤ .

علاقات فردية غايبة او كلّيانيّة محشر للبشر ، بل علاقات مشتركة ، ولا تكــون علاقاتنا فيه مع المستقبل محددة بمحض مدّ خارجــــي للحاضر والماضي ، بل بقطع وتجاوز وتصعيد وخلق لمستقبل جديد علــى نحــو جــذري (1) •

هذه الحكمة ، اذ تخرج من التابوت الرياضي والتجريدي ، تقــود الــى التمييــز بيــن :

ـ « الموضوع » الذي لا يمكن ان يحرك الا من قبل « التصوّر »،

ـ و « الذات » التي لا يمكن ان تنادى الا من قبل « المحبة » ،

ـ و « المشروع » الذي لا يمكن ان يسمى الا من قبل «الاسطورة » او « الشعــر » •

٢ ـ ان « الفنون » هي التي اعادت اولا طرح موضوع « القيــم » الغربية اذ انفتحت على الرسم الياباني في الثلث الاخير من القرن التاسع عشر ، ثم انفتحت في مطلع القرن العشرين على النحت وعلــى الموسيقى الافريقيــة ، وعلى مسرح « نو » ومسرح « بالي » ، وعلــى التجريــد الاسلامي مع ماتيس وبول كلي ، وعلى رقصات الهند الطقسية الخ ••

ليس ثمة تربية اكثر ثورية من التي تحثّ الانسان على ان يتصرف ، بازاء العالم ، كما يتصرف فنان بازاء عمل يبدعه ، لا كمــا يتصرف بازاء معطى خارجــي وكثيف •

٣ ـ ان الاستقبالية (في غير المفهوم الوضعي للنموذج الاميركي ـ وهو مجرد تكهن تكنولوجي للوسائل انطلاقا من الحاضر ومن الماضي ـ بل في مفهوم التأمل في الغايات ، والفحص النقدي وطرح التساؤل عــن الغايات المقصودة ، وفي مفهوم استباق الغايات والمشروعــات الجديــدة واختراعهــا) ان الاستقبالة غير متعارضة مع التاريخ : بل هي على العكس متصلة به اتصالا وثيقــا ، اذا حرصنا على انتزاع الطابع الحتمي للتاريخ،

---

(1) انه لامر ذو مغزى ان يعلن د.ل. ميدوس ، في رده على الانتقادات التي وجهت في تقريره عن حدود النمو الذي وضعه بتكليف من « نادي رومـا » ، بان فرضيات « نموذجه » اقرب لحكمة الشرق منها لفلسفات الغرب و« علومه ». كتاب « اية حدود ؟ منشورات سوي، باريس ١٩٧٤

اي اذا كففنا عن ان نرى فيه حركة خطيّة وجبرية ، لنثبت ان الاحداث والمنشآت والقيم قد ظهرت انطلاقا من تعددية الممكنات • لقد تحقق ممكن واحد خالقا بذلك الوهم الاستعادي لجبرية صارمة • انه من غير الممكن انتزاع الطابع الحتمي للمستقبل (اي لا يمكن تصوره كانفتاح على عدة ممكنات تتلخص مسؤوليتنا في ان نستبعدها او نختارها) الا اذا انتزعنا الطابع الحتمي للتاريخ •

من وجهة نظر البنى والعمل ، برزت التربية الدائمة اولا على مستوى الوسائل : فقد أصبحت ضرورية بنمو للتقنيات بلغ من سرعته بحيث لم يعد من الممكن ان يتوقف في مطلع الحياة تثقيف الناس بالمدرسة والتعليم ، وبحيث اصبحت أشكال مختلفة من تغيير التوجيه المدرسي لا غنى عنها طوال مدة الحياة الناشطة •

والحق ان قانون تموز ١٩٧٢ عن التربية المستمرة انما استعمله ،في هذا السياق الضيّق ، بعض رؤساء المنشآت استجابة لحاجاتهم القصيرة الامد الى اليد العاملة الكفيّة •

وهذا شبيه ببعض المعلمين الذين رأوا في التربية المستمرة ، وفق منظورهم التقليدي ، مجرد « وصلة » للمدرسة تعيد دوريا بعض البالغين الى مقاعد الدراسة •

ولكن الدينامية الداخلية لمشروع التربية المستمرة يمكن ان تفضي، اذا خلقنا الشروط السياسية ، الى تجاوز هذه الاهداف المحدودة :

ـ فمجرد ضرورة تغيير التوجيه المدرسي ، لتقليص الاختلال بين التقنيات والآلات الحقيقية وآلات المدرسة ، يقضي بتغيير بنى التربية الوطنية •

وللتشبث بالتجديد ، يجب الخروج من المجبر المدرسي والجامعي وتهوية المهمات التي تحتكرها حاليا وزارة التربية الوطنية بين مختلف النشاطات الاجتماعية • واذا شئنا ملء الفجوة بين المدرسة والحياة ،على مستوى العمل المباشر ، فيجب ان يتم التثقيف ، الى حد بعيد ، في مكان

العمل نفسه (سواء كان الامر يتعلق بمنشأة او ادارة او مختبر او مستشفى او محترف الخ ••) واشتراطات هذا التقريب تحدّد في كل حالة حسية ، لان المسألـة ليست مثلا ان نطعّم آليـا مدرسة بمنشأة ، مما يفضي ، مرة اخرى ، الى تثقيف « ذي بعد واحد » والى اعداد اجتماعي مبتسر علـى نحـو مفجـع •

وقد حمل ميشال ايف برنار وبرتران جيرو دولان عناصر هامة مـن التأمل في مسألة « التعليـم المتنـاوب » الـى مؤتمر « ريـن » (٢١ — ٢٣ ايلول ١٩٧٣) :

ان التعليم المتناوب يقدم اربعة مكاسب كبرى :

ــ فهو يسمح بتسريع تنمية النضج لدى الطالب بفضل مراحل الحياة الناشطة : « فنظام المدرسة ذات الوقت المليء ، لا غنى عـنه بالتأكيد في السنوات الاولى من الحياة • ولكن البيئة المدرسية هي ، فـي جوهرها ، مطفّلة ، وغير صالحة لتفتح الرجال البالغين ، الواعين لمسؤولياتهم » •

ــ وهو يعطي عادة التثقيف المستمر منذ بدء التثقيف العالي • « ان التربية المستمرة لن تصبح حقيقـة الا يوم يرغب العامل في « التقاعـد » لمرحلة من التثقيف ، والا يوم يرغب الطالب فـي وضع معارفـه موضع التطبيق بدخوله في الحيـاة الاقتصادية » •

ــ وهو يرفع قيمة الشهادات بالتدرب العملي الذي يفترضه من قبل الطلاب • « ان هذه الشهادة الجديدة ستتضمـن شيئا آخـر غير المعارف الكتبيـة ، اذ هـو يضيف الى المعرفة مهارة وتجربة انسانية • ويمكـن التفكير بأن مثل هذه الشهادة ستكون اكثر قيمة من شهادة تقليدية (التي لا تضمن الا معارف) وان الطلاب بالتالي سيجدون اسواقا بشكل أيسر •

ــ وهو يساعد الجامعة على الخروج من مجبرها •

ان الصلة بين الدراسة النظرية والعمل تسمح بتجاوز التعارض بين العمل اليدوي والعمل الثقافي • وان الثنائيات والتسلسلات التـي تتأتى منها يجب ان تمّحي تدريجيا ، اذ يقضي الطلاب جزءا متناميا من وقتهم

في مكـــان العمل ، حتى لا ينفصلوا اولا التفكير النظري عن العمـــل اليدوي ، ثم ليقيموا اتصالا (لا يفقدونه ابدا) مع العلاقات التي تقــوم فـــي داخـــل المنشـــأة .

وعلى النقيض ، فان على العمال والمستخدمين والفــلاحين والموظفين ان يقيموا الاتصال دوريـــا (شهرا على الاقل كل عام وعلى نفقة المنشأة او التعاونية او التنظيم الاداري) مع التفكير النظري وان يعيشوا مــن جديد تجربة العلاقة التربوية التي هي جوهريا علاقـــة حـــوار ، تقـــدّي وخـــلاّق فـــي وقت واحـــد .

وأيا كانت الطرائق المتبعة واشكالها (تدريب ، نقل النشاط ، دوران، تكييف الخ :) فالمهم هـــو المحافظة على الاتجاه : لا اساتذة ولا طـــلاب للعمل طوال الوقت ، لا مهندسون او اطارات للعمل طوال الوقت ، لا عمال ولا منفذون للعمل طوال الوقت الخ .. ليكـــون لكل شخص التجربـــة المزدوجـــة للعمل اليدوي والثقافي ، وعلاقات امر وعلاقات حوار، ومهمات تنفيذ وتسيير ومهمـــات ابداع .

ان المنطق الداخلي وديناميكية التربية المستمرة فـــي سباق سياسي جديد يمكن ان يفجّرا الاطارات التي يستطيع البعض ان يحاولـــــوا احتواءهما فيها . واذا كانت ارادة الكسب وارادة القوة ما تزالان محرّكي النمو من اجل النمو ، فان بامكـــان التربية المستمرة ان تصبح احد اقوى المحركات للنمو الانساني : فمـــا ان يتلقى العامل ثقافة مستمرة تتيح لـــه ان يشارك ، وهو مطلع على الامور ، في « تقرير الوسائل » ، فان المطلب يكون قريبا من المشاركة في « اختيار الغايات » .

وهكذا ، فان تربية مستمرة ، تنطلق ، على مستوى المنشأة نفسه ، حركة نحو التسيير الذاتي للوسائل ثم نحو التحديد الذاتي للغايات .

واذ ذاك يبدو على مستوى المجتمع الاجمالي انه اذا كان « الشرف » حسب مفهوم مونتسكيو ، هو في مبدأ المجتمعات الملكية ،و«الفضيلة» في مبدأ المجتمعات الجمهورية ، فان « الابداعية » ستكون في مبدأ المجتمعات الاشتراكية ذات التسيير الذاتي للوسائل والتحديد الذاتي للغايات .

ان التربية المستمرة تخلق الشروط الذاتية لتراجع انسلاب الانسان، اي لتراجع كثافة وخارجانية الملكية والسلطة والمعرفة ٠

في هذا الاختيار الحضاري الجديد ، يلعب الراديو والتلفزيون دورا حاسما ٠ واذن ، فلا يمكن ان تكون القضية بالنسبة اليهما ، مجرد « اصلاح » ، بل هي قضية تغيير اساسي في اهدافهما ، وطرائقهما ، وبناهما ، ليعلبا دورا حاسما في تجديد نشاط النسيج الاجتماعي ، وخاصة في التربية المستمرة ، من اجل تنشيط وتغذية الابداعية لدى الجميع ، وفي الديموقراطية المستمرة لخلق هذه « الاغورا » الالكترونية التي يستطيع كل فرد بواسطتها ان يستعلم ويتثقف ، وان يعبّر عن آرائه ايضا بمجرد ان يكف التلفزيون عن ان يكون « الكلمة التي لا جواب لها » وافيون العصر ٠

ليس ثمة من يبخس نفسه أهميتها : فتحقيقات الاونسكو تعلمنا ، مثلا ، ان الاولاد بين ٦ و١٦ عاما ، في البلدان النامية ، يقضون بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ ساعة في العام امام الشاشة الصغيرة ، وهو ما يساوي في عشرة اعوام دراسية من ٥٠٠٠ الى ١٠٠٠٠ ساعة ٠ فاذا أخذنا بالحسبان العطل وايام الراحة ، فان هذا الوقت يعادل الوقت الذي يقضونه في المدرسة ٠

وتعطينا تحقيقات اخرى اجريت في انكلترا وكندا واليابان والولايات المتحدة اشارة الى المستوى : فحتى السنة العاشرة ، يتعلم الاولاد شيئا وهم يتفرجون على التلفزيون ٠ وفي الثالثة عشرة ، الاولاد المعاقون وحدهم هم في هذه الحالة ٠ مما يعني ان معظم البرامج توضع حول مستوى عقلي من ١١ الى ١١ عاما ٠

وان تحليل آثار التلفزيون على تثقيف الذوق او تشويهه ، وعلى السلوك الاجتماعي (او اللااجتماعي) ، وعلى اكتساب المعارف ، وعلى ايقاظ الذهن الناقد او الابداعية ، يهدم الصورة المتفائلة عن تلفزيون يعتبر « نافذة مفتوحة على العالم » ٠

ويبدو على العكس ان الطفل يتلقى من التلفزيون صورة معكوسة وزائفة عن الحياة ، تخفي المشكلات الاساسية والصراعات والتساؤلات، وتؤمن انتشارا مكثفا لتصرفات تافهة ، مقولبة . وهذا يحدث في فترة من التغير العميق الذي يكون فيه للاسئلة اهمية اكبر من أهمية الاجوبة.

ان العالم اليومي للتلفزيون ،في جميع البلدان ، هو اليوم مرتبط عكسيا بمشكلات الحياة الحقيقية ، سواء كان الامر يتعلق بالبلدان التي تعتنق الاشتراكية حيث الراديو والتلفزيون احتكار للدولة يفرض رؤية تبريرية للنظام ، ويستبعد كل استفهام نقدي يطرح قضية النظام القائم، ام كان يتعلق بالبلدان التي تسمي نفسها « ليبرالية » ،حيث الراديو والتلفزيون قطاع خاص ، تجاري ، يعيش على الدعاية ، بكل العبوديات التي تفرضها الدعاية (حتى في مفهوم البرامج وتنفيذها) ، ام كان يتعلق بالحالات المختلطة (كما في فرنسا) حيث تمتزج الضغوط الخاصة والحكومية .

وقد كان السقوط ، على هذا الدرب ، سريعا .

وقد سجل احد الاخصائيين ، وهو يقارن اذاعات اكبر ثلاث محطات اميركية : ABC CBS ، NBC ، في عامي ١٩٥٦ و ١٩٧٠ ، الآثار المشتركة للتنافس والدعاية : ففي عام ١٩٥٦ ، كانت احدى المحطات تقدم برنامجا تاريخيا ، والثانية برنامجا دراميا ، والثالثة برنامجا رياضيا . وفي عام ١٩٧٠ ، كانت المحطات الثلاث نفسها تقدم في الساعة نفسها : مسلسلا بوليسيا ، ومسلسلا جاسوسيا ، ومسلسلا بوليسيا (١) .

وأوالية هذا التخدير التلفزيوني بسيطة جدا : للحصول على الحد الاقصى من الدعاية ، لا يبحث عما يروق اكثر لعدد هام من المشاهدين ، بل مبدئيا عما لا يزعج احدا . وكما يعترف « فريد فرندلي » الذي يدير الاعلام في محطة C.B.C. الاميركية « لان التلفزيون يمكن ان يوفر كذا من المال حين ينتج الاسوأ ، فهو يمتنع اكثر فاكثر

(١) انظر كتاب جاك تيبو « التلفزيون والسلطة والمال »منشورات كالمان - ليفي ١٩٧٣.

عن انتاج ما يمكـن ان يكون ممتازا » •

والحق ان الظاهرة ليست ظاهرة اميركية نوعية : فان ادخال الدعاية في التلفزيـون الفرنسي قد انتج آثارا شبيهـة بآثاره في الولايات المتحدة في اعداد البرامج • والضغوط الجديدة الصادرة عن المصالح الخاصـة تفاقم الآثار الناتجة عـن الضغوط السياسية • فقد لوحظ في السنوات الاخيرة ان الخاصية الغالبة تتجه الى الالعاب المتلفزة ، والى نقل مسـارح « البولفار » ،واذاعة المسلسلات والمتنوعات « والاستعراضات »المصنوعة على النموذج الاميركي ، والافلام البوليسية • وقد كان هـذا يستغرق ٣٠ بالمئة من البث عام ١٩٦٧ ،و٦٠ بالمئة عام ١٩٧٢ • وكما يقول « تيبو »: « ان محترفي التسلية قد رسموا لنا تلفزيون التفاهة » •

والحجة المستعملة لتبرير هذا التطور « هذا ما يريده الجمهور ! » هي كاذبة تمامـا : فـان دائرة التحقيق في الجهاز السابـق للاذاعـة والتلفزيـون الفرنسي اظهرت في تحقيق النشاط عن عـام ١٩٧٠ ان التمثيليات البوليسية تتمتع بمشاهدة ١١،٣٥٠،٠٠٠ ، في حين ان مشاهدي « النصوص الكبرى » يبلغـون ٧،٨٠٠،٠٠٠ • وبكلمة واحدة ،فان تأليف البرامج لا يمكـن ان يبرر ابدا بـ « ذوق الجمهور » (الذي هو ، فـي الحقيقـة ، مكيف الى حد بعيد بما يقدم له) •

والواقع ان « التفاهـة » و« التسلية » بالمعنى الباسكالي للكلمة ، لهما معنى سياسي رئيسي : فصرف الانتباه صرفا ممنهجا عن المشكلات هو وسيلة للسيطرة • وقد كان يعي ذلك تمامـا الدكتور غوبلز ، احد سادة التلاعب السياسي ، وزير دعايـة هتلر : فقد حدث في اثناء الاحتلال ان المراقب النازي للفيلم الفرنسي ، مدير « الكونتيننتال » ، تباهى امام سيده بأنه حصل على انتاج فرنسي لافلام الدعاية القوميـة ـ الاشتراكية ، فوبّخه غوبلز توبيخا شديدا على هذه الحماسة المتطفلة • ومذكرته بتاريخ ١٥ ايار ١٩٤٢ تكشف عن مغزى هاما : « انني شديد الغضب لكـون مكاتبنا في باريس تظهر للفرنسيين كيف يتمثلون الوطنية فـي افلامهم • وقد أعطيت اوامر واضحـة بالاّ ينتج الفرنسيون الا افلامـا خفيفة ،

فارغة ، وبليدة اذ أمكن . وأعتقدانهم سيرضون بها » (١) .

ما هي الادويــة الممكنة لهذا المرض الثقافي (٢) الناشيء من تسميم الافكار بواسطة ثقافة جماهيرية دونية ، تحول الثقافة الى فرع للاستهلاك، ومــن كبت للافراد والجماعات التي لا تملك وسائل تعبير مستقلة ،ومن لا تكيف جذري للتلفزيون مع مهماته في اوقات الفراغ وفي التربية ؟

١ ــ المشكلــة الاولى هي مشكلة وضع التلفزيون . انــه لا يمكنه، هو ايضــا ، ان يكون حكوميــا ولا خاصا ، وهذا يعني ان اغلبية اعضاء مجلس الادارة لا يمكــن ان يسموا من قبل الدولة ولا ان يصدروا عــن المصالح الخاصة . بل لا بد ان تكــون الغالبيــة المطلقة من اعضاء هــذا المجلس من ممثلين تختارهم الجمعيات الوطنية الكبــــرى للمستعملين والمبدعين الذين ذكرناهم مرات عديدة في هذا الكتاب : مجالس عمــال المنشآت او الجامعات او التنظيمات التربوية الاخرى ومراكز الابحــاث العلميــة وجمعيات الفنانين والكتاب والسينمائيين .

ان وضعــا من هذا الطراز يقتضي الا يكون التلفزيون منطويا علــى نفسه . واحدى الآفات الحاليــة هي انه قــد نشأت على مستوى ادارات المحطات اسر مالكــة حقيقية من الطغــاة الثابتين ، المحبوسين في الصيغ الباليــة المقتبسة من طرائق التلفزيون الاميركي منذ عشرين عامــا التــي تستغل الى مــا لا حد الوصفات المضمونة نفسها التــي توضع لصنــــع المنوّعات والالعاب والمسلسلات والاستعراضات ، والتي تمارس تمييــزا سياسيا وفنيا ازاء المنتجين والفنانين المبدعين . والصلة مع السينما يجب ان تكــون متصلــة ومستمرة ، ومبدأ الدوران وتغيير التوجيه لدى الموظفين، ولا سيمــا القادة المسؤولين ، يجب ان يطبق على الراديو والتلفزيون اكثر

---

(١) اوردها جورج سادول في كتابه « تاريخ السينما العالمية » منشورات فلاماريــون ١٩٤٩ ، ص ٢٨٧ .

(٢) انظر كتاب روبير وانجرميه وهولدلوست : « ما بعد التلفزيون »منشورات هاشيت، ١٩٧٥ . وهذا الكتاب الذي نشر باشراف « مجلس اوروبا الاستشاري » هــو مــن تاليف المديــر العام للاذاعــة والتلفزيــون البلجيكيين .

مما يطبق على اي قطاع آخر من قطاعات النشاط الوطني .
والانفتاح على الخارج لا يفترض فقط علاقات مع التلفزيونات الاجنبية ، بل مع السينما الاجنبية ومع جميع مراكز البحث والابداع الاخرى لتكوين « بنك سمعي ــ نظري » حقيقي توضع مواده في تصرف اية جماعة تطلب ذلك .

٢ ــ فيما يخص المشكلة الثانية ، مشكلة « كبث الافراد والجماعات التي لا تملك وسائل تعبير مستقلة » ، فان امنية برتولد بريخت القديمة يمكن اليوم ان تتحقق تقنيا . كان بريخت يقول عام ١٩٣٢ عن الاذاعة: « يجب تحويلها من جهاز للتوزيع الى جهاز للاتصال . ان بامكان الراديو ان يكون اعظم جهاز للاتصال يمكن ان نتصوره للحياة العامة .. اذا عرف ليس فقط ان يذيع ، بل ان يتلقى ، وليس فقط ان يجعل المستمع يستمع ، بل ان يجعله يتكلم،وليس فقط ان يعزله ،بل ان يصله بالآخرين. يجب ان تتخلى الاذاعة عن نشاطها كممون ، وان تنظم هذا التموين بواسطة المستمعين انفسهم » .

والحال ان هذه الامكانيات ، على صعيد التلفزيون ، موجودة تقنيا، منذ اليوم.[1] فالتلفزيون السلبي يمكن ان يصبح ايجابيا ، وذلك اولا بفضل نظام التلفزيون بالكابلات الذي يتيح « حلقة عودة » . ثم بفضل مضاعفة الكاميرات الالكترونية المنمنمة ، وبالتالي القابلة للحمل ، التي تسمح بتكوين اشرطة تلفزيونية (كما نملك اليوم الاشرطة المغنطيسية) .

وهكذا تستطيع الوف الجمعيات والفرق ان تعبّر عن افكارها وان تطرح مشكلات حياتها ، الحياة الحقيقية . على هذا النحو ، يمكن ان تختار الاشرطة بعد ذلك انطلاقا من هذه التجربة لشعب برمته ، لتبث على المستوى الوطني بعد ان تكون قد ضبطت تقنيا ، فتكف هذه الوسيلة العينية للتعبير عن ان تكون المصاد الخاص لبعض المحترفين . وقد أتاحت التجربة الكندية للتلفزة الخطية ، في مونتريال ، ولو

(١) حول هذا كله ، انظر ايضا الكتاب المذكور لروبير وانجرميه وهولد لوست .

بوسائل متواضعة ، ابراز وثائق هامة لحياة أسرة •

وهكذا يمكـن ان يتم الانتقال من احتكار العمل التلفزيونـي (السياسي او التجاري) الى اشرطـة جماعيـة مسجلة تصبح ، انطلاقـا من مبادرات الابداعيـة لملايين الرجال والنساء ، « من القاعدة » ،تلفزيونا يمر بالكابل ،ثم بالمحطات الوطنية الكبرى •

٣ ـ واخيرا ، يستطيع التلفزيون ، حتى يكون على مستوى الحاجات الحاليـة للتربية المستمرة (ولاوقات الفراغ ايضا) ، اي حتـى ينشط الابداعية بدلا من التحريض على السلبية ، وحتى يصبح استقباليا ، خلقا للمستقبل ، ان يصمّم بطريقـة دراماتيكية معاشـة ، مختلف المستقبلات الممكنـة ، وان ينـزع جبريـة المستقبـل بسيناريوهات متقطعـة وسيناريوهات متضادة •

وحين تضبط التناقضات والتوترات ، بفضل بروز مختلف المشاريع الناشئة في الجماعات القاعدية ، فان الاسئلة التي يتوقف عليها وجـود الجميع والتي يعانيهـا ويعيشهـا ملايين المشاهدين ، تطرح على شكـل سيناريو • ولكن هذا السيناريو يمكن ان يقطع في اللحظـة التي يفترض ان يبرز فيهـا اتخاذ القرار • واذ ذاك يبدأ عمل جديد في القاعدة ، ليس فقط بحوار الجميع وفعلهم،بل بتسجيل السيناريوهات ـ الاجوبة لهـذه الاشرطـة المسجلة المتحركة ، وبعد اختيار وضبط تقني ، يمكن ان تعرض مآسي واجوبة شعب برمته يعانـي الضيق والدوار تجـاه مستقبلاته الممكنـة وحريتـه •

ولن يتفق للمأساة الوجودية ، مأساة الحياة التي تولد وتخلق ، ان تتاح لهـا فرصة تاريخية لتتحقق على مستوى مثل هـذه « الاغورا الالكترونية » ، وربمـا على المستوى الكوني ، اذا أصبح هذا الحوار حوار جميع الشعوب ، حوارا للحضارات جعله استعمال الاقمار الصناعية مألوفـا •• بالنسبة لمباريات الملاكمة او للمضاربات المصفقية ••

تلك هـي المنظورات التي يمكن ان تكون منظـورات تلفزيـون موظف للابداعية ، من اجل اعادة الحيوية للنسيج الاجتماعي بالتربيـة المستمرة ، والديموقراطية المستمرة والمشاركة الجماعية المستمرة في فرحة حيـاة خلاّقـة •

خاتمات

رسمنا في هذا الكتاب جوابا ممكنا على مسائل عصرنا • ونحن لا ندّعي انه الجواب الوحيد ، ولم نشأ ان ندخل في تفاصيل تحقيقه•فليست هي اذن الا اقتراحات ، ودروب أفكار ، ولكننا نعتقد مع ذلك ان تغيير مشروع الحضارة المقترح في هذه الصفحات يرسم توجيها اساسيا يمكن بالتأكيد تصوّر عدة اشكال له ، ولكن من غير ان يكون ممكنا الافلات من الاتهام العميق الذي يفترضه اقتراحنا ، على صعيد الاقتصاد والسياسة والثقافة •

ونحن حريصون على الاشارة الى ان تغيّر مجتمعنا ، الذي ندعو الى التفكير فيه ، هو بالضرورة جذري وملحّ لنكون على مستوى التحدي الذي لا شبيه له والذي يقارننا به التاريخ ، والحلول التي نطرحها لا تدخل ابدا في تجريدات الطوبائيات العاجزة •

١ ــ لان مشروعنا ، خلافا لما كانت غالبا طوبائيات الماضي ، ليس مجرد اسقاط لرغباتنا الذاتية : فهو يتجذر في الحركة الحقيقية « للنزعات الثقيلة » لعصرنا • فمثلا على مستوى المنشأة ، هو ضغط لتصبح مناهضة للتايلورية ومجددة من اجل ان تستجيب للحاجات الجديدة في توجيهات بعض جماعات ارباب العمل ، كما هو الشأن في تطور المطالب العمالية ذات الطراز الجديد ، في ايطاليا خاصة ، ولكن في فرنسا والمانيا ايضا •

والتسيير الاجتماعي بواسطة جماعات لا هي حكومية ولا من القطاع الخاص ليس هو طوباويا • انه ، على العكس ، مطلب يعبّر عن نفسه بقوة : فالعالم الاجتماعي البير ميستر (١) يلاحظ ، وهو يعتمد على مجرد تسجيل

(١) في كتابه « المشاركة في الجماعات » منشورات « الاقتصاد والانسانية » باريس ١٩٧٤ . ص ٥١ .

أنظمة الجمعيات التي لا غايـة تجارية لها ـ (قانون ١٩٠١) ـ مستبعدا النقابـات والتبادليات ـ يلاحظ ان اكثر من ٤١٠٠٠٠ جمعية قد اعلـن تسجيلهـا في ادارة شرطـة « السين » بباريس عام ١٩٦٥ ، اي انه يوجد جمعيـة لكل ٢٠٠ نسمة ،وهدف ١٢ بالمئة منهـا هو الدفاع عن المهنـة او عـن الطلبة ، و٢٢ بالمئة هي تنظيمـات تربوية وجمعيات علميـة او تجمعات سياسية ، و١٥ بالمئة غايتهـا التعاون ، و٤٠ بالمئة غايتها استغلال اوقات الفراغ ، اما الباقي ، فيتكون من أخويات عسكرية ومهنية واقليمية وفتويـة • ويظهر من التحقيقات ان ٤٠ بالمئة من الفرنسيين هـم اعضاء جمعية ، بدرجات متفاوتة من المساهمة ، لان النماذج القديمة من الكنائس والاحزاب السياسيـة خاصة قد نشرت اما نماذج تدريجية او اشكالا من الديموقراطيـة المفوضة ذات طراز برلماني تتقلص فيها المشاركة الى ادنى حد لصالـح النظام السلبـي •

وتظهر حركات مماثلـة في التعليم الذي لا حاجة بعد لاثبات عـدم تكيفه مع المتطلبات الجديدة ، سواء كانت هذه الحركات بشكل « مجتمع بلا مدرسة » لايليتش ،او بشكل محاولات « الثقافة ـ الضد » لروزاك في الولايات المتحدة ، او بشكلمشاريع التجديد الموضوعة في اوروبا ، وكلها تتجه الى التقرب من الحياة ، او بشكل المنشآت المختلفة في العالم اللاغربي ، منذ الثورة الثقافية الصينية حتى مدارس الترقية الجماعيـة المجربة في افريقيا السوداء ، وحتى « اثارة الوعي » في المناهج التربوية لباولوفرير في اميركـا اللاتينيـة •

وهكذا ، فان اقتراحاتنا تتجذر في حركة عالمية للفكر والعمل ، مـن غير ان تتقلّص الى ايـة حركة من الحركات المذكـورة او تقلدهـا او تنسخهـا آليـا •

٢ ـ ان مشروعنا يتجنب الطوباوية بمعنى آخر انه ليس مجرد مـدّ خارجي للنزعات الحاليـة ينبغي المحافظة عليه باي ثمن ، بتعديلات طفيفة، او باشكال للحياة ، او بنماذج لتنظيم المجتمع والتعليـم يتكشف انحرافه الكارثي اكثر فاكثر : ان اسوأ الطوباويات واقلهـا قابلية للتحقق هـي

اليوم « الوضع الراهن » واشكالـه الحيّية • ان العجـز عـن وعـي التغيرات الحتميـة سيفضي الى سباق انتحاري نحو المستقبل •

٣ ــ واخيرا ، فان مشروعنا ليس طوباويا لسبب رئيسي : هو انـه لا يهمل اي بـُعد من ابعاد الانسان • اننا لـن ننسى ابدا « ان الممكن ،مع الانسان ، جزء من الواقع » بمـا في ذلك الصدوع التي كان على الانسان في كـل حقبة من تاريخه ان يجريها ليتجاوز نفسه تصعيدا •

ان تصعيد « السلوكات البطولية » ، كمـا يقول دنيس غابور ، اي السلوكات غير القائمة على الاواليات الاقتصادية او على الشهوة الانانية ، ليس هو فحسب التجربة اليومية الاكثر حدوثا ، بل هو ايضا محرك اكبر الابداعات الفنية ، ومحرك شهادة الشهداء والتجديدات العلمية او التقنية وتضحيات جميع الذين اتوا يحملون « نارا على الارض » •

وأيا كانت قوة الارتهانات التي تثقل اليوم على كاهل « الانسان ذي البعد الواحد » ، فـان كل تجاوز لعتبة من عتبات تاريخنا الطويل يحمل الدليل على ان بعض الافراد اولا عرفوا ان ينفصلوا عن هذه الارتهانات ، وان شعوبا برمتها لحقت بهم في ارادتهم لخلق المستقبل •

تلك هي الاسس الموضوعية لأملنا •

منذ الصفحة الاولى من هذا الكتاب ونحن نبين كم هو ملح مطلب ابراز مشاريع تتسامى عن الرغبة المباشرة والنظام الراهن والقاعدة القائمة ، على جميع المستويات • وعلينـا ان نحدد بوضوح ما نعنيه بـ «التسامي»، ليس فقط كصفـة من صفات الله ، بل كبعد جوهري للانسان •

١ ــ ان مشروعنا يقوم على مفهوم للانسان (١)

ونقصد بالتسامي التجاوز الذي به الانسان ، في كل عمل من اعماله المبدعة (سواء كان الامر اختراعا علميـا او تقنيا او خلقا فنيا ، او حبـا او ثورة او تضحيـة) يقوم بالتجربة المعاشة في انـه شيء آخر واكثر من مجموع الشروط التاريخية التي أنجبته ، وان مستقبله لا يستنتج فقط من تراثه البيولوجي ولا من تكيفاته الاجتماعية ولا من ثقافته ولا من علمه•

---

(١) انظر كتابنا « كلمة رجل » منشورات روبير لافون ١٩٧٥ .

فالتسامي هو اذن قطع تجاه الجبرية والعقلانيات كما حددت في هذه الفترة او تلك من فترات التاريخ ، لان العقل ليس الا جردة موقتة لانتصارات العقلانية •

ان هذا المفهوم للانسان يهدف الى غلبة الانسان المتعدد الابعاد ضد الانسان ذي البعد الواحد ،المكيف بتقسيم العمل وتفريعه ،هذين التقسيم والتفريغ اللذين لا غاية لهما ، والمقسور على الا يكون بعد الا « الانسان الاقتصادي » المنتج والمستهلك لا غير •

ان التسامي هو ، قبل كل شيء ، تجاوز •

٢ ــ ان مشروعنا يقوم على مفهوم للتاريخ •

نقصد بالتسامي الامكانية المستمرة للقطع مع النظام القائم ونماذج المجتمع الموجودة سابقا • اي العمل الذي به نستطيع ، بدلا من ان نبحث عن غايات مجتمع داخل النظام ، كما في مجتمعاتنا القائمة على النمو من اجل النمو ، وبدلا من ان نستسلم للتكاثر الاعمى ، بلا قصدية انسانية، في العلوم والتقنيات والاقتصاد والاستهلاك ــ نستطيع ان نلتمس غايات المجتمع خارج النظام ، في طريقة جديدة نحيا بها علاقاتنا مع الطبيعة ، ومع الناس الآخرين ، ومع المستقبل ، وان نختار نموذجا جديدا للحضارة •

ليس الامر مجرد نفي او سلب ، بل هو قدرة على القطع • ان التسامي هو هذا البعد في الانسان الذي يفتّح فيه الانسان الخبيء • انه نقيض اللامعقول ، وهو لحظة العقل الحرجة ، انه الاتهام المستمر للعقل المصنوع باسم عقل يُصنع ، يكون التسامي خميرته •

انه ذو طابع سؤالي ، وليس ذا طابع جوابي •

انه نقيض العبادة والارتهان، لانه يمنعنا من ان نعتبر الاشياء او المنشآت التي هي صنع ايدي الانسان او فكره ، ناجزة ، نهائية ، مطلقة •

وهذا المفهوم للتاريخ يقطع الصلة مع نزعة المحافظة في البنى التقليدية ، ويقطعها مع الشكل المسمى « ثوريا » وهو في الواقع وضعي في النزعات الجبرية الزائفة العلمية : فهو يرفض كل مفهوم « لحس التاريخ » يربط الانسان اما « بعناية الهية » خارجة عنه ، او

بجدليــة تاريخية متصوّرة كحالة خاصة من « جدلية للطبيعة » هي في خروجها عنه على مستوى « العنايات الالهية » القديمة • وعلى هذا فليس هناك ، كما يقول اندريه ، محافظ اســوأ من ثائر في الحكم » •

في وجه هذه الدوغمائيات جميعا ، تربيّة (تيوقراطية) كانت ام معلمنة ، لا يكون التاريخ انسانيا حقا الا اذا كان منفتحا على التسامي •

والتسامي هــو ، هنا ،قطــع •

٣ ــ ومشروعنا يقوم على مفهوم للمستقبل •

وهذا المفهوم ليس مدا خارجيــا تكنولوجيا للحاضر والماضي ، ولا نقلا موسعــا للبنى القائمــة في المجتمع السياسي ونموذجه الثقافي ، بل هــو ابداع انساني ، باعتبار ان هدفه الرئيسي هو الغاء المعارضة بيــن ذوات التاريــخ وموضوعاتــه •

ونقصد بالتسامي هذا البعد للانسان الذي يعي الا جوهر آخر لــه الا مستقبله ، وانه يعيش من كونه غير ناجز • انه يتقبل هذا المستقبــل كهبة غير متوقعة ــ وسيقول البعض كـ « نعمة » ــ وهو في الوقت نفسه يبحث عنه ويهيئه كعمل للانجاز ، كمــا في الفعــل الشعــري ، وفــي الفعــل المبـــدع •

من هنــا بالذات ، فــان التسامي هو هذا البعد الذي للتاريخ حين نعي بأنه ليس خطيا ، ذا بُعــد واحد ، بل هو على العكس ناشيء مــن عديد من الممكنات ،وانه لا يبدو لنــا ضروريــا الا حين نلتفت الى الماضي فنسجل بأن ممكنا واحدا قــد انتصر ، وبالمقابل ، فان التاريخ الــذي يصنع ، والمستقبل الذي سيولد منه ، ليسا هما سيناريوهين سبق ان كتبا خارجــا عنا وبدوننا ، ولن يتركا لنــا الا ان نلعب ادوارا جاهزةالصنع، بل هما خلق متصل ، وخيار ،نحن مسؤولون عنه ، بين عدة ممكنات •

ان التسامي هو « انفتاح » ينزع جبرية المستقبــل ، حين ينــزع جبريــة التاريــخ •

وغاية هذا الكتاب ان تظهر كيف يستطيع الانسان، كل انسان واي انسان، ان يصبح وسيصبح مبدع تاريخه الخاص ، وليس هو « شيئا » في تاريخ

شخص آخر • هـو يدعو كل فرد الا يقبل بان يبادل امكاناته كمبـدع للتاريخ مقابل دور مستهلك جاهز الصنع • انـه يقتـرح افعـالا ليست غايتهـا التكيف مع ما هـو كائن ، بل اختراع المستقبل •

والحال اننـا لا نستطيع ، اذا اردنـا ان نباشر هذه الحركـة ، ان نعتمد فقط على تواطؤات الظرف (فانحرافات الحاضر تبدو كارثية) ولا على « نزعة الانسان للحرية » التـي تنتزع التلاعبات والتكيف منهـا حتى الرغبة احيانا • وبكلمة واحدة ، فـان كل مشروع كمشروعنا ، وكل بحث عن تغيّر حقيقي ينبغي ان يُفرض ضـد قدرة البنـى واستعبـاد الضمائـر •

ولا يمكن للامل كذلك ان يقوم على مجرد جدلية تاريخيـة للبؤس والغضب وللسحق والتمرد • ان هذه اللاهوتية المعلمنة الزائفة « للعنايات الالهيـة » ولهذه « الضرورة التاريخية » التي تمنح التاريخ معنى خارج الانسان وبدون جهده الخاص ، سترده الى شرط « الشـيء » ، شرط « الدميـة التي عملت البنى على اخراجها »

والمستقبل ، المتجذر في تناقضات الحاضر وصراعاته ، لن يولـد بالضرورة (اي مهمـا عملنـا وحتى لو لم نعمل شيئا من اجل ذلك) في اطـار الممكنـات المرسومة في الحاضر •

وهذا يعني ان عملنا يقوم على مسلّمة ، على فعل ايمـان • وسواء اعترفنـا ام لم نعترف ، وسواء وعينا ذلك ام لم نعه ، فهناك في البـدء خيار ، غير قابل للاستبدال ولا للتدليل ، ولا استطيع ان اعتمد على احد من اجله • وكذلك في النهايـة : ان كل شيء يمكـن ان يخفق ، حتى الملحمة الانسانية التي بدأت منذ ملايين السنين ، بحرب نووية ، او استنفـاد للموارد ، او بيئة ستجعلها متعارضة مع الحياة • ومن هذه الحدود كذلك، ينبغي ان تتخذ التدبير الواعي لنقتنع بأننـا مسؤولون مسؤولية كاملة عن تاريخنا ، وبأن علينـا ان نتصور وان نحقق مستقبلا منفتحا على ممكنات متعددة ، وان نلتمس دروبا جديدة للخروج من دائرة ما هو كائن ومـن الانحرافات التي تقودنـا بلا هوادة •

وهذا ايضا يقتضي فعل ايمان .

هذا يفترض الا نقبل ان نقول مع نيتشه « لقد جاء الوقت الذي لا يستطيع فيه الانسان بعد ان يولّد نجمة » .

ان كل نزعة انسانية سياسية هي مشوهة ، وهي منذ البدء عاجزة ، اذا لم تعترف بتسامي الانسان على انه بعده الاول ، الاساسي . وكما كتب بشكل يدعو الى الاعجاب ،عالم لاهوتي من اميركا اللاتينية : « ان المسيحية هي مفترض النزعة الانسانية التي تتوقف كليا على ثقتها في قدرة تسامي الانسان كعامل وحيد للتحرير الممكن » (١)

هل هذا يعني ان الانسان سينتزع من التاريخ ، مرة اخرى ، عن هذا الطريق ، كما لو ان امكانياته للتحرر تتوقف حصرا على اقتحام للتاريخ من قبل قوة آتية مما وراء التاريخ ؟

كلا . انجميع القوى ، بما فيها تلك التي يستمدها الانسان من الايمان بالبعث والقيامة ، تمر بضمير الانسان وارادته . ان التسامي ، هذا الحضور للمستقبل في الانسان ، هذا البعد الرسولي للحياة ، هو بُعد انساني يوحي له بالقوة على جعل الامور الكائنة والسلطات القائمة نسبية ، وإبطال قداستها .

ان البعث ليس ذلك التاريخ بلا أمل ، ولا ذلك الامل بلا تاريخ الذي كان يسمح لنا بيسر وراحة باستعمال لغة ثورية في العالم الذاتي ، وبان نعيش كانقياديين ومحافظين في العالم الموضوعي .

انه ليس شيئا آخر غير الخلق المستمر للانسان ولتاريخه . ان الخلق ليس هو فعلا للطبيعة ، بل للحرية . والبعث ليس اكثر « اعجازا » من الخلق .

وان الايمان بالبعث هو اليقين الفاعل بان الانسان انما يجد طريقه الحقيقي بصفته خالقا للتاريخ .

---

(١) روبيم الفيز : « المسيحية : مخدر ام تحرير ؟ لاهوتية للامل الانساني » منشورات لوسير ، ١٩٧٢ . انظر ايضا كتاب الاب كوتييريز : « لاهوتية التحرير »ليما ، ١٩٧٣ .

انه ليس مجمدا ولا منسلبا ، بل هو على العكس ، خميرة كل حياة، شريطة الا نغفل ابدا ان البعث يذكّرنا ، ويذكرنا في كل لحظة ، بعودة الى ارض العمل والنضال ،وان هذا الايمان بالبعث يجعل من الانسان شاعرا ، باقوى معاني الكلمة ،اي مبدعا للمستحيل ، هذا المستحيل الذي ليس هو مستحيلا الا بالنسبة لمن لا يملك قدرة الامل .

ان التسامي بجميع مظاهره : تجاوز الانسان ، قطع مع جبريات الماضي ، انفتاح على المستقبل ، هو جوهريا « اكتشاف ممكنات جديدة ».

وأولا ، هذا الممكن الجديد الذي هو التخلص من حدودنا الخاصة. لان الانسان ، بالنسبة لجميع الاجناس الحيوانية الاخرى ، هو جوهريا تسام : انه ليس ابدا فحسب ما هو ، ولكنه قبل كل شيء ، ما ينقصه وما يخلقه .

هذا التسامي – كما اظهر متصوفو « الشرق » في ذواتنا ، بتعليم المنهج والطريق اللذين يتحتم علينا ، نحن الغربيين ، ان نتعلمهما منهم مجددا – يطلقنا في المغامرات التي تقود الى انتزاع ملكية الذات ، وانتزاع فردياتنا المسلكية الفقيرة . واذ ذاك ، لن تكون نجاحاتنا بعد نجاحاتنا : انها عمل « الكل » الذي يسكننا .

وحوار الحضارات بين « الغربيين » و« اللاغربيين » هو ايضا الشرط الرئيسي للتغيّر الثقافي ، ولسائر الوان التغير ، الاقتصادي والسياسي ، وكلها تمرّ بتغيير جذري في علاقاتنا مع ما اتفق على تسميته بـ « العالم الثالث »

اي نموذج من المجتمعات نريد ان نهيىء ؟

لقد قام ، حتى الآن ، نموذجان :

– المجتمع الفرداني، ذاك الذي رسم روسو موجزه في « العقد الاجتماعي » : ان المجتمع لا يسبق وجوده قرارات الافراد لتكوينه . ان المجتمع هو جمعية طوعية لافراد مستقلين ، عقلانيين ، يتعاونون لارضاء حاجاتهم الخاصة ارضاء مشتركا . وقد كان ذلك المثل الاعلى

للثورة الفرنسية التي تظل اسطـورة « الديموقراطيـات الليبراليـة » المزعومـة .

ـ المجتمع الكلياني هو الصورة المناقضة : فالمجتمع هو التعبير عن مجمّع يسبق وجوده الافراد الذين يكوّنونه .

وقد وجه ماركس نقدا مزدوجـا لهذين النوعين من المجتمع . فأظهر الطابع الشكلي لديموقراطيـة النموذج « الروسوي » في « المسألـة اليهوديـة » والطابع الاسطوري للكليانية الهيغلية في كتابه « اسهـام في نقـد فلسفة الحق لهيغل » . ولكـن اذا قرر ان الاشتراكية لا يمكن ان تكـون فردانية مع برودون ولا كليانية مع هيغل ، فهـو لـم يستطع، لاسباب تاريخيـة (لان شروط التحقق لم تكن قائمـة فـي زمنه) ان يتصور النموذج الذي نحتاجه اليوم : مجتمع لا تنحط فيه حرية الانسان الى فردانيـة غابية ، ولا ينحط المشترك الى كلياني .

ان المجتمع الكلياني ، الذي يرى ان الجماعة سابقة الوجود علـى الفرد ، يقوم على الماضي . والمجتمع الفردانـي (الناتـج عن قرارات و « عقود » وفق علاقات قوة متحركـة بالضرورة بيـن افراد مفتتين او تحالفات لهؤلاء الافراد) يقوم على الحاضر . ولا يقوم احد الاثنين علـى البعد الاساسي للانسان : المستقبل . ففي الكلية العضوية للمجتمع الاول، ليس الانسان الا « موضوعا » ، وفي غابة المجتمع الثاني ، ليس الانسان الا ذاتا ، مجردا وانانيا، والحال ان الانسان هو اولا « مشروع » .

فالطابع الجوهري للنموذج الذي نسعى اليه هو اذن ان نحترم في الانسان ، خالق المشروع ، بعده الاساسي : المستقبل ، بعده الرسولي .

وهذا التعريف لنموذج المجتمع الذي نقصده مرتبط ارتباطا وثيقـا بشكـل التغيير الضروري لتحقيقه . وهذا التغيير هو كذلك جديد (١)

ان الثورات العصرية ، منذ الثورة الفرنسية حتى الثورات الاشتراكية التي تصورهـا ماركس ثم لينين ، كانت قائمة على مسلّمة تقضي بـأن تطور العلوم والتقنيـات والانتاج كـان في ذاته خيرا ، وكان يشكـل

---

(١) راجع بهذا الصدد كتابنا « كلمة رجل » منشورات روبير لافون ، ١٩٧٥ .

الشرط الجوهري ، ان لم يكن الوحيد ، لتفتح الانسان وجميع الناس ٠

وبالمقابل ، وابتداء من اللحظة التي كانت فيها مسلّمة « النهضة » ــ مسلّمة ديكارت الذي يؤمن ايمانا أعمى بما كان يسميه في « خطاب المنهج » « علما يجعلنا سادة للطبيعة ومالكين لها » ــ مطروحة للبحث ، اي في اللحظة التي نعي فيها ، في الثلث الاخير من القرن العشرين ــ وخاصة بعد ١٩٦٨ ــ ان العلم والتقنية المنتجين يمكن ان يقدما « وسائل » قوية جدا ، لا « غايات » ومعنى لحياتنا ولتاريخنا ، فأن الاساس النظري لثورة ما لا يمكن بعد الآن ان يكون قانونا « لتطابق » علاقات الانتاج والبنى الفوقية السياسية والروحية معمتطلبات انتشار التقنيات والانتاج بلا عائق ، بل يكون « قانونا للتسامي » يتطلب ان نلتمس غاياتنا لا في «علم » هو في الحقيقة « العلم الغربي »الوضعي، بل في حكمة اوسع جداتتيح لنا ان نفكر ، مع سائر رجال القارات الاخرى ، بمجموع علاقاتنا مع الطبيعة ، ومع سائر الناس ، ومع كلية ممكنات مستقبلنا ، المنفتحة دائما ٠

ان هذه الافكار عن التسامي لا تشكل ابدا استطرادا فلسفيا او لاهوتيا : فهي توجز مقدمات كل تغيير عميق للاقتصاد والسياسة والثقافة، والا اصبحت كلمة « ثورة » تعني مجرد نقل للملكية والسلطة والمعرفة٠
ونود هنا ان نعطي عن ذلك مثالا حسيا :

ــ في كل حقبة كبرى من تصدع التاريخ وثورة المجتمعات ،من المهم ان تترجم حسّيا انتقالات النشاطات الضرورية استجابة للحاجات الجديدة، وذلك باسقاط الطفيليات والتبذيرات والنشاطات الضارة بالترقية الجديدة للانسان وبالتطور الانساني للمجتمعات ٠

والتجربة الاولى من هذا النوع (وصحيح انها تمت باسم مبادىء فيزيوقراطية أصبحت كلها اليوم بالية) كانت عمل الدكتور كيسني « لوحة فرنسا الاقتصادية » المقدمة للملك عام ١٧٥٦ ٠
فاذا استلهمنا المشروع نفسه ، في حقبة تغيّرت فيها الظروف تغيرا

جذريا ، فـان « لوحة فرنسا الاقتصادية » يجب ان تحتمل :
ــ توجيهـا جديدا للتصميـم ،
ــ ونظامـا جديدا لسياسـة المداخيل والاستثمارات والانتقـالات الاجتماعيـة .

والحال اننا اذا حذفنا النشاطات الضارة ، والنشاطات الطفيليـة والتبذيرات ، اي اذا سهرنا على الا « يعمل احد من اجل لا شيء » ، فمن الممكـن ان نحافظ ، بل ان ننمي ونشرك الجميع بالتمتع بما نسميـه « الاستهلاكات البديهية » (اي تلك التي تستجيب لحاجات طبيعيـة ولتصفيتها التاريخيـة والثقافية) مكتفين باستبعاد « الاستهلاكـات الرمزيـة » (للنفوذ وادعاءات « الوضع الاجتماعي ») و « الاستهلاكات السحريـة » (الناشئة من الرغبة في تعويض الوان الحرمـان بمجتمعات النمو من اجل النمو ، من مثل الهروب والغيبة بالتخدير والسيارات)

هذه الامكانية لارضاء « الاستهلاكات البديهيـة » مستبعدة كـل ارتداد طوباوي نحـو الجنات الوهمية « للطبيعة النقية » او « للدعوة »، أو « لثقافـة » بلا تكيّف تاريخي او لزهد مفروض ، تفترض تقصيـرا لمدة العمل ، وخفضا للاسعار ،وانقاصا للضرائب ، لان توفيرات هائلـة (من طراز نصف « مجمل الانتاج الوطني » للامة ، كمـا بينت المدرسة الحديثة للاقتصاد الاميركي) يمكـن ان تتحقـق بحذف النشاطـات الطفيليـة او الضارة .

ان رفع مجمل الانتاج الوطني مرتبط جوهريا :
١ ــ بعدم مساواة متنامية لمستويات الحياة والصحة ،
٢ ــ وبتدمير متزايد للبيئة باستنفاد الموارد ومضاعفـة الاضرار .
فالنمو المحدد برفع « مجمل الانتاج الوطني » هو نمـو العدوان ضـد الطبيعـة وضد الانسان .

لماذا عدم مساواة متنامية لمستويات الحياة والصحة ؟
لان المنشأة ، في مفهومها الرائج ، لا تبلـغ ان تجـعل التكاليف

الاجتماعية التي تخلقها « داخلية » . فهي في معظم الحالات ترهق بالتلويثات والاضرار عمالها بالذات حتى لا ترفع اسعار التكلفة عندها . وتكشف المجلة الاميركية « ستيل لابور » ، لسان حال اتحاد عمال الصلب، ان « اكثر من نصف مليون عامل يصابون سنويا بأمراض مهنية من آثار « الاميانت » (الحرير الصخري) و « البريليوم » (عنصر فلزّي نادر) و « اوكسيد الكربون » وغبار الفحم والقطن والمنتجات الكيمائية السرطانية والمواد الملونة ومقاومات الطفيليات والاشعاعات ،وبامراض مهنية اخرى تنشأ من الحرارة والضجيج والاهتزازات » (١)

اما التكاليف الاجتماعية الاخرى ، الخارجية ، فان الطبقات الاكثر فقرا هي التي تتحمل عبئها الاثقل ، ليس فقط بتلويث المصانع ، وانما بتلويث المدن ، ولا سيما افقر الاحياء حيث يسكنون ، وحيث لا يملكون حتى امكانية قضاء نهاية الاسبوع في منازل ثانوية اسلم صحيا ، او الاجازات في الجبل او على شاطيء البحر .

بل ان مما له اثر ضئيل فرض ضرائب على التلويث لجعل التكاليف الاجتماعية « داخلية » ، لان الصناع يدرجونها في اسعار التكلفة ويوزعونها على الاثمان ، فيزيدون على نحو ما « الضرائب اللامباشرة » على الاستهلاك التي تثقل اكثر فاكثر على الطبقات الفقيرة .

وعدم المساواة هذا شديد البروز في الولايات المتحدة حيث يتقاسم خمس العائلات الاشد فقرا ٦ بالمئة فقط من مجموع المداخيل العائلية للبلاد ، في حين ان خمس العائلات الاغنى يتقاسم من هذه المداخيل ٤٠ بالمئة (٢) .

---

(١) ذكرها رودساتش في كتابه Job Hazards Plague U.S. Workers
غارديان ، ١٢ كانون الاول ١٩٧٠.

(٢) مصدر رسمي : وزارة التجارة الاميركية
U.S. Department of Commerce . Current Population reports : Income in 1968 of Families and Persons in the United States . Governnent printing office , 1969 , P . 22 .

واخيرا فان هجمةمجمل الانتاج الوطني يفاقم التباعد بين بلدان« العالم الثالث » : فان الولايات المتحدة،مع ٦ بالمئة من سكان الكرة الارضية ، تستهلـــك ٣٥ بالمئة من موارده الطبيعية •

ان الفأل « الكينسي » للنمو يود تبرير نفسه بضرورة المضي فـــي استعمال مجمل الانتاج الوطني ، ولكن ينبغي ان يكون واضحا ان منع الاستعمال ليس « غايـــة » بذاتها ، بل هـــو « وسيلة » للابقـــاء علـــى مدخول العمال الذين تقودهم لامعقولية النظام الاقتصادي الى البطالـــة والى غياب الراتب • ولاظهار لامعقولية النظام ، لنعمد الى مثال رمزي : ان شخصـــا مزمـــلا ، في الصيف ، بمعطف مبطـــن بفرو يسيل عرقا : انه لا ينزع فروه ، بل يشتري مروحة•وهكذا يتضاعف مجمل الانتاج الوطني: ببيع المعطف وبيـــع المروحـــة

ان الشرط الاول لابسط اشكال الديموقراطية هو توزيع اعـــــدل للمداخيل ولسلطـــة الاقتراح والتقرير ، وللمعرفة التـــي تكيف تلـــــك السلطـــــة •

وجوهر الاشتراكية الديموقراطية ، ليس في ان تترك الاقليـــة من « المقررين » الخاصين او العامين الاختيارات الاساسية للانتاج والاستهلاك التي تتبنى باسم جميع الآخرين النتائج الاخطر •

ان على كل فرد ان يشارك في القرارات المتعلقة بالمشكلات الاولية في مجتمعاتنا : ماذا ننتج ؟ وكيف ننتج ؟ وكيف نوزع هذا الانتـــاج وكيف نستهلكـــــه ؟

ان تزايد مجمل الانتاج الوطني يقود الى تدمير البيئـــة باستنفـــاد الموارد ومضاعفـــة الاضرار بطريقـــــة مباشرة او غير مباشرة ، ولكـــن بجميـــع عنـــاصره :

ـ باتتاجه السيارات والاجهزة الفوصوتية التي تبذر البترول وتقود الى الانتحار بالمولدات النوويـــة •

ـ باستهلاكه ، الذي يخرب الغابات ، لعجينة الورق وحدها •

ـ بـ « خدماته » ،من مثل تخزين النفايات •

ـ بالتدميرات التي يحدثها استعمال هذه المنتجات (من مثل ترميد مواد الصر البلاستيكية التي لا يمكن اعادة دمجهـا بأية حلقة طبيعية)

ـ بالتوظيفات الماليـة الباهظـة التي يتطلبها دون هوادة ، منذ مصانع الادوات الصغيرة حتى تجهيزات المساكن الثانوية المكيّفة والطرق السيـارة ، بكل موكبها التدميري للاراضي الزراعية •

والحال ان جميع هذه التدميرات «تضاف» الى مجمل الانتاج الوطني لغايات « النمو من أجل النمو » الذي لا مصلحة له بغير زيادة الارباح وسلطـة بعض الافراد الذيـن يضحى من اجلهم بشعوب برمتهـا ، بل بالكـرة الارضيـة كلهـا •

في دراسـة شديدة الايحاء وضعها ثلاثة علماء اقتصاد اميركيين : جون هاردستي ونوريس كليمانت وكلينتون جنكس ونشرت في مجلـة « اتحاد الاقتصاد السياسي الراديكالي » (1) يبدو ان بالامكـان انقاص نصف مجمل الانتاج الاميركي (٨٧٥ مليار دولار عـام ١٩٧٠) من غير الاضرار بشروط حياة الشعب الاميركي ، اذا اقتطعنا جزءا كبيرا مـن النفقات المخصصة للتسليح ولبرامج الفضاء ، ومن النفقات المرتبطة بسوء استعمال السيارات الخاصة والطرق السيارة والدعاية والاعلان والديوانية، واخيـرا الاستهلاكات التي وصفناها بأنها رمزية او سحرية •

واذا درسنا ، بالروح نفسها ، « تقرير حسابات الامة » في فرنسا ، وصلنـا الى نتائج مماثلـة ، بالرغم من ان هذه التقارير موضوعة علـى نحـو لا يسهل معه دائمـا ان ندفع حتى النهايـة توزيع نشاط مختلف « العوامل الاقتصادية » ،خاصة بالنسبة لمجموع « منتوجات المنشآت غير الماليـة » (اي التي تنتج الغلال) وفق فروع النشاط • والامـر اسهـل بالنسبة للاستهلاك العائلي ،ليعـود فيتعقد مـع فئة المنشآت المالية ،وفئة الادارات (التي لا تدرج خدماتها في « مجمل الانتاج الوطني » ،خلافـا

---

(1) المجلد ٣ ، الجزء ٤ ، لعـام ١٩٧١ .

لمعظم المحاسبات الوطنية) .

ليس هناك اي خطأ او سهو ، ولكن التعبير عن مفهوم ما للاقتصاد السياسي لم يوضع مرتبا « مع غايات » مجتمع معين في هذه الفترة او تلك من التاريخ ، بل وضع كتقنية لها قيمتها الذاتية ، تمزج « الوسائل مع الغايات » بحيث تعبّر عن مفهوم تجميدي للمجتمع وتصبح آلة لنزعة المحافظة في هذا المجتمع .

ان كل شيء يتم كما لو ان علماء الاقتصاد ليس لهم من مهمة اخرى غير موازنة النظام ، وغير مساعدة « الدولة » ، منذ كاينس ، على بلوغ هذه الغاية ، مستبعدين بذلك مسبقا كل تغيير عميق ، وذلك باسم هذه الوضعية المضمرة ،غير المعترف بها (١) .

والمهمة التي اخذناها على عاتقنا في هذا الكتاب مناقضة تماما : انها قبل كل شيء تأمل في الغايات ، وهي ترمي الى تحديد الاهداف الممكنة وشروط تغيير جذري في وجه انحرافات انتحارية للاقتصاد الحالي في مجتمعاتنا .

وتجاه القصديات اللاانسانية للنمو من اجل النمو ـ الانتاج من اجل الانتاج ، والاستهلاك من اجل الاستهلاك ـ الذي ينكر بالفعل تسامي الانسان ويحيله الى حالة « الوسيلة » ،أردنا ان نثبت ان عكسا للمسألة هو ممكن ، ولكنه لا يقتضي فقط مفهوما جديدا للمنشأة التي اصبحت (منذ الامّحاء التدريجي « للخورنيّة » القروسطية) خلية المجتمع القاعدية ، والتي تحتمل بالتالي ، ليس فقط قصديات للربح داخلية وانتشارا وقدرة ، بل تحتمل كذلك ابعادا جديدة (تقنية واجتماعية وثقافية) قادرة على الاستجابة لحاجة انسان كليّ وخلاق ، لا انسان مجزّأ . انه يقتضي كذلك مفهوما جديدا للمجتمع الاجمالي لا يحتمل فقط طرقا اخرى لنقل السلطة ، بل مفهوما جديدا للسلطة لا يكون بعد وسيلة

---

(١) أن جاك اتالي ومارك غويوم في « الاقتصادي ـ الضد » منشورات المطبوعات الجامعية في فرنسا ، ١٩٧٤ ، قد استخرجا الفرضيات المضمرة لهذا الاقتصاد السياسي الموصوف بانه « كلاسيكي » .

للضغط ، بل يكون جوهريا سلطة اقتراح وخلق قادرة على ان تضطلع بتطور الجنس والكرة الارضية التي تحمله،واخيرا ، يحتمل مفهوما جديدا للتربية لا يكون اساسا تكييفا مع نظام حاضر ومع ثقافة ماضية، بل يكون اثارة واعدادا لاختراع المستقبل •

كان الامر ، تجاه تكنولوجية تغدو عدوا (بالمعنى الوبائي للكلمة) رسم بنى ممكنة هدفها الاكبر (على جميع المستويات : المنشأة ، والمجتمع الاجمالي ، والتربية المستمرة) ابراز الحاجات الجديدة ووعي كل فرد لها: حاجة تثقف جديد يشجع على التعبير عن الذات والتواصل العميق مع الآخر ، وحاجة تنظيم جديد للمنشأة وللمجتمع بمكّن كل فرد من الاسهام الكلي في دراسة القرارات وفي وضع القرارات التي يتوقف عليها مصيره ، وهي بالتالي حاجة لان يجد في العمل شيئا آخر غيرالارتهان، وان يجد خارج العمل اشكالا من التعبير الفني تدعو الى المشاركة والى الاتصال والى الاحتفال والى متطلبات الايمان وتسامياته وتغيّراته، حاجة الى اكتشاف الاتصال مع الطبيعة ومع الانسان ، مع الطبيعة باحترام بيئتها ، والتوازنات التي تكيف التوازنات البشرية ، ومع سائر الناس بوضع حدّ لستراتيجيات « نمو » تشكل عدوانا مستمرا على الطبيعة ، وتفترض المراتب الحربية لهذا العدوان ، وتؤدي الى تفتيت البشر والى تكثيفهم في وقت واحد •

انه لا يفلت من العبودية الا من امكنه ان يحدد بحرية اهدافه الخاصة ، وان يشارك في ابداع التاريخ الانساني ابداعا مستمرا •

ولما كان الشعر هو « الفعل الذي يخلق حقائق جديدة » ، فالمسألة الاولى هي ابراز « الانسان الشعري » • انه نقيض الانسان العبد الذي يشكل ، باسماء مختلفة ، الغالبية العظمى من سكان الكرة الارضية منذ آلاف السنين •

ان هذا يستتبع اولا تغييرا جذريا في علاقاتنا مع « العالم الثالث »، لان « مساعدة التنمية » المزعومة ليست فقط وسيلة لضخّ ثروات البلدان الفقيرة نحو البلدان الغنية ، بل هي وسيلة لدمج ضحايا المساعدة بطراز

تنميتنا الذي أوضحنا ضلالاته • ولكــن علاقات عميقــة مع العالم الثالث تكتشف الثروات الحقيقية للثقافات والحضارات التي خلقها ، تساعدنــا على ان نشكّك في المسلّمات التي يقيم عليهــا « الغرب » ، منذ النهضة، ضلالات نمــوّه الخاص •

والقرارات التي ينبغي ان تتخذ ملحّة وعاجلة • وحتى لو وضعنا موضع التساؤل هذا الرقم او ذاك او هذه النظرية من نظريات « نسبــة الحدود » التي طرحهــا « نادي رومــا »، او ذاك المفهوم نفسه لنموذجه، « نموذج بيستل ـ ميزاروفيك » ، فانه ،في ارادته طرح المشكلات على المستوى الكوني واعطاء تحذيرات صحيــة حول الحدود المادية للنمــوّ الحالي ، يظل مؤشرا اساسيا : ان مجموعة من القرارات السريعة والمتفق عليهــا ستسمح حتمــا بتغيير الاتجاه وبان نستعيد مستقبلنا بين ايدينا ، وان نمنح انسان الكرة الارضية السيادة على مصير الكرة الارضية ، بدلا من ان نتركه ينزلق نحــو التشنجات والموت • وستكون الامور ما تزال ممكنــة خلال خمسة اعوام ، اما بعد عشرة اعوام ، فستصعب مواجهتها• وامــا بعد خمسة عشر او عشرين عامــا ، فسندخل في اللارجوع •

لقد كانت غايــة هذا الكتاب ،الذي ليس هو بالبرنامج ، وانما هو استدعاء مستقبل ومشروع ممكنين لاثارة تأمل الجميع ، اظهــار ضرورة واستعجال قرارات متفق عليهــا لاحداث تغيير عميق وضروري •

انه لم يفت بعد أوان الحياة •

شنفيير ، حزيران ١٩٧٤ ــ كانون الاول ١٩٧٥

نــداء

مشروع الامل

اننا نعاني من العيش في عالم لا هدف له .

وما يسمّى سياسة النمو هو سياسة غايتها تشغيل الآلة . حتى ولو كانت آلة بلا فائدة ، او ضارة ، او مميتة . ان هناك مبدأ واحدا غير معترف بـه : فكل ما هـو تقنيا ممكن ، هو ضروري ومرغوب فيـه : صنع قنابل ذرية ، السفر الى القمر ، تدمير المستقبل بالنفايات الاشعاعية النشاط في المولدات النوويـة .

نموّ لمـاذا ؟ نموّ لمـن ؟

ـ لارباح بعض الافراد بالتلاعب بالجميع وبتكييفهم .

ليس صحيحا ان النمو الاقتصادي يسمح بتجاوز الازمات : فهـو يخلقها . انـه يقود الى توزيع للسلطـة والامتيازات يزداد تفاوتا .

وليس صحيحا كذلك ان بالامكـان وقف النمو فـي حين لا يملك مليارات البشر في « العالم الثالث » وملايين البشر في البلدان « الغنية » وسائل حياة انسانيـة حقا .

ليس الامر وقف النمو،بل توجيهه لخدمة تفتح الانسان،لا انحطاطه .

لقد خلقت السوق الغاب الحيواني من جديد .

وفي هذا الغاب ، يفترس الاقوياء الضعفاء : فالمنشآت الكبـرى تسحق الصغرى ، والمعدمون هم تحت رحمة المالكين . والعمالقة الضواري في المجتمعات المتعددة الجنسيات يستولون على العالم ويفلتون من كـل رقابـة للشعـوب .

وفي مثل هذا العالم ، ثلاثة مليـارات مـن البشر مُستغَلّون . ومليارات منهـم جائعـون .

والاقتصاد أفسده تجميع السلطة على حساب غنى الوجـود وتفتح الحيـاة .

والغاب نفسه يسود على المستوى السياسي .

والدعاية نفسها للقوى الكبرى المهيمنة لحساب مرشحين او برامج جاهزة الصنع ، والمصادرة نفسهـا لمبادرات القاعدة بتفويض للسلطـة

مستمر ، وكلي ، وممهــن ، والتصدع نفسه بين المتلاعبين والمتلاعَب بهم، بين القادة والمقودين • وليس ثمة في القاعدة من يملــك امكانية المشاركة في وضع خطط المستقبل ومراقبة توجيهها او اوالياتها • والقرارات التــي يتوقف عليها مصير الجميع ، من بناء المولدات النووية ، حتــى تجــارة الاسلحة ، انمــا تؤخذ خارج كل رقابة من المعنيين •

اما الثقافة والتعليم فوظيفتهمــا الجوهرية اعادة انتاج هذا الغاب، بمراتبه ومنافساته ، مقلّصا الى أبعد حد التأمل في الغايات ، ومستخدما العلوم والتقنيــات لصنع سلع والتلاعب بالبشر •

في البلدان الرأسمالية ، الانسان مشوّه بهذا الارتهان الثلاثي للملكية والسلطــة والمعرفــة • والبلدان الموصوفة بأنها « اشتراكية » (باستثناء الصين) تبنّت المفهوم الفرداني نفسه للانسان ، والقطع نفسه بين القــادة والمقوديــــن •

و« المساعدة المزعومة للعالم الثالث » ، بدلا من ان تقيم « حوارا حقيقيــا بين الحضارات » لتحديد توجّهات المستقبل، تهدف الــى دمج البلدان المستعمَرة سابقا في الطراز الغربي للنمو الاعمى الذي يحافظ ،بل يفاقم ، ألوان اللامساواة بين الطبقات ، كمــا يفاقمها بين الامم •

ولم يؤد امتلاك البترول ومواد اوليــة اخرى من قبل بلدان غيــر غربية ، الى اعادة توزيع للاوراق تضع حدا لجميــــع آثار الاستعمــار والعنصرية ،وتتيح نهضة وازدهارا لثقافات آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية، بــل أدى ذلك الى دمج أوثق لبعض البلدان في السوق العالمية والــــى مبادلة المواد الاوليــة بالاسلحة التي تستعمل لتعميق التمييزات العنصرية والاستغلالات الطبقية ، وتسهيل الانقلابات العسكرية •

تلك هي الفرص التي فاتت من تاريخ نهايــة هذا القرن العشرين : فلا تطور العلوم والتقنيات ،ولا القضاء على الرأسمالية ، ولا هزائــــم الاستعمار أدت الى ابراز مشروع جديد للحضارة او معنى جديد للحياة •

اننا نريــد ان يكون لحياتنا معنى ،ولتاريخنا هدف :

نريد ان يشارك كل منا في اكتشاف ذلك المعنى ، وتحقيق هذا الهدف •
نريد ان يصنع الجميع تاريخ الجميع ، وألا يفرضه بعض الافراد •
وليس ممكنا تعديل النظام باصلاحات جزئية•
بل يجب ان تغيّر مبادئه وبناه تغيّرا جذريا •
والمبادىء القاعدية لهذا العالم اللاانساني هي مبادىء « النهضة » ،
اي ميلاد الرأسمالية والاستعمار ونزعة انسانية مغلقة •
والقضاء على الرأسمالية بمبدئه نفسه ، يعني محاربة اقتصاد السوق، اي اقتصاد قائم على ربح بعض الافراد ، واستغلال الجماعات ، وذبح الطبيعة المعتبرة مستودعا ومزبلة ، وحط الانسان ، المستغَل كعامل ، والمتلاعب به كمستهلك •

والقضاء على جميع مخلّفات الاستعمار ، هو اقامة حوار حقيقي للحضارات مع اللاغربيين لنتعلم من ثقافاتهم علاقات أخرى مع الطبيعة لا تكون فحسب علاقات تقنية ، بل حيوية ، وعلاقات اجتماعية لا تكون كليانية ولا فردانية ،بل جماعية •

وخلق نزعة انسانية منفتحة هي وضع ثقافة لا تكون مصنوعة فحسب من أجوبة الماضي ، بل من أسئلة يطرحها اختراع المستقبل ، ثقافة لا تكون بعد امتياز بعض الافراد وزينتهم ، بل تكون امكانية تفتّح انساني للجميع ، ثقافة لا تغلق الانسان على نفسه ، بل تفتحه على ابداع لا نهاية له للمستقبل بابراز ما هو الهي في الانسان ابرازا شعريا ورسوليا •

ان المهمة الاولى هي اعادة صنع النسيج الاجتماعي الذي فتّتته الرأسمالية الكاسرة ، والاستعمار المدمر للثقافات ، والفردانية الخالية من المحبّة •

واعادة صنع النسيج الاجتماعي هي ملء الفجوة بين الافراد المفتّتين والدول الكلية القدرة لمجتمعاتنا التي لا تقوم فيها الا علاقات عمودية من التسلسل وعلاقات افقية من المنافسة •

اعادة صنع النسيج الاجتماعي هي ان نخلق ، انطلاقا من مبادرات القاعدة ، وعلى جميع مستويات الاقتصاد والسياسة والثقافة ، جماعات

مسؤولة تأخذ على عاتقهـا حياتها الخاصة لتحدد من جديد الاهـداف الانسانية لكل نشاط اجتماعي ومناهجه للتنظيم والتسيير .

على صعيد العمل في المنشآت ، والجامعات ، والادارات :« مجالس للتسيير الذاتي » مهمتها ان تصبح مسؤولة عن تعيين القادة ، وتحديدطرائق العمل واشكـال النظام ، حتى لا تتقرر اهداف عمل شعب برمته « مـن فوق » على يـد مالكين او تكنوقراطيين او ديوانيين .

على صعيد الاستهلاك ، « جماعات قاعدية » اي تنظيمات لا تكون خاصـة ولا حكومية ، بل مشتركة ، يديرهـا المستعملون انفسهم ، لمراقبة الاسعار وتنظيمهـا ، وتسيير النقليـات والتأمينات والايجارات ، حتـى تبرز الحاجات عن غير طريق فوضى السوق والتلاعب الدعاوي للمنتجين وقرارات ديوانية ممركزة واستبدادية .

على صعيد الثقافة ، « مراكز للمبادرة » من اجل التوجيه ورقابـة المدارس والجماعات والتلفزيـون والراديو ، والصحافة والنشر ، والمسرح والرياضة ، والمستشفيات والصحـة والمنشآت الصيدلية ، وبيوت الشباب والثقافة ، حتى تبرز هذه الثورة الثقافية مشروعا جديدا للحضارة .

والجهاز المركزي ، المكلف بتحديد الاختيارات الكبرى والاولويات في مـادة التخطيط والتشريع الاجتماعي ، والعلاقات الخارجية ، والتربية والثقافة ، لا يمكـن ان ينبثق الا عن جماعات العمل هذه .

وهكذا فان النظام البرلماني القديم القائم على التمثيل بواسطـة « الدوائر الاقليمية » ــ وهـو تركـة المجتمعات الزراعية والذي يقـود اليوم الى تفتيت شعب ما الى مواطنين مجردين ــ يجب ان يستبدل بتمثيل « للنشاطات الاجتماعية » في « مؤتمر لمجـالس العمـال اليدويين والثقـافيين » .

على هذا النحو ، يمكن ان يولد مفهوم جديد للسياسة ، لا يكـون بعـد تقنية الوصول الى السلطـة والمحافظة على السلطة بالتلاعب اوبقمع الجموع ، بل يكـون ، انطلاقـا من القاعدة ، تأمـلا في غايات المجتمع

وتنظيما للمجتمع لبلوغ هذه الغايات .

وهذا المفهوم هو نقيض الفوضى : فهو لا ينهض على مباديء فردانية ، بل ينهض على المشروع الجماعي لاعادة صنع النسيج الاجتماعي.

ـ انه لا ينكر ضرورة « تفويض السلطة »، ولكنه يستبعد فقط التفويض المستمر والاجمالي والممهن الذي يقود دون ريب الى هيمنة فريق قائد مقطوع عن الشعب ، يتحدث ويتصرف بأسم الشعب من غير ان يستشيره ، في الحكومات والبرلمانات والاحزاب .

ان اي جهاز مركزي لا يستطيع ان يضطلع الا بدور التنسيق والاعلام والتثقيف ، وليس بدور القائد .

ولتجنب الاشكال المخادعة والضاغطة لتفويض السلطة ، اي الارتهان السياسي ، يحسن انشاء :

ـ دوران للممثلين ، يمنع الانتخاب لاكثر من دورتين .

ـ تفويض آمر مزوّد بروزنامة تنفيذ بالنسبة لاي فرد يسعى الى منصب تمثيلي ، وامكانية فسخ آلية اذا لم تنفذ التعهدات المقطوعة .

ـ اعلام مستمر يقوم على تعددية الاختيارات : فهناك على كل صعيد او في كل برنامج بضعة فرضيات تقدّم، مع النتائج المحددة الناتجة عن كل فرضية .

ـ تثقيف مستمر ، لا يؤمن فقط الدوران السياسي ، بل يؤمن الدوران الاجتماعي : شهر من التدريب الثقافي كل عام لكل عامل او مستخدم ، والزام كل طالب او مدرس بأن يعمل دوريا في المنشأة او في مركز البحث ، حتى لا يكون هناك عمال يعملون في كل الاوقات ، ولا طلاب ولا معلمون ولا قادة يعملون في كل الاوقات .

أيقال ان هذا يعني طلب تغيير عميق لاسلوب حياتنا ؟ بلا ادنى شك: انه اتهام جذري للفردانية والانانية اللتين هما ، منذ خمسة قرون ، مبدأ مجتمعاتنا الغربية .

ولكن الرهان هو بقاء الكرة الارضية ، وبقاء كل واحد منا .

ان الثورة الوحيدة التي لا بد منها اليوم ، لكي تستمر المغامرة

الانسانية استمرارا واحدا ، هي بهذا الثمن •

اننا لن نغيّر العالم من غير ان نغيّر انفسنا ، في الوقت نفسه وبالحركة نفسها • كيف السبيل الى بلوغ مثل هذه الاهداف ؟ كيف السبيل الى ابراز مثل هذا المشروع الحضاري وتحقيقه ؟

من المهم الا تتكل على آخرين ، على مستوى الوسائل وعلى مستوى الغايات ، لنصنع تاريخنا الخاص •

ان التحديد الذاتي للغايات ،والتسيير الذاتي للوسائل ، في مجموع الحياة الاجتماعية ، لا يمكن ان يتحققا ما دامت قائمة الملكية الخاصة للوسائل الكبرى للانتاج والنقل والتسليف والتبادل • ولا يمكن ان يتحققا كذلك اذا أصبحت هذه الملكية حكومية ، منقولة الى فريق من التقنوقراطيين والديوانيين •

ان الاشتراكية ذات التسيير الذاتي لا تتوافق مع رأسمالية الغرب ولا مع دولانية الشرق

والممكن الوحيد،في الساعة الراهنة ، هو التسيير الذاتي«للصراعات» •

وتجربة اضرابات عدة من طراز جديد ــ تثبت ان هذا ممكن •

والتسيير الذاتي للصراعات هو نقيض الوهم البرلماني ،(أعطونا اصواتكم نمنحكم الاشتراكية !)

ونقيض الوهم الحزبي («انتسبوا وردّدوا شعاراتنا ، وسنقوم بالباقي•»)

والتسيير الذاتي للصراعات هو تطوير مبادرات القاعدة ، في مكان العمل ، حتى لا نكتفي بالصراعات الدفاعية الضرورية وحدها،بل لنشكل المجالس التي تهيىء السلطات ــ المضادة لادارة المنشآت وتسييرها ، ولنخلق في جميع قطاعات الحياة الاجتماعية ، جماعات قاعدية على درجات مختلفة من الدمج •

ولا يمكن للاشتراكية ان تتحقق بالمفرّق ، لان الاواليات التي تنظم النظام يمكن ان تخمد التجارب المنفردة • ولكن يجب ان نكون مستعدين ، من حيث وعي الاهداف ، وتنظيم السلطات ، المضادة ، لان نأخذ بيدنا مصيرنا الخاص ، في حالة ازمة عميقة وتحريك شعب برمّته •

في عام ١٩٦٨ ، لم يكن أحد مستعدا لفتح منظور لاشتراكية تقوم على التسيير الذاتي ، ولا لتشغيل المنشآت والادارات والثقافة بقواعد أخرى غير قواعد ارباب العمل والدولة .

اما المسألة اليوم ، فهي ان تتحرك بحيث لا نؤخذ مرة اخرى على حين غرة ، في «ظروف» مماثلة (ليس هناك الا شك قليل في الا تتكرر)

ان الاختيارات التي تفرضها او تقترحها علينا « الدول » او الاحزاب ليست على مستوى الازمة ولا هي تستطيع حلها . ان هذه الاختيارات مصنوعة سلفا من الخارج ،من فوق .

لقد بلغت الشعوب رشدها . وأصبح مما لا يحتمل اكثر فاكثر ان يقرر تاريخها وحياتها وان يصنعا على أيد غير أيديها .

ومن الضروري اليوم ان يشارك كل فرد في القرارات الرئيسية التي يتوقف عليها مصيره ، بغير اقتراع وهمي ، كل اربع سنوات او سبع .

ومن الممكن خلق ثقافة وتهذيب يساعدان كل انسان ، وكل البشر، على ان يكونوا مبدعي المستقبل .

ان من الممكن تغيير الحياة .

ونحن نستطيع ، منذ الآن ، البدء بتحطيم منطق النظام الذي يحيلنا الى العجز حين يعزلنا .

والخطوة الاولى : هي الانطلاق لملاقاة الآخر ـ بقبول اختلافه ـ للمشاركة في خلق جماعات العمل والاستهلاك والثقافة هذه .

فلنخلق ، في وجه غاب المنافسات والمراتب الخانقة ، هذه العلاقة الانسانية الجديدة ، هذا النسيج الاجتماعي الجديد ، وستتراجع السلطة الخارجية .

لنكن معا مسؤولين ، والا كنا مقودين .

فمعكم ، وبكم ، وحيث تكونون ، يمكن للمستقبل والامل ان يبدأ اليوم بالتحقق .

ان هذا الكتاب مشروع . اي بدء عمل . وهو لا يزعم انه يحمل وصفة ـ معجزة لصنع مجتمع المستقبل .

انه يدعو الى تأمل اساسي في مبادىء مجتمعنا نفسها ، وفي الاسباب التي من اجلها قادتنا هذه المبادىء الى طريق مسدود .

وهذا المشروع ـ المضاد ـ مشروع الامل ـ قابل للتحقيق . انه ممكن بين ممكنات اخرى . وهو يطمع في دعوة كل فريق وكل فرد الى اضافة اسهامه النقدي والمبدع في وضع مشروع جديد للحضارة وفي تحقيقه .

والمسألة التي من اجلها نطلب معونتكم هي مسألة التنسيق والاخصاب المتبادل للمبادرات والتجارب .

هل تحسّون مثلنا الحاجة الى مركز للاتصال والتبادل ، والى مجلة او على الاقل نشرة تسمح باطلاع كل شخص على افكار جميع الآخرين وانجازاتهم ؟ هل تحسّون مثلنا الحاجة الى ارهاف الحس لدى طبقات متنامية من الرأي العام حول ضرورة ان يشعر كل فرد شخصيا بأنه مسؤول عن التغيير التاريخي الذي لا بد من احداثه وعن ضرورة المشاركة في ذلك ؟

هل تريدون ان تخلقوا مع ألوف الآخرين ، الذين تتنادى ايديهم للقاء ، الخلايا الحية الاولى للنسيج الاجتماعي الجديد ؟

اذا كنتم تريدون ذلك ، فان بامكاننا ان نحقق معا ، خارج التخطيطات التقليدية ، هذا التجمع للطاقات الجديدة .

ـ أية مبادرات خلاّقة تقترحون ؟

ـ ما هي امكاناتكم للعمل الشخصي في هذه الحركة ؟

ـ ايّ دعم مالي يمكن ان تضيفوه الى الاقلاع ؟

ان المشروع هو بين ايديكم . ولا يستطيع احد منا ، اذا لم يحمل تعهده الشخصي ، ان يتهم آخر بالاخفاق .

أجل ، معكم ،وبكم ، وحيث تكونون ، يمكن للمستقبل والامل ان يبدأ اليوم بالتحقق .

فهرست

هذا الكتاب

«اننا نعاني من العيش في عالم لا هدف له . . وما يسمّى سياسة النمو هو سياسة غايتها تشغيل الآلة، حتى ولو كانت آلة بلا فائدة، أو ضارة أو مميتة ان هناك مبدأ واحداً غير معترف به : فكل ما هو تقنياً ممكن، هو ضروري ومرغوب فيه : صنع قنابل ذرية، السفر إلى القمر، تدمير المستقبل بالنفايات الاشعاعية النشاط في المولدات النووية .

نموّ لماذا؟ نموّ لمن؟

- لأرباح بعض الأفراد بالتلاعب بالجميع وبتكييفهم .

ليس صحيحاً أن النمو الاقتصادي يسمح بتجاوز الأزمات : فهو يخلقها انه يقود إلى توزيع للسلطة والامتيازات يزداد تفاوتاً .

وليس صحيحاً كذلك أن بالامكان وقف النموّ في حين لا يملك مليارات البشر في «العالم الثالث» وملايين البشر في البلدان «الغنية» وسائل حياة إنسانية حقاً .

ليس الأمر وقف النمو، بل توجيهه لخدمة تفتح الإنسان، لا انحطاطه . .

«ان هذا الكتاب مشروع، أي بدء عمل . وهو لا يزعم أنه يحمل وصفة معجزة لصنع مجتمع المستقبل . انه يدعو إلى تأمل أساسي في مبادىء مجتمعنا نفسه، وفي الأسباب التي من أجلها قادتنا هذه المبادىء إلى طريق مسدود . . وهذا المشروع المضاد - مشروع الأمل - قابل للتحقيق وهو يطمح في دعوة كل فريق وكل فرد إلى إضافة إسهامه النقدي والمبدع في وضع مشروع جديد للحضارة وفي تحقيقه . . ».


« من مقدمة الكتاب»

